

Distr.: General
7 May 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٣٧ من القائمة الأولية*

تخطيط البرامج

التغييرات الموحدة المدخلة على الخطة البرنامجية لفترة السنتين كما تظهر
في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

تقرير الأمين العام**

المحتويات

الصفحة

٣	أولا - لمحة عامة
٣	ثانيا - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥
٣	البرنامج ٣ - نزع السلاح
٧	البرنامج ١٠ - التجارة والتنمية

* A/68/50.

** يصدر هذا التقرير وفقا لأحكام القرارات ٢٦٩/٥٨ و ٢٢٩/٦٤ المتعلقين بدور لجنة البرنامج والتنسيق في عملية التخطيط والميزنة.



الرجاء إعادة استعمال الورق



٢٩	البرنامج ١١ - البيئة
٧١	البرنامج ١٢ - المستوطنات البشرية
٨٥	البرنامج ١٥ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا
١٣٩	البرنامج ١٦ - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

أولا - لمحة عامة

١ - اعتمدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٦/٦٧، الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/67/6/Rev.1). ويشار إلى أن الجمعية طلبت إلى لجنة البرنامج والتنسيق، في قرارها ٢٣٦/٦٧، أن تقوم، لدى أدائها لدورها البرنامجي في عملية التخطيط والميزنة، باستعراض الجوانب البرنامجية للولايات الجديدة و/أو المنقحة اللاحقة لتاريخ اعتماد الخطة البرنامجية لفترة السنتين، فضلا عن أي اختلافات تنشأ بين الخطة البرنامجية لفترة السنتين والجوانب البرنامجية للميزانية البرنامجية المقترحة. وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب.

ثانيا - الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥

٢ - تؤثر الولايات الجديدة و/أو المنقحة على السرود البرنامجية للخطة البرنامجية المعتمدة لفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ في إطار البرنامج ١٠، التجارة والتنمية، والبرنامج ١١، البيئة، والبرنامج ١٢، المستوطنات البشرية، والبرنامج ١٥، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، والبرنامج ١٦، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ. ووفقا للقاعدة ١٠٤-٨ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم (ST/SGB/2000/8)، تقترح تنقيحات على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في إطار البرنامج ٣، نزع السلاح.

٣ - وأعدت المعلومات الواردة في هذه الوثيقة الموحدة لكي تستعرضها لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة. وترد لكل برنامج من البرامج الفرعية المتأثرة معلومات استهلاكية، بما في ذلك إحالات إلى الولايات الجديدة و/أو المنقحة التي تنتج عنها التعديلات البرنامجية.

٤ - ومن المفهوم أن أي تعديلات لاحقة يجري إدخالها على السرود البرنامجية سوف تأخذها الجمعية العامة في الحسبان في دورتها الثامنة والسنتين لدى استعراضها الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

البرنامج ٣

نزع السلاح

٥ - في إطار إعادة هيكلة مكتب شؤون نزع السلاح بغية تعزيز الفعالية واستغلال الموارد المتاحة إلى الحد الأقصى، وكفالة التوازن في توزيع عبء العمل فيما بين البرامج الفرعية للمكتب، يقترح نقل الأنشطة المتصلة بالإنجاز المتوقع (ج) ومؤشرات الإنجاز

ذات الصلة (ج) '١'، و '٢'، و '٣' من البرنامج الفرعي ١، المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح، إلى البرنامج الفرعي ٥، نزع السلاح الإقليمي. ويستند هذا النهج إلى الاستخدام الفعال للقدرات المتاحة والميزة النسبية المضافة بنقل برنامج الأمم المتحدة للزمالات إلى نيويورك في إطار البرنامج الفرعي ٥، عوضاً عن جنيف. وتصدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج كان ينسق من نيويورك، عند بدايته في عام ١٩٧٨، وكان المتقدمون للحصول على الزمالة يقضون أطول جزء من البرنامج في نيويورك.

٦ - إضافة إلى ذلك، سيوفر البرنامج الفرعي ٢ الدعم للمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام، وذلك سعياً إلى تفاعل أوثق بين أعضائه ومجتمع نزع السلاح المستقر في جنيف. ويتيح ذلك للمجلس الاستشاري إشرافاً أوثق على أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح الذي يعمل المجلس له بمثابة مجلس أوصياء. وبناءً على ذلك، يقترح تغيير اسم فرع أمانة مؤتمر نزع السلاح وخدمات الدعم لاجتماعاته في جنيف إلى "فرع جنيف" لأغراض التبسيط والإيجاز، حيث أن ذلك يشكل إضفاء سمة رسمية على الاسم المعروف به. وتم تنقيح البرنامجين الفرعيين ١ و ٥ لعكس هذه التغييرات، على النحو المبين أدناه.

البرنامج الفرعي ١

المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن الحد من الأسلحة ونزع السلاح

هدف المنظمة: دعم المفاوضات والمداولات المتعددة الأطراف بشأن اتفاقات نزع السلاح والحد من الأسلحة وعدم انتشارها من جميع جوانبه، وتقديم الدعم الذي تطلبه الدول الأطراف في الاتفاقات المتعددة الأطراف القائمة في هذه المجالات

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تقديم الدعم الفعال للمفاوضات في مؤتمر نزع السلاح ومؤتمرات واجتماعات الدول الأطراف في مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف بشأن نزع السلاح والحد من الأسلحة وعدم الانتشار من جميع جوانبه، على المستويات التنظيمية والإجرائية والموضوعية.	(أ) '١' زيادة اعتراف رؤساء الهيئات الفرعية ورؤساء مجالسها، والدول الأعضاء والدول المراقبة في مؤتمر نزع السلاح، بفعالية الدعم الموضوعي والإجرائي وكفاءة الخدمات التنظيمية
	'٢' زيادة اعتراف رؤساء مؤتمرات واجتماعات الدول الأطراف، فضلاً عنفرادى الدول الأطراف وغيرهم من المشاركين في تلك المناسبات، بفعالية الدعم الموضوعي والإجرائي وكفاءة الخدمات

التنظيمية

(ب) تقديم الدعم الفعال للتنفيذ الآني للمقررات والتوصيات وبرامج العمل التي اعتمدها مؤتمرات واجتماعات الدول الأطراف في مختلف الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بترع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار	(ب) '١' زيادة التقارير المقدمة من الدول الأطراف عما تتخذه من خطوات كي تنفذ على النحو المطلوب الالتزامات المنبثقة عن المعاهدات، وكذلك المقررات والتوصيات وبرامج العمل
	'٢' زيادة المعلومات التي تغذي بها الدول الأطراف قواعد البيانات التي أنشئت بموجب الاتفاقات المتعددة الأطراف لترع السلاح
	'٣' عدد الزيارات ومرات التصفح في موقع الفرع على الإنترنت

الاستراتيجية

٧ - نُفُتحت الاستراتيجية لشطب الفقرة ٨-٣ (د) من الاستراتيجية المعتمدة للبرنامج الفرعي ٢ كما وردت في الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/67/6/Rev.1). إضافة إلى ذلك، يقترح إضافة فقرتين فرعيتين جديدتين في نهاية الاستراتيجية المعتمدة على النحو التالي:

- (و) تعزيز أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمم العام بسبل منها إجراء استعراضات دورية لأساليب عمله وتكوينه؛
- (ز) زيادة التعاون مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح؛

البرنامج الفرعي ٥ نزع السلاح الإقليمي

هدف المنظمة: تشجيع وتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح العالمي وإقرار السلم والأمن الدوليين من خلال دعم وتعزيز جهود ومبادرات نزع السلاح الإقليمية، باتباع النهج التي توصلت إليها دول المنطقة بحرية ومراعاة المتطلبات المشروعة للدول في الدفاع عن نفسها والخصائص المحددة لكل منطقة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' درجة الرضا عن الخدمات التنظيمية والفنية المقدمة وعن دقة توقيتها	(أ) التيسير الفعال للتعاون والتنسيق والتآزر على الصعيد الإقليمي في ما بين الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المسائل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبه والأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والدولي
'٢' عدد الأنشطة (مشاورات إقليمية، وندوات إقليمية، وحلقات عمل و/أو أنشطة تدريب في مجال بناء القدرات، والمنشورات، وأنشطة الدعوة والاتصال المتعلقة بتعميم المعاهدات على الصعيد العالمي، والتنفيذ الكامل للقرارات) المضطلع بها على الصعيد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية	(ب) زيادة التعاون، داخل كل منطقة ومنطقة دون إقليمية، بين مكتب شؤون نزع السلاح والدول والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبه وكذلك في مجال السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي
(ب) '١' درجة الرضا عن نوعية الخدمات الاستشارية والتنظيمية والفنية التي يقدمها فرع نزع السلاح الإقليمي على الصعيدين دون الإقليمي والوطني	(ج) تعزيز قدرات الكيانات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية على تنفيذ التدابير المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبه
'٢' ازدياد عدد الطلبات الواردة من الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية للحصول على المساعدة	(د) تعزيز خيرة الدول الأعضاء في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار عن طريق عدة أمور من بينها برنامج الأمم المتحدة للزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية في مجال نزع السلاح، وخاصة من البلدان النامية
(ج) عدد الإجراءات التي يتخذها فرع نزع السلاح الإقليمي لمساعدة الكيانات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية لتنفيذ التدابير المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار من جميع جوانبه	(د) تعزيز خيرة الدول الأعضاء في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار عن طريق عدة أمور من بينها برنامج الأمم المتحدة للزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية في مجال نزع السلاح، وخاصة من البلدان النامية
'١' زيادة النسبة المئوية للدول الأعضاء المهتمة ببرنامج الأمم المتحدة للزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية في مجال نزع السلاح، وخاصة من البلدان النامية	'٢' زيادة عدد خريجي برنامج الأمم المتحدة

للزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية في مجال
نزع السلاح المشاركين في هيئات الأمم المتحدة
 واجتماعاتها ومؤتمراتها المتعلقة بترع السلاح وعدم
 الانتشار

٣' زيادة النسبة المئوية للنساء اللاقي يشارك في
 برنامج الأمم المتحدة للزمالات والتدريب والخدمات
 الاستشارية في مجال نزع السلاح

الاستراتيجية

٨ - نُقحت الاستراتيجية للبرنامج الفرعي ٥ لإضافة الفقرة التالية في نهاية الاستراتيجية
 المعتمدة على النحو المبين في الفقرة ٣-١٢ من الفقرات الفرعية من (أ) إلى (و) من الخطة
 البرنامجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/67/6 (Rev.1)).

(ز) توفير تدريب متخصص للدول الأعضاء، خاصة البلدان النامية، في ميدان
 نزع السلاح والحد من الأسلحة، بما في ذلك عدم الانتشار من جميع جوانبه، وذلك عن
 طريق برنامج الأمم المتحدة للزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية في ميدان نزع
 السلاح، وتشجيع مشاركة الجنسين بصورة متوازنة في البرنامج.

البرنامج ١٠ التجارة والتنمية

٩ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، قام مجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم
 المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بتعديل الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥
 على أساس الولاية الناجمة عن الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي
 عقدت في الدوحة في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وفي أعقاب المؤتمر، أنشأ
 الأمين العام للأونكتاد لجنة مؤلفة من كبار المديرين وبرئاسته، عرفت باسم لجنة تنسيق ولاية
 الدوحة، للإشراف على المسائل الاستراتيجية والمتعلقة بالسياسات والأداء المتصلة بتنفيذ
 نتائج المؤتمر. ونتيجة لذلك، أدخلت تنقيحات على الخطة البرنامجية لفترة السنتين
 ٢٠١٤-٢٠١٥ في إطار التوجه العام وفي البرامج الفرعية من ١ إلى ٥.

التوجه العام

١٠ - تمثل الهدف الرئيسي للبرنامج الذي ينفذه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومركز التجارة الدولية في مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقلها نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على الاستفادة من الاندماج في الاقتصاد العالمي، دعماً للنمو والتنمية الشاملين والمستدامين. وسيساعد الأونكتاد، من خلال أعماله في مجال تعزيز العولمة التي محورها التنمية، على تنفيذ جدول الأعمال الإنمائي العالمي، وسيساعد البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك القضاء على الفقر، وتحسين رفاه مواطنيها، والتعامل مع الفرص والتحديات المنبثقة عن العولمة. وسيقوم الأونكتاد، على وجه الخصوص، وبما يتفق مع أولويات المنظمة، بمواصلة تعزيز جهوده لدعم تنمية أفريقيا في شتى مجالات خبرته القطاعية.

١١ - ولتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه، سيضطلع الأونكتاد، في إطار تنفيذ ولايته، بما يلي:

(أ) إجراء بحوث وتحليلات عملية بشأن المسائل الإنمائية القديمة العهد والمستجدة على حد سواء؛

(ب) السعي لبلوغ توافق في الآراء حول الجهود المبذولة من أجل تشجيع السياسات والاستراتيجيات الوطنية والدولية التي تساعد على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة؛

(ج) تقديم الدعم إلى البلدان من أجل تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية الهادفة لإدماجها في الاقتصاد العالمي وبلوغ مستويات نمو وتنمية مستدامين.

١٢ - وفي سياق تزايد الترابط بين جميع البلدان، سيحافظ الأونكتاد على توجهه والتزامه الفريدين تجاه التنمية، عن طريق هذه الدعائم الثلاث، وفي نفس الوقت سيظل مستجيباً لكل الدول الأعضاء ومسؤولاً أمامها. وفي هذا الصدد، سيواصل الأونكتاد بذل جهود لتعزيز كفاءته وفعاليته وشفافيته ومساءلته بسبل منها الإدارة الفعالة القائمة على النتائج على النحو الذي حددته الأمم المتحدة.

١٣ - وسيواصل مركز التجارة الدولية تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من النجاح في التصدير. وتحقيقاً لذلك الهدف، سينصب تركيز المركز على تقديم أنشطة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة في مجالات معلومات التجارة ومسائل تطوير الصادرات.

١٤ - ويسترشد البرنامج بأعمال دورات المؤتمر ومجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية. وقد شكلت القرارات المتخذة أثناء دورة المؤتمر الثانية عشرة، المعقودة في أكرا في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، ونتائج الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر، المعقودة في الدوحة في نيسان/أبريل ٢٠١٢، أساسا هاما لبرنامج العمل الحالي. ويظل الأونكتاد يشكل مركز التنسيق داخل الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية، والمسائل المترابطة في مجالات التمويل، والتكنولوجيا، والاستثمار، والتنمية المستدامة، ويتولى المسؤولية عن البرامج الفرعية من ١ إلى ٥.

١٥ - وقد عُقدت الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في الدوحة في الفترة من ٢١ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وكان موضوع المؤتمر "عولمة محورها التنمية: نحو نمو وتنمية شاملين ومستدامين"؛ حيث جرت تكميلته بأربعة مواضيع فرعية تعلق بمما يلي: (أ) تعزيز البيئة الاقتصادية التمكينية على جميع المستويات دعماً للتنمية الشاملة والمستدامة؛ (ب) تعزيز جميع أشكال التعاون والشراكات من أجل التجارة والتنمية، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ (ج) التصدي للتحديات المستمرة والناشئة فيما يتصل بآثارها على التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة؛ (د) تعزيز الاستثمار والتجارة وإنشاء المشاريع والسياسات الإنمائية المتصلة بها بغية دعم النمو الاقتصادي المطرد من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

١٦ - وفي الجلسة العامة الختامية للدورة الثالثة عشرة للأونكتاد، اعتمد المؤتمر وثيقتين ختاميتين هما تحديدا منار الدوحة (TD/500/Add.2) وولاية الدوحة (TD/500/Add.1). وتوفر وثيقة ولاية الدوحة، وهي تشير إلى الأزمة المالية التي أصابت الاقتصاد العالمي منذ انعقاد الدورة الثانية عشرة للأونكتاد في عام ٢٠٠٨، تحليلاً للتحديات الإنمائية ذات الصلة يتبع هيكل مواضيع الدورة الثالثة عشرة للمؤتمر ومواضيعها الفرعية، ويحدد دور الأونكتاد في المساعدة في التصدي لتلك التحديات. وبالنظر إلى الترابط الوثيق بين العديد من هذه التحديات، سواء تعلق ذلك بعدم الاستقرار المالي أو انعدام الأمن الغذائي أو عدم الاستدامة البيئية، فقد سلم المؤتمر بأن نهج الأونكتاد إزاء المعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة هو النهج المناسب الأمثل للمضي قدماً بجدول أعمال التنمية للتصدي لتلك التحديات على نحو أفضل. علاوة على ذلك، نظراً لأن النتائج المستدامة والشاملة تنطوي على استجابات جماعية على المستوى المتعدد الأطراف في عالم يتسم بالترابط، يعتبر الأونكتاد مؤسسة ملائمة لبناء توافق في الآراء بشأن عولمة تركز أكثر على

التنمية، وهو ما لن يؤدي إلى دعم النمو الأسرع والأكثر استقراراً فحسب، وإنما سيدعم أيضاً التنوع الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل، والحد من الفقر، وإبرام عقد اجتماعي قوي.

١٧ - وسيسعى الأونكتاد إلى دعم هدفه العام المتمثل في مساعدة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية على الاندماج المفيد في النظام التجاري الدولي وتحقيق النمو والتنمية الشاملين والمستدامين. وتتمثل المهمة الرئيسية للبرنامج الفرعي ١ المنبثق عن نتائج دورتي المؤتمر الثانية عشرة والثالثة عشرة في دراسة الاستراتيجيات الإنمائية في اقتصاد عالمي يسير نحو العولمة والمسائل ذات الصلة. أما البرنامج الفرعيان ٢ و ٤ فسيهدفان للإسهام في بناء القدرات الإنتاجية والقدرة التنافسية على الصعيد الدولي، بينما سيهدف البرنامج الفرعي ٣ وعنصر اللوجستيات التجارية في البرنامج الفرعي ٤ إلى الإسهام في زيادة المكاسب المتأتية من العولمة إلى أقصى حد لأغراض التنمية في مجال التجارة الدولية والمفاوضات التجارية بشأن السلع والخدمات. وسيُعنى البرنامج الفرعي ٥ بالاستراتيجيات الإنمائية للاقتصادات الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان ذات الأوضاع الخاصة، بما في ذلك الدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الضعيفة هيكلية وهشة والصغيرة. أما الشواغل القطاعية لتلك البلدان فستعنى بها أيضاً برامج فرعية أخرى، وذلك بالتنسيق والتعاون مع البرنامج الفرعي ٥.

١٨ - وسيبذل الأونكتاد جهوداً، على كامل نطاق برنامج عمله، لتعميم مراعاة القضايا الشاملة المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز التنمية المستدامة وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة. وسيعمل المؤتمر أيضاً على تعزيز دوره في التنسيق بين الشعب، وخاصة فيما يتعلق ببرامج التدريب وبناء القدرات.

١٩ - وسيقدم الأونكتاد مساهمات، في إطار ولاياته، من أجل تنفيذ نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة. وسيسهّم المؤتمر، على الأخص، في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً والمبينة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وخاصة فصول الوثيقة الختامية المتعلقة بالشراكة العالمية من أجل التنمية، وتمويل التنمية، وتعبئة الموارد المحلية، والاستثمار، والديون، والتجارة، والسلع الأساسية، والمسائل الهيكلية واتخاذ القرارات الاقتصادية على الصعيد العالمي، والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، والتنمية المستدامة، وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٢٠ - كما سيسهم الأونكتاد في تنفيذ إجراءات محددة مطلوبة في توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛ وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية ومتابعته؛ وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً؛ وخطة جوهانسبرغ التنفيذية ووثيقتها الختامية

المتفق عليها أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛ والوثيقة الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وإعلان مبادئها وخطة عملها؛ وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية ضمن إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛ ونتائج استعراض منتصف المدة لبرنامج عمل ألماتي في عام ٢٠٠٨؛ واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. إضافة إلى ذلك، سيساعد المؤتمر في مواصلة تنفيذ الأهداف المتفق عليها دولياً الواردة في إعلان الدوحة الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، وغيره من القرارات ذات الصلة. وسيقدم الأونكتاد، في إطار تنفيذ ولاياته، مساهمات لتنفيذ القرارات الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه".

٢١ - وسيقوم الأونكتاد، بوصفه وكالة رائدة في مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق فيما يتعلق بالمجموعة المواضيعية المشتركة بين الوكالات بشأن التجارة والقدرات الإنتاجية، بتعزيز دور التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في خطط الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، مثل أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛ وسيضطلع بعمليات مشتركة على الصعيد القطري، حسب الاقتضاء؛ وسيعزيز التعاون بين الوكالات في مبادرات في تلك المجالات على نطاق المنظومة.

البرنامج الفرعي ١ العملة والترابط والتنمية

هدف المنظمة: تعزيز السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية على جميع المستويات من أجل النمو المطرد، والتنمية الشاملة والمستدامة، وتوفير فرص العمالة الكاملة والعمل اللائق للجميع، والقضاء على الجوع والفقر في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نمواً

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة عدد البيانات التي يدلي بها مقرر السياسات والمستفيدون، في الاجتماعات الحكومية الدولية، ضمن اجتماعات أخرى، الذين يبينون فائدة البحوث والتحليلات التي يجريها الأونكتاد في عملية تقرير السياسات على الصعيد الوطني.	(أ) زيادة فهم البيئة الاقتصادية العالمية والاختيارات في مجال السياسات من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.
'٢' زيادة عدد الإشارات في وسائط الإعلام إلى خيارات سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية	

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

مؤشرات الإنجاز

- القائمة على النمو والتي تدعو إليها بحوث الأونكتاد
- ٣' زيادة عدد أنشطة الأونكتاد لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب
- ٤' زيادة عدد الجامعات ومراكز البحوث التي تستفيد من خدمات معهد الأونكتاد الافتراضي

- (ب) التقدم المحرز نحو إيجاد حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية عن طريق تحسين فهم التفاعل بين التعبئة الناجحة للموارد الإنمائية، والقدرة على تحمل الديون، والإدارة الفعالة للديون
- (ب) ١' زيادة عدد المؤسسات/البلدان التي تستفيد من خدمات بناء القدرات لبرنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي
- ٢' زيادة عدد المواقف والمبادرات المتعلقة بالسياسات الدولية والوطنية في مجال الديون وتعبئة الموارد الإنمائية التي تتضمن مساهمات من الأونكتاد
- (ج) ١' زيادة عدد البلدان التي تستخدم المتغيرات الإحصائية والمؤشرات المشتقة عنها، والتي تعدها وتتعهدها دائرة الإحصاءات المركزية للأونكتاد
- ٢' زيادة عدد المؤسسات والدول الأعضاء التي تستخدم بيانات الأونكتاد الإحصائية المتعلقة بالسياسات التجارية والمالية والاقتصادية
- (د) تحسين السياسات والقدرات المؤسسية الفلسطينية، وتعزيز التعاون الدولي لغرض تخفيف آثار الظروف الاقتصادية والاجتماعية المناوئة المفروضة على الشعب الفلسطيني، ومن أجل بناء دولة فلسطينية مستقلة

الاستراتيجية

٢٢ - تقع مسؤولية هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية. وسترکز الشعبة في عملها على الأهداف التالية:

(أ) تحديد احتياجات وإجراءات محددة نابعة من الترابط بين التجارة والمالية والاستثمار والتكنولوجيا وسياسات الاقتصاد الكلي من حيث تأثيرها على التنمية؛

(ب) الإسهام في تحسين فهم الاتساق بين قواعد الاقتصاد الدولي وممارساته وعملياته، من ناحية، والسياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية، من ناحية أخرى؛

(ج) مواصلة الإسهام في البحوث والتحليلات التي تجريها الأمم المتحدة بشأن الآفاق بالنسبة للبلدان النامية والآثار الواقعة عليها في مسائل التجارة والتنمية، في ضوء الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية؛

(د) تعزيز بيئة اقتصادية مؤاتية على جميع المستويات من أجل القضاء على الفقر وتحقيق توازن سليم بين النمو والعدالة والحماية الاجتماعية، ومن أجل القطاع الخاص والاستثمارات في المشاريع الحرة؛

(هـ) دعم البلدان النامية، خاصة أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلية، في مساعيها لصياغة استراتيجيات إنمائية تتواءم مع تحديات العولمة، بما في ذلك التعاون الاقتصادي بين البلدان النامية؛

(و) تكثيف التفاعل مع الجامعات ومراكز الفكر في الدول الأعضاء؛

(ز) مواصلة دعم الجهود الإنمائية للبلدان المتوسطة الدخل حسب احتياجاتها في إطار التصدي للتحديات المحددة المتعلقة بالتنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

٢٣ - وسيتم السعي لتحقيق الهدف من خلال البحوث وتحليل السياسات، وبناء توافق الآراء والمساعدة التقنية، مع تعزيز أوجه التآزر ودعم مجالات التكامل مع عمل المنظمات الدولية الأخرى، استناداً إلى ما يلي:

(أ) البحوث والتحليلات الجيدة التوقيت والمتعلقة إلى المستقبل والمتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية، فضلاً عن الديون، وتأثيرها على تعبئة الموارد، مع مراعاة النتائج ذات الصلة للمؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية بشأن التنمية؛

- (ب) صياغة خيارات وتوصيات عملية في مجال السياسات العامة من أجل وضع استراتيجيات إنمائية ملائمة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، للاستفادة من الفرص ومواجهة تحديات العولمة، وتقديم المساعدة ذات الصلة لمنظمات التعاون الإقليمية؛
- (ج) تعزيز العمل على تحقيق توافق في الآراء بشأن سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الإنمائية المناسبة للظروف الخاصة في البلدان النامية؛
- (د) دعم تطوير القدرات المحلية في مجالي التدريس والبحوث في المؤسسات الأكاديمية في البلدان النامية وتطوير الشبكات الأكاديمية؛
- (هـ) توفير المساعدة التقنية والتدريب والدعم للبلدان النامية في بناء القدرات الوطنية المتصلة بالإدارة الفعالة للديون، بالتعاون، حسب الاقتضاء، مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وسائر الجهات المعنية؛
- (و) تقديم المساعدة للبلدان النامية لتحسين قدراتها الإحصائية في مجال التجارة والتنمية من خلال إتاحة الخدمات الاستشارية لمقرري السياسات والخدمات الإحصائية وخدمات المعلومات دعماً لبرنامج عمل الأونكتاد؛
- (ز) تقييم آفاق التنمية الاقتصادية للأرض الفلسطينية المحتلة والعقبات أمام التجارة والتنمية وتوفير أنشطة تنفيذية فعالة للشعب الفلسطيني؛
- (ح) إجراء بحوث وتحليلات تتناول التحديات الإنمائية الماثلة أمام التكامل والتعاون فيما بين بلدان الجنوب، بما يشمل التعاون الثلاثي.

البرنامج الفرعي ٢

الاستثمار والمشاريع

هدف المنظمة: كفالة تحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة من خلال تنمية الاستثمار والمشاريع لأغراض تعزيز بناء القدرات الإنتاجية والتصنيع والتنويع الاقتصادي، وإيجاد فرص العمل لجميع البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً، وكذلك في البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' زيادة عدد أصحاب المصلحة المستجيبين لاستقصاءات التقييم والذي أبلغوا عن تحسن في القدرة على معالجة المسائل الرئيسية المتصلة بالاستثمار	(أ) تحسين القدرة على معالجة المسائل الرئيسية والناشئة المتصلة بالاستثمار، وتفاعله مع المساعدة الإنمائية الرسمية والتجارة والتكامل الإقليمي، لبناء القدرات الإنتاجية وتعزيز التنمية المستدامة
٢' زيادة عدد البيانات الصادرة عن الدول الأعضاء التي تشير إلى تنفيذ التوصيات المتعلقة بالسياسات واستخدام المنهجية التي أعدها الأونكتاد في مجال الاستثمار الدولي	(ب) زيادة قدرة جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات لاجتذاب الاستثمار والاستفادة منه في أغراض التنمية المستدامة
١' زيادة عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، المستفيدة من مساعدة الأونكتاد، بما في ذلك استعراضات سياسات الاستثمار، والأدوات الإلكترونية، وتنفيذ استراتيجيات وسياسات لاجتذاب الاستثمار الأجنبي والاستفادة منه في أغراض التنمية المستدامة والنمو الشامل	(ب) زيادة قدرة جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات لاجتذاب الاستثمار والاستفادة منه في أغراض التنمية المستدامة والنمو الشامل
٢' زيادة عدد البلدان النامية المستفيدة من مساعدة الأونكتاد والتي سجلت تحسناً في الأداء على أساس عدة مؤشرات مرجعية يرصدها الأونكتاد	(ج) زيادة القدرة على معالجة المسائل الرئيسية والناشئة المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وبعدها الإنمائي، إضافة إلى صياغتها وتنفيذها
١' زيادة عدد البيانات الصادرة عن مقرري السياسات وسائر أصحاب المصلحة في اتفاقات الاستثمار الدولية الذين أبلغوا عن البعد الإنمائي المستدام لاتفاقات الاستثمار الدولية	(ج) زيادة القدرة على معالجة المسائل الرئيسية والناشئة المتصلة باتفاقات الاستثمار الدولية وبعدها الإنمائي، إضافة إلى صياغتها وتنفيذها
٢' زيادة تبادل الخبرات وأفضل الممارسات	

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

مؤشرات الإنجاز

بشأن المسائل الرئيسية المتصلة بالتفاوض بشأن معاهدات الاستثمار وتنفيذها وبالتعقيبات التي يصدرها بشأنها مقرر السياسات وسائر أصحاب المصلحة في اتفاقات الاستثمار الدولية

١' زيادة عدد البلدان التي تستخدم تدابير الأونكتاد المتعلقة بالسياسة العامة في تصميم سياساتها الرامية إلى تعزيز القدرة على تنظيم المشاريع وقدرة شركائها على المنافسة

٢' زيادة عدد البلدان التي تستخدم الإرشادات والأدوات التي وضعها الأونكتاد في مجالات المحاسبة وتنمية المشاريع والتأمين والروابط التجارية والسياحة الإلكترونية وتقارير الشركات

(د) زيادة الإلمام بسبل تعزيز القدرات الإنتاجية والقدرة على تعزيزها من خلال سياسات لتطوير مشاريع ترمي إلى: ١' حفز تنمية المشاريع، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ومباشرة الأعمال الحرة وإقامة الروابط التجارية؛ ٢' تعزيز أفضل الممارسات في مجال المسؤولية الاجتماعية للشركات والمحاسبة؛ ٣' إنشاء أسواق تأمين قادرة على المنافسة ومنظمة تنظيمًا جيدًا

الاستراتيجية

٢٤ - تناط مسؤولية هذا البرنامج الفرعي بشعبة الاستثمار والمشاريع. وسيساعد البرنامج الفرعي جميع البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأخرى ذات الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلية، فضلاً عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبعض البلدان المتوسطة الدخل الأشد عوزاً، في وضع سياسات فعّالة على الصعيدين الوطني والدولي وتنفيذها بهدف تعزيز قدراتها الإنتاجية وتنويع أنشطتها التصنيعية والاقتصادية، وخلق فرص العمل من خلال الاستثمار وتنمية المشاريع. وتحقيقاً لهذا الغرض، سيتوخى البرنامج الفرعي نهجاً متسقاً يشمل ما يلي:

- (أ) تعزيز دور الأونكتاد كمصدر رئيسي للمعلومات الشاملة المتعلقة بالاستثمار الدولي وتحليله، بهدف تمكين مقرري السياسات من اتخاذ قرارات أكثر استنارة؛
- (ب) مساعدة البلدان النامية، بناءً على طلبها، على تعزيز قدراتها على صياغة سياسات متكاملة وتنفيذها، وتهيئة بيئة ملائمة، والمشاركة في المناقشات المتعلقة بالاستثمار الدولي، واجتذاب الاستثمار والاستفادة منه؛
- (ج) دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية سعياً إلى بناء قدراتها الإنتاجية وإنشاء شركات قادرة على المنافسة دولياً؛
- (د) توفير برامج تدريب وبناء قدرات لصالح المؤسسات المحلية.

البرنامج الفرعي ٣ التجارة الدولية

العنصر ١: تعزيز التجارة الدولية

هدف المنظمة: كفالة المشاركة الفعالة والتنوعية والمفيدة في التجارة الدولية لجميع البلدان من أجل بناء نتائج إيجابية مستدامة وشاملة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة عدد البلدان التي تتلقى مساعدة من الأونكتاد للمشاركة في الاتفاقات التجارية الإقليمية والمتعددة الأطراف، والأطر والشراكات التعاونية، بما في ذلك المفاوضات التجارية فيما بين بلدان الجنوب وعمليات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية '٢' زيادة عدد البلدان النامية التي تدمج شواغل التجارة والقدرات الإنتاجية والتنمية، بما في ذلك تمكين المرأة وتوفير فرص العمل، وبخاصة للشباب، في سياساتها الوطنية الأكثر ملاءمة فيما يتعلق بالتجارة وسياساتها المتعلقة بتقديم الخدمات '٣' زيادة عدد المستخدمين النشطين لنظام التحليلات والمعلومات التجارية، إما من خلال الإنترنت أو عن طريق الحل العالمي المتكامل للتجارة، ولنموذج محاكاة سياسات التجارة الزراعية، ولمبادرة الشفافية في التجارة '٤' زيادة عدد الإجراءات المحددة التي تتخذها الدول الأعضاء لخفض الحواجز غير الجمركية التعسفية أو غير المبررة في التجارة الدولية أو إلزالتها '٥' زيادة عدد البلدان النامية التي وضعت أو نقحت ونفذت قوانين المنافسة الوطنية و/أو الإقليمية (بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب) وحماية المستهلك على أساس تبادل أفضل الممارسات وإجراء استعراضات الأقران فيما يتعلق بتنفيذ تلك	(أ) تعزيز تفهم وقدرات البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على الاندماج بصورة مفيدة في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي (ب) تعزيز قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية كل وفق احتياجاته المحددة في مجالات التجارة وصنع القرارات ذات الصلة بالتجارة ومعالجة الأثر الناشئ في التجارة والتنمية على التدابير غير الجمركية (ج) تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على إعداد وتنفيذ قوانين المنافسة الوطنية والإقليمية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
السياسات	
'٢' زيادة عدد البلدان التي تستخدم قانون الأونكتاد النموذجي بشأن المنافسة وتتطوع لاستعراضات الأقران لقوانين وسياسات المنافسة	
'١' زيادة عدد البلدان النامية التي تضطلع بوضع وتنفيذ سياسات وخطط وبرامج ومبادرات معيارية وتربيتات مؤسسية بهدف الاستفادة من الفرص التجارية والاستثمارية وتعزيز أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة	(د) تعزيز قدرة البلدان النامية على وضع وتنفيذ الدعم المتبادل بين التجارة والبيئة وتغير المناخ وأهداف التنمية المستدامة في الاستراتيجيات الإنمائية على جميع المستويات
'٢' زيادة عدد البلدان النامية المشاركة في مبادرات التجارة البيولوجية والوقود الحيائي	

الاستراتيجية

٢٥ - تناط مسؤولية هذا البرنامج الفرعي بشعبة التجارة الدولية في البضائع والخدمات والسلع الأساسية. ويروّج البرنامج الفرعي لمنظور التنمية والنمو الشاملين والمستدامين، اعتماداً على التجارة، عن طريق العمل على تحسين التجارة الدولية في البضائع والخدمات والسلع الأساسية والنظام التجاري الدولي، وعلى الروابط بين التجارة والغايات والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وسيعمل البرنامج الفرعي بصفة خاصة على التصدي للتحديات الإنمائية المستمرة والناشئة فيما يتصل بآثارها على التجارة والتنمية، في مجالات منها التنمية المستدامة، وتمكين المرأة، والتوظيف، خاصة بالنسبة للفقراء والشباب. وسيدعم البرنامج أيضاً تعزيز جميع أشكال التعاون والشراكات فيما يتعلق بالتجارة والتنمية، بما في ذلك التعاون بين الشمال والجنوب، وبين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي. وسيعمل البرنامج الفرعي على مواصلة وتحسين التعاون الوثيق وتعزيز أوجه التآزر والتكامل مع المنظمات الدولية الأخرى وتعزيز تنسيق أنشطة الأمم المتحدة على نطاق المنظومة في مجال التجارة الدولية في البضائع والخدمات والسلع الأساسية، ويساعد البرنامج الفرعي البلدان النامية، ولا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك من خلال دعائم أعمال الأونكتاد الثلاث جميعها.

٢٦ - وستشمل أعمال الأونكتاد في إطار البرنامج الفرعي ما يلي:

(أ) رصد وتقييم تطور النظام التجاري الدولي واتجاهات التجارة الدولية من منظور إنمائي، مع زيادة التركيز على إيجاد حلول عملية تشمل خيارات السياسة العامة والاستراتيجيات الناجحة التي تحقق الاستفادة من الفرص التجارية إلى أقصى حد والتخفيف من الآثار الضارة للأزمات الاقتصادية العالمية وبناء اقتصادات قادرة على تحمل الصدمات؛

(ب) رصد جميع أشكال الحمائية، بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة؛

(ج) تعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على وضع أولويات التفاوض، وإجراء التفاوض بشأن الاتفاقات التجارية الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف وتنفيذها وتحقيق أقصى قدر من المكاسب الإنمائية؛

(د) تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، التي هي في سبيلها للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بمساعدة تقنية وبناء قدراتها في فترة ما قبل عملية الانضمام وفي أثناء هذه العملية وفي الفترة التي تليها، وذلك بحسب مستوى تنميتها واحتياجاتها؛

(هـ) دراسة سبل تحسين الاستفادة من الأفضليات التجارية؛

(و) مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، فضلاً عن بعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والبلدان الضعيفة والصغيرة الحجم والمهشة هيكلية في جهودها المبذولة من أجل الاندماج في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

(ز) مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في جهودها الرامية إلى زيادة المشاركة في قطاع إنتاج وتجارة الخدمات العالمية، بوسائل منها إجراء استعراضات لسياساتها المتعلقة بالخدمات ووضع أطر تنظيمية ومؤسسية لها تتسم بفعاليتها؛

(ح) مواصلة البحوث والتحليلات التي يجريها الأونكتاد في إطار ولايته بشأن أثر الهجرة في التنمية وبشأن تعزيز أثر تحويلات المهاجرين في التنمية؛

(ط) مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، في جهودها الرامية إلى النجاح في تحقيق التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي، بما في ذلك زيادة مشاركتها في الصناعات التحويلية والصناعات الإبداعية وسلاسل الإمداد العالمية؛

(ي) مواصلة العمل بشأن الجوانب التجارية والإمائية للملكية الفكرية، مع التسليم بأن المنظمة العالمية للملكية الفكرية تقوم بدور قيادي في مسائل حقوق الملكية الفكرية في منظومة الأمم المتحدة؛

(ك) تيسير التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والتجارة فيما بين بلدان الجنوب، بوسائل من بينها النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية؛

(ل) تعزيز القدرة التحليلية من أجل وضع سياسات وإجراء مفاوضات تجارية، وإدماج شواغل التجارة والتنمية في سياسات تجارية وطنية من شأنها أن تُسهم في القدرات الإنتاجية وتحقيق الشمول وتمكين المرأة وإيجاد فرص العمل، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً؛

(م) معالجة الآثار التجارية والإمائية للتدابير غير الجمركية، خصوصاً من خلال إجراء بحوث وتحليلات شاملة، وإقامة شراكات مع سائر المنظمات الدولية ذات الصلة بشأن جمع البيانات عن التدابير غير الجمركية ووضع أساليب مبتكرة لقياس الآثار الكمية الناجمة عن التدابير غير الجمركية على التجارة الدولية؛

(ن) التشجيع على استخدام المنافسة الفعالة وسياسات حماية المستهلكين كأدوات لتحقيق قدرات محلية ودولية على المنافسة وللتعامل مع الممارسات المناهضة للمنافسة من خلال وسائل منها تبادل أفضل الممارسات وإجراء استعراضات الأقران؛

(س) معالجة المسائل المشتركة بين التجارة والبيئة والتنمية المستدامة، بما في ذلك تشجيع التنمية المنخفضة الكربون، وكفالة مكاسب التنمية واغتنام الفرص التجارية والاستثمارية المتصلة بنظام تغير المناخ الناشئ والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي؛

(ع) التصدي لما يطرحه الاقتصاد الأخضر وسائر النماذج من تحديات وما يتيحها هذا الاقتصاد وتلك النماذج من فرص في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والقدرة على التكيف مع تغير المناخ؛

(ف) تطوير وتنفيذ أنشطة التعاون التقني وبناء القدرات في مجال التجارة وما يتصل بالتجارة من خلال مسائل منها مبادرة المعونة لصالح التجارة؛

(ص) تبادل أفضل الممارسات بشأن التعاون في مجال التجارة والتنمية والشراكات التي يمكن أن تعزز تحقيق الأهداف الإمائية للألفية؛

(ق) إجراء بحوث وتحليلات بشأن الشراكات التي تقام بين القطاعين العام والخاص في سياق التنمية، بهدف تحديد أفضل الممارسات، وتقييم نماذج الشراكات بين

القطاعات العام والخاص التي يمكنها أن تقيم روابط بين المنتجين المحليين في البلدان النامية وسلاسل الإمداد العالمية.

العنصر ٢: السلع الأساسية

هدف المنظمة: تسخير مكاسب التنمية ومعالجة مشاكل التجارة والتنمية في اقتصاد السلع الأساسية ومشاكل الاعتماد على السلع الأساسية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' زيادة كم البحوث المتعلقة بإنتاج السلع الأساسية في البلدان ذات الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية، بهدف تنويع منتجاتها، بأساليب منها زيادة القيمة المضافة لسلعها الأساسية	تحسين قدرات البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية من أجل معالجة مشاكل التجارة والتنمية المرتبطة بالاقتصاد المعتمد على سلع أساسية والاستفادة من الفرص الناشئة عن تجارة السلع الأساسية وتعزيز التعاون الدولي والإقليمي
٢' زيادة عدد البلدان النامية المعتمدة على السلع الأساسية التي تعتمد تدابير السياسات والأدوات التي يوصي بها الأونكتاد في وضع سياسات تهدف إلى تنويع حصائل صادراتها	

الاستراتيجية

٢٧ - تناط مسؤولية العنصر ٢ من البرنامج الفرعي بالوحدة الخاصة بالسلع الأساسية التي تضطلع بأعمالها باعتبارها وحدة مستقلة معنية بالسلع الأساسية، وفقاً للفقرة ١٨٣ من اتفاق أكر. وستسهم الوحدة، بتوجيه وقيادة الأمين العام للأونكتاد، بمزيد من الفعالية في الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتحديد وتنفيذ سياسات ملائمة، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، لمعالجة آثار تقلبية أسعار السلع الأساسية على البلدان النامية ولصياغة استراتيجيات وسياسات تستجيب للتحديات والفرص في أسواق السلع الأساسية ومساعدة البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلية، وذلك من خلال جميع الدعائم الثلاث لأعمال الأونكتاد. وسيواصل العنصر الاضطلاع بدور رئيسي، بتنسيق ملائم مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وسائر مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة والهيئات الدولية ذات الصلة المعنية بالسلع الأساسية، في المجالات التالية:

- (أ) معالجة مشاكل التجارة والتنمية المرتبطة باقتصاد السلع الأساسية؛
- (ب) رصد التطورات والتحديات في مجال أسواق السلع الأساسية ومعالجة الروابط بين التجارة الدولية للسلع الأساسية والتنمية الوطنية، ولا سيما فيما يتعلق بالحد من الفقر؛
- (ج) مواصلة العمل بشأن السلع الأساسية والأمن الغذائي والاستثمار في الزراعة، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية، بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة؛
- (د) مواصلة العمل القائم في إطار هذا العنصر في مجال الزراعة في سياق السلع الأساسية لمساعدة البلدان على تحقيق قدر أكبر من الاستفادة في إنتاج زراعي وأمنها الغذائي وقدرتها على التصدير وعلى تعزيزها. وينبغي أن تراعى في هذا العمل احتياجات صغار المزارعين، وتمكين النساء والشباب؛
- (هـ) مساعدة البلدان النامية التي تعتمد على السلع الأساسية في جهودها الرامية إلى ما يلي:
- ١' وضع استراتيجيات وطنية للسلع الأساسية، بما في ذلك تعميم السياسات المتعلقة بالسلع الأساسية في صلب استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والإقليمية؛
 - ٢' بناء قدرات جانب العرض من أجل تحقيق القدرة على المنافسة؛
 - ٣' رفع مستوى سلاسل توليد القيمة وتنويع قطاعات السلع الأساسية؛
 - ٤' الامتثال للمعايير التجارية الدولية؛
 - ٥' الوصول إلى المعلومات وقواعد البيانات المتعلقة بالسلع الأساسية؛
 - ٦' الاستفادة من الفرص المتاحة لتصدير السلع الأساسية في الأسواق الناشئة؛
 - ٧' إنشاء نظم تسويق فعالة وأطر دعم من أجل صغار منتجي السلع الأساسية، بما في ذلك برامج شبكات أمان تتوافر لها مقومات البقاء من الناحية الاقتصادية؛
 - ٨' وضع خطط لتمويل السلع الأساسية وإدارة المخاطر المتعلقة بها.
- (و) وتعزيز التعاون الحكومي الدولي في مجال السلع الأساسية وبناء توافق في الآراء بشأن سبل إدماج سياسات السلع الأساسية في ما يلي:
- ١' الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية والدولية للتنمية والحد من الفقر؛

٢' السياسات والصكوك المتصلة بالتجارة التي تهدف إلى حل مشاكل السلع الأساسية؛

٣' السياسات الاستثمارية والمالية الرامية إلى الحصول على الموارد المالية من أجل تنمية تستند إلى السلع الأساسية.

البرنامج الفرعي ٤ التكنولوجيا واللوجستيات

هدف المنظمة: تعزيز العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات؛ لأغراض التنمية الشاملة؛ ودعم النمو والتنمية الشاملين من خلال مرونة وكفاءة الخدمات اللوجستية التجارية ونظم النقل العابر؛ وتعزيز برامج التدريب وبناء القدرات للمؤسسات المحلية بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والقدرة التنافسية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تحسين كفاءة واستدامة الخدمات اللوجستية التجارية للبلدان النامية وبعض الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	١' زيادة عدد ما تتخذه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بمساعدة من الأونكتاد، من إجراءات محددة يمكن التعرف عليها، لتحسين الخدمات اللوجستية التجارية، كإجراءات الرامية إلى خفض تكاليف النقل والمعاملات؛ وتحسين فعالية شبكات النقل، وكفاءة النقل المستدام وقدرته على الربط؛ وإنشاء إطار قانوني داعم
٢' زيادة عدد التدابير التي تتخذها البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية باستخدام النظام الآلي للبيانات الجمركية لمواصلة تحسين كفاءة الإدارة في مديريات الجمارك لدى تلك البلدان، بمساعدة من الأونكتاد	
٣' زيادة عدد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية التي حسنت أداؤها استناداً إلى مؤشرات مرجعية تتعلق بالعمليات الجمركية، بمساعدة من الأونكتاد	

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(ب) '١' زيادة عدد ما تتخذه البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، بمساعدة من الأونكتاد، من إجراءات محددة لتنفيذ برامج ترمي إلى تعزيز مساهمات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية	(ب) تحسين الوعي واعتماد سياسات وطنية ودولية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، فضلا عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
'٢' زيادة عدد مبادرات التعاون التي تتخذ على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي والدولي، بمساعدة من الأونكتاد، في مجالات العلم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	
'١' زيادة عدد البلدان المستفيدة من مساعدة الأونكتاد، من خلال أنشطة بناء القدرات، بما في ذلك التوصيات ذات الصلة الصادرة عن استعراضات السياسات، وتحليل السياسات المستمد من عدة تقارير في مجال العمل هذا	(ج) تحسين الإلمام، على الصعيد الوطني، بخيارات السياسات العامة وأفضل ممارسات تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية
'٢' زيادة عدد البلدان النامية التي أصبحت تدرج العلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وأطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وورقات استراتيجيات الحد من الفقر	
'١' زيادة عدد الإجراءات المحددة التي تتخذها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لتعزيز قدرات الموارد البشرية والمؤسسات المحلية في مجالات التجارة والاستثمار، والمسائل المرتبطة بذلك، نتيجة للمساعدة المقدمة من الأونكتاد	(د) تعزيز القدرات في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في مجالات التجارة والاستثمار والمسائل المترابطة

الاستراتيجية

٢٨ - تناط مسؤولية هذا البرنامج الفرعي بشعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع. وسيساعد التنفيذ الفعلي لبرنامج العمل في إطار البرنامج الفرعي على تحسين القدرة

التكنولوجية والقدرة على المنافسة في التجارة الدولية والتنمية بوجه عام بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والضعيفة والهشة هيكلية، وكذلك البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وبعض البلدان المتوسطة الدخل كل حسب احتياجاته. وسيساعد كذلك بلدان المرور العابر النامية على مواجهة التحديات الخاصة المتعلقة بتصميم وتنفيذ هيكل أساسي للنقل وخدماته قادر على تحمل الصدمات وتوفر له مقومات الاستمرار، وذلك عن طريق ما يلي:

(أ) تحسين سياسات الخدمات اللوجستية التجارية؛ وتعزيز إدارة عمليات النقل وشبكاته وروابطه؛ ودعم تصميم وتنفيذ شبكة لنقل البضائع تتسم بتماسكها وتوفر لها مقومات الاستمرار وتعزيز هياكل المرور العابر ونظمه؛

(ب) مواصلة معالجة الاحتياجات التجارية والاستثمارية والإغاثية الخاصة لأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية بوسائل منها مواصلة دعمها الفعال لإعلان ألماتي الوزاري وبرنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر للبلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية، مع مراعاة التحديات التي تواجه بلدان المرور العابر النامية في برنامج العمل هذا؛

(ج) تقديم المساعدة وبخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في تصميم وتنفيذ السياسات، مع مراعاة التحديات المحددة القائمة في مجال اللوجستيات التجارية؛

(د) المساعدة في وضع وتنفيذ الأطر المؤسسية والقانونية المناسبة من أجل تيسير التجارة والنقل؛

(هـ) دعم المشاركة النشطة للبلدان النامية في مفاوضات تيسير النقل والتجارة؛
(و) إجراء بحوث وتحليل في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار، مع التركيز على اتخاذ القدرة المتاحة في تلك المجالات أداة لدعم التنمية الوطنية، ومساعدة الصناعة المحلية على اكتساب مزيد من القدرة على المنافسة، وتطوير الجهود التي تبذلها البلدان من أجل تنويع صادراتها من خلال عدة وسائل من قبيل نقل التكنولوجيا؛

(ز) دعم أقل البلدان نمواً من خلال المساهمة في تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً فيما يتعلق التجارة والمسائل المرتبطة بذلك في مجالات التكنولوجيا والتنمية المستدامة؛

(ح) إجراء البحوث وتقديم المساعدة التقنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى البلدان النامية، عن طريق عدة وسائل كالمساهمة في الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

(ط) الإسهام في تنفيذ خطوط العمل التي وضعتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات بشأن بناء القدرات، وتهيئة بيئة تمكينية، والأعمال التجارية الإلكترونية والعلوم الإلكترونية، بالتعاون مع المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

(ي) القيام بأعمال الأمانة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛

(ك) تعزيز أنشطة التدريب وبناء القدرات الموجهة إلى مُقرّري السياسات والعاملين في مجال التجارة والمجالات المرتبطة بها المتمثلة في التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة؛

(ل) مواصلة العمل المضطلع به في مجال استعراضات سياسيات العلم والتكنولوجيا والابتكار ومتابعتها، بوصفها أداة لدعم التنمية الوطنية ومساعدة الصناعة المحلية على اكتساب مزيد من القدرة على المنافسة.

البرنامج الفرعي ٥ أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة

الاستراتيجية

٢٩ - يقع هذا البرنامج الفرعي ضمن مسؤولية شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة. ومن أجل تحقيق الهدف، سيركز البرنامج الفرعي على تحديد مشاكل التنمية الاقتصادية التي تتعلق تحديداً بالبلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً والبلدان الأخرى التي يشملها هذا البرنامج الفرعي وتعزيز تفهمها، عن طريق التحليلات والبحوث المتعلقة بالسياسات، وسوف يضطلع بدور في مجال الدعوة سعياً لتعزيز توافق الآراء لدى المجتمع الإنمائي الدولي بشأن التدابير المتعلقة بالسياسات التي تتناول تلك المشاكل على نحو أفضل. وسينطوي هذا على تحديد المسائل والنهج الجديدة، وبتيسر كذلك زيادة التعامل مع معاهد البحوث في أقل البلدان نمواً، ومع الشركاء الإنمائيين. وسيسهّم البرنامج الفرعي أيضاً في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات العالمية ذات الصلة وفي تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. وسيساعد هذا البرنامج الفرعي البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى أن تحقّق بنجاح التنويع الاقتصادي

والتحول الهيكلي، بما في ذلك زيادة مشاركتها في التصنيع والصناعات الإبداعية وسلاسل التوريد العالمية. وتهدف البرامج الخاصة التابعة للبرنامج الفرعي إلى ما يلي:

(أ) مساعدة البلدان النامية غير الساحلية في تخفيف الآثار الاقتصادية السلبية الناتجة عن صعوبة موقعها الجغرافي بوساطة تلبية احتياجاتها التجارية والاستثمارية والإنمائية الخاصة؛

(ب) مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تعزيز قدرتها التكيفية لمقاومة الصدمات الخارجية، وجعل التقدم الاجتماعي والاقتصادي المطرد أمراً ممكناً لمعظم هذه الدول؛

(ج) غرس ممارسة الاهتمام المنهجي بمشاكل الاقتصادات الأخرى الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة في جميع أنحاء الأونكتاد.

٣٠ - ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية في إضافة قيمة إلى المناقشات الجارية حالياً بشأن السياسات عبر تقديم توصيات عملية تتعلق بالسياسات والتفكير الابتكاري تهدف، في جملة أمور، إلى مساعدة البلدان في إدماج السياسات المتعلقة ببناء القدرات الإنتاجية في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية. وسترتبط نواتج البحوث ارتباطاً وثيقاً بتوفير الخدمات الاستشارية والتدريب وحلقات العمل والمحاضرات وأنشطة المساعدة التقنية، بغية تحسين القدرات البشرية والمؤسسية، وتوعية الشركاء الإنمائيين بالاحتياجات المحددة للبلدان النامية التي يشملها هذا البرنامج الفرعي وسبل تلبية تلك الاحتياجات. ومن أجل تحديد خيارات السياسات على الصعيدين الوطني والدولي إزاء استخدام التجارة كأداة أكثر فعالية للقضاء على الفقر، سيضطلع البرنامج الفرعي بأنشطة بحثية بشأن الروابط بين التجارة والفقر، إلى جانب تنفيذ برامج للتدريب وبناء القدرات للمؤسسات المحلية.

٣١ - وسيواصل البرنامج الفرعي التصدي للشواغل والاحتياجات الخاصة لأفريقيا، بوسائل منها تعميم بحثه على مقرري السياسات المعنيين.

٣٢ - وسيواصل البرنامج الفرعي أيضاً دعم البلدان التي يشملها هذا البرنامج في جهودها الرامية إلى الاستفادة من وضع كل منها لدى الأمم المتحدة وفي الاندماج بصورة مفيدة في الاقتصاد العالمي، والحد من الفقر، وفيما يتعلق بأقل البلدان نمواً، إحراز تقدم نحو استيفاء معايير الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. وسيشمل هذا تقديم الدعم من أجل تعزيز القدرات الإنتاجية وبناء القدرة التكيفية على مواجهة التأثيرات الخارجية السلبية. وإضافة إلى ذلك، سيضع البرنامج الفرعي توصيات تتعلق بالسياسات العامة لدعم تنفيذ استراتيجيات الانتقال السلس للبلدان التي يُرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً. وسينصب تركيز نواتج التعاون

التقني للبرنامج الفرعي على بناء القدرات المتعلقة بمسؤولية عمليات رسم السياسات الوطنية، بما في ذلك تحسين القدرات الإحصائية الوطنية، التي ستستند إلى تحليلات الأونكتاد وأعماله البحثية المتعلقة بالسياسات العامة. وعلاوة على ذلك، تستهدف هذه النواتج إلى تحقيق المشاركة الفعالة وتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة في سياق جملة أمور منها الإطار المتكامل المعزز ومبادرة المعونة من أجل التجارة. وعند الاقتضاء، ستُنَفَّذ هذه الأنشطة في إطار المجموعة المشتركة بين الوكالات والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة.

٣٣ - وإضافة إلى ذلك، سيسهم البرنامج الفرعي في تنفيذ نتائج برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠؛ وبرنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية؛ واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك نتائج استعراضاتها؛ وبرامج الشراكة الأخرى التي تتولى الأطراف الإقليمية تنفيذها، مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومن أجل كفاءة الترابط والاتساق، سيقوم هذا البرنامج الفرعي بالتنسيق والتعاون مع البرامج الفرعية الأخرى بشأن الأعمال القطاعية المتصلة بمجموعات البلدان المعنية. وعلاوة على ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي بتعزيز الجهود المبذولة على نطاق الأونكتاد لاكتساب نظرات تحليلية متعمقة بشأن المشاكل التي تواجه الاقتصادات الضعيفة هيكلية والهشة والصغيرة الأخرى، وذلك عن طريق تناول تلك البلدان بانتظام في البحوث ذات الصلة التي يجريها الأونكتاد والمساعدة التقنية التي يقدمها. وسيقوم البرنامج الفرعي بمساعدة البلدان النامية غير الساحلية في الإعداد لاستعراض برنامج عمل ألماني في عام ٢٠١٤، من أجل مساعدتها على التصدي للتحديات الناشئة المستمرة كي تشارك مشاركة أفضل في التجارة العالمية.

الولايات التشريعية

٣٤ - أُضيفت الولايتان التاليتان إلى قائمة الولايات التشريعية:

قرارات مجلس التجارة والتنمية

TD/500 التقرير المتعلق بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يخص دورته الثالثة عشرة،

ولاية الدوحة TD/500/Add.1

البرنامج ١١ البيئة

٣٥ - أحاطت لجنة البرنامج والتنسيق علماً، في دورتها الثانية والخمسين، بالإطار الاستراتيجي المقترح للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ للبرنامج ١١، البيئة، وأوصت بأن تكفل الجمعية العامة تبيان كامل نتائج المؤتمر في السرد البرنامجي للميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، تحت الباب المتعلق بالبيئة (الفقرة ٢١٩، A/67/16). وقد قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢١٣/٦٧، تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة والنهوض بمستواه على النحو المنصوص عليه في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (ح) من الوثيقة الختامية للمؤتمر المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه". وترد الخطة البرنامجية لفترة السنتين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ للبرنامج ١١، البيئة، للاستعراض بعد اعتماد القرار ٢١٣/٦٧.

التوجه العام

٣٦ - يمثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الهيئة الفرعية التابعة للجمعية العامة والمسؤولة عن قيادة وتنسيق العمل المتعلق بالمسائل البيئية. ويستمد البرنامج ولايته من قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧). وقد زاد مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة توضيح دور البرنامج وولايته في مقرره ١/١٩، الذي يتضمن إعلان نيروبي المتعلق بدور وولاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي اعتمدته الجمعية العامة في مرفق قرارها د-٢/١٩، وأوردت الجمعية العامة تفاصيل أخرى عن دور البرنامج في قراراتها ٢٤٢/٥٣ و ٢١٣/٦٧. ويتمثل الهدف الأساسي للبرنامج خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ في تحفيز الانتقال نحو تنمية تتسم بانخفاض الكربون، وانخفاض الانبعاثات، وكفاءة استخدام الموارد والإنصاف، وتقوم على حماية خدمات النظم الإيكولوجية واستخدامها على نحو مستدام، والحوكمة البيئية المتسقة والمحسنة، والحد من المخاطر البيئية. ويتمثل الهدف النهائي في الإسهام في رفاه الأجيال الحالية والمقبلة وبلوغ الأهداف البيئية العالمية.

٣٧ - ويتنهج برنامج البيئة لتحقيق هدفه استراتيجية تقوم على أداء دور قيادي في منظومة الأمم المتحدة وخارجها بشأن المسائل البيئية، وتعكس قرار الجمعية العامة ٢١٣/٦٧. ولذلك يشكل تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة في معالجة المسائل البيئية ركيزة رئيسية من ركائز برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يهدف إلى كفاءة اتباع نهج منسق على نطاق المنظومة بأسرها للحد من التجزؤ وزيادة الكفاءة والفعالية. وسيعزز البرنامج دوره القيادي في هيئات التنسيق الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، وسيقود الجهود الرامية إلى صياغة استراتيجيات على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن البيئة على

الصُّعد الوطني والإقليمي والعالمي تهدف إلى زيادة إمكانات التنمية السليمة بيئياً إلى أقصى حد، وتُحقق، في الوقت ذاته، إطلاق القيمة المضافة لمنظومة الأمم المتحدة. وتهدف الاستراتيجية إلى الاستثمار في الشراكات ولا سيما ضمن منظومة الأمم المتحدة مع المجتمعات السائرة نحو تنمية تتسم بانخفاض الكربون وانخفاض الانبعاثات وكفاءة استخدام الموارد والإنصاف، وتقوم على حماية خدمات النظم الإيكولوجية واستخدامها على نحو مستدام، والحوكمة البيئية المتسقة والمحسنة، والحد من المخاطر البيئية.

٣٨ - وسيواصل برنامج البيئة تعزيز استخدامه للشراكات الاستراتيجية الأخرى مع المؤسسات الحكومية والمجموعات الرئيسية بغرض تحفيز التغير التحويلي وإحداث الأثر المرجو الذي سيكون أكبر كثيراً مما هو عليه في حالة عمل البرنامج وحده. وعلى النحو الذي أكّده مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، فلا بد من أن يشمل تعزيز الشراكات مجموعات رئيسية من قبيل المساهمين الرئيسيين في تنفيذ الالتزامات البيئية، وفي إشراك أصحاب المصلحة المعنيين في وضع آليات جديدة لتعزيز الشفافية بالاعتماد على أفضل الممارسات والنماذج المتوافرة لدى المؤسسات المعنية المتعددة الأطراف. وسيضمن البرنامج إشراك جميع المجموعات الرئيسية التي تؤثر أنشطتها في أي مسألة من المسائل البيئية قيد النظر، أو تتأثر بها، من خلال شبكاتها العالمية أو الإقليمية أو الوطنية ذات الصلة. وسيكفل البرنامج بذلك أن تراعي جميع إجراءات برنامج عمله الرامية إلى الارتقاء باستخدام المعايير والأساليب والأدوات إمكانات المجموعات الرئيسية التي تكون أقدر على العمل معه ومع الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا السياق، سيقوم البرنامج بإعادة تعريف وتعزيز علاقاته مع اللجان الوطنية التابعة له^(١)، والتي توجد حالياً في ٣٦ بلداً بهدف تحقيق أقصى استفادة ممكنة منها في التواصل على المستوى الوطني وفي كفالة إتاحة خدمات البرنامج ومنتجاته للجمهور.

٣٩ - وعملاً بالدعوة التي وجهها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، قررت الجمعية العامة، في قرارها ٦٧/٢١٣، تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة والنهوض بمستواه بعدد من الطرق المختلفة. ويدخل في صلب استراتيجية البرنامج إدماج أهداف تتسم بمزيد من الكفاءة والشفافية واستخدام معلومات الأداء من أجل تحسين إدارة عملية صنع القرار في جميع عمليات البرنامج. وفي هذا الصدد، سيأخذ البرنامج في الاعتبار نتائج الاستعراض الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية بما يتماشى مع روح الاستعراض. وسيولي البرنامج اهتماماً خاصاً للسبل التي يمكنه من خلالها إحداث المزيد من الأثر من خلال التعاون الإنمائي والطرائق التي تتبعها منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري.

(١) شكّلت اللجان الوطنية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بموجب مقرر مجلس الإدارة ٣٣/١٣، الذي أذن فيه مجلس الإدارة بإنشاء اللجان الوطنية بهدف دعم أنشطة البرنامج.

٤٠ - ويشكل تقديم المساعدة للبلدان فيما يخص بناء القدرات والتكنولوجيا الأساس لجميع أنواع الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى البلدان في برنامج العمل. ويُدرج البرنامج أيضا إدماج الضمانات الجنسانية والبيئية والاجتماعية على نطاق البرنامج بأسره لكي يأخذ في الاعتبار تركيز مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على مسائل العدالة الاجتماعية كعامل هام في جهود البرنامج الرامية إلى تحقيق الاستدامة البيئية. ولدى تنفيذ مقرر مجلس الإدارة ١١/٢٣ المتعلق بالمساواة بين الجنسين في مجال البيئة، سيواصل البرنامج ضمان إدماج المنظورات الجنسانية في برنامج عمله.

٤١ - وفي سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، يمثل الاقتصاد الأخضر أحد الأدوات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة؛ وسيمثل الدعم الذي يقدمه البرنامج للبلدان في هذا الخصوص ركيزة أساسية يقوم عليها برنامج عمله. وسيعزز البرنامج على وجه الخصوص تعاونه مع منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالفرص ذات الصلة للعمالة الخضراء اللائقة. وسيتم الاضطلاع بالعمل أيضا من أجل المساهمة في الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لتلبية الحاجة إلى وضع مقاييس أوسع نطاقاً لقياس التقدم تكمل الناتج المحلي الإجمالي من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة في مجال السياسات العامة.

٤٢ - وسينجز البرنامج عمله ضمن سبعة مجالات ذات أولوية خلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥^(٢):

- (أ) تغير المناخ؛
- (ب) الكوارث والتزاعات؛
- (ج) إدارة النظم البيئية؛
- (د) الحوكمة البيئية؛
- (هـ) المواد الكيميائية والنفايات؛
- (و) الكفاءة في استخدام الموارد؛
- (ز) إبقاء البيئة قيد الاستعراض.

(٢) طلب مجلس الإدارة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة، في المقرر ٩/٢٦، الاستعداد كي يعتمد، في عام ٢٠١٣، استراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ من أجل توجيه عمل المنظمة مع الحكومات والشركاء، وأصحاب المصلحة الآخرين.

٤٣ - ويتجاوب البرنامج الفرعي الجديد المتعلق بإبقاء البيئة قيد الاستعراض مع النداء الوارد في الوثائق الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ والحاجة إلى إلقاء المزيد من الضوء على عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بحالة البيئة وإيلائه المزيد من الاهتمام. وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، اضطلع البرنامج بالعمل في إطار البرنامج الفرعي المتعلق بالحوكمة البيئية الذي يتيح إجراء استعراض شامل للبيئة وللمسائل الناشئة، فضلاً عن إمكانية الاطلاع على المعلومات (المبدأ ١٠ من مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية). وجرى تحويل هذا العمل إلى برنامج فرعي جديد مخصص، إبقاء البيئة قيد الاستعراض. ويستجيب البرنامج الفرعي لما تضمنته الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من تشديد على دور العلم، وعلى استخدام المعلومات في عملية اتخاذ القرارات، ورفع مستوى الوعي العام بشأن المشائل البيئية الحرجة، وتعزيز الصلة بين العلوم والسياسات بناءً على التقييمات، وإشراك المجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى، وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات المتعلقة بالتنمية المستدامة. ويقوم البرنامج الفرعي بزيادة تعريف أصحاب المصلحة الرئيسيين في البرنامج، على الصعيدين الداخلي والخارجي ضمن منظومة الأمم المتحدة، بنتائج استعراضه للحالة البيئية العالمية.

٤٤ - وسيوفر العمل في إطار هذا البرنامج الفرعي الجديد، والمنتجات من قبيل توقعات البيئة العالمية، خبرات فنية ومعارف هامة، على سبيل المثال فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً في التقرير الخامس في سلسلة توقعات البيئة العالمية، وخلال عملية وضع أهداف التنمية المستدامة المحددة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وسيطلب العمل، على سبيل المثال، معلومات بشأن المؤشرات والبيانات والإبلاغ المنتظم المتعلق بالبيئة، وبالتنمية المستدامة، بما في ذلك الآليات والاستراتيجيات اللازمة للنهوض بتكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

٤٥ - تغير المناخ - في إطار النهج الذي تتبعه الأمم المتحدة في التصدي لتغير المناخ، سيعمل البرنامج مع الشركاء، بما في ذلك القطاع الخاص، من أجل ما يلي: (أ) بناء قدرة البلدان على التكيف في مواجهة آثار تغير المناخ من خلال نهج قائمة على النظم الإيكولوجية وغيرها من النهج الداعمة للتكيف؛ (ب) تعزيز نقل واستخدام كفاءة الطاقة وتطبيقات تكنولوجيا الطاقة المتجددة من أجل التنمية القائمة على انخفاض الانبعاثات؛ (ج) دعم تخطيط وتنفيذ المبادرات الرامية إلى تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الإحراج وتدهور الغابات. وشكّل تنفيذ سياسات وطنية ودون وطنية في مجال الطاقة ودعم التنمية المنخفضة الانبعاثات، وتكنولوجيات الطاقة الأكثر نظافة، وشبكات النقل العام، وأنواع الوقود والمركبات النظيفة، والتكيف مع تغير المناخ، والغابات، مجالات العمل الرئيسية التي

أشار إليها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على أنه ينبغي إيلاؤها اهتماما خاصا. وسوف يحقق البرنامج ذلك عن طريق إجراء تقييمات علمية؛ وإسداء المشورة في مجال السياسات والتخطيط والتشريع؛ وتيسير الحصول على التمويل؛ والإقدام على المبادرات الرائدة؛ وتعزيز إدماج هذه النهج في جميع جهود التنمية الوطنية؛ وتشجيع التوعية بمسائل تغير المناخ وشحد الوعي بها؛ وتعزيز تبادل المعارف من خلال شبكات تغير المناخ؛ ودعم عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ وتنفيذ التعهدات المقدمة في إطار الاتفاقية واتفاقية التنوع البيولوجي.

٤٦ - الكوارث والنزاعات - في إطار استراتيجيات الأمم المتحدة المتخذة على نطاق المنظومة للحد من مخاطر الكوارث والاستعداد لها، ومنع نشوب النزاعات، والتصدي والإنعاش بعد وقوع الكوارث والنزاعات، وبناء السلام، سيضطلع برنامج البيئة بدور هام في بناء القدرات الوطنية على استخدام الموارد الطبيعية المستدامة وإدارة البيئة من أجل ما يلي: (أ) الحد من مخاطر الكوارث والنزاعات؛ (ب) دعم الانتعاش المستدام من الكوارث والنزاعات، وخاصة بالنظر إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قد أعاد تأكيد ضرورة دعم البلدان في مجال الحد من مخاطر الكوارث والقدرة على مواجهتها. وسيحقق البرنامج ذلك عن طريق توفير تقييمات المخاطر البيئية وتأثيرها، والإرشاد المتعلق بالسياسات، والدعم المؤسسي، والتدريب، والخدمات، بهدف تعزيز التعاون فيما يخصّ المسائل البيئية، وعن طريق الاختبار التجريبي لنهج جديدة في إدارة الموارد الطبيعية. وإذ يقوم البرنامج بذلك، فإنه سيعمل على حفز وزيادة نشاط الشركاء العاملين على الصعيد القطري من أجل تقليل المخاطر، والإغاثة، والإنعاش، بما في ذلك العمليات الإنسانية وعمليات حفظ السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، عملاً بمقرر مجلس الإدارة ١٥/٢٦. وسيستمر البرنامج أيضا في تعزيز إدماج الاعتبارات البيئية وإعطائها الأولوية في العمليات ذات الصلة المشتركة بين الوكالات والمتعلقة بالسياسات والتخطيط.

٤٧ - إدارة النظم الإيكولوجية - من أجل التصدي لتحدي الأمن الغذائي والمياه، سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز الإدارة السليمة للتنوع البيولوجي، ولا سيما النظم الإيكولوجية، ومن ثمّ تسهيل اتباع نهج شاملة للقطاعات ومتكاملة بغية تحسين القدرة على التكيف والإنتاجية في المجالات التي يقوم فيها اعتماد متبادل وما يقترن بها من نظم إيكولوجية وأنواع حيوانية. ولذا فسيقوم البرنامج بما يلي: (أ) تعزيز نهج متكاملة في إدارة الأراضي والمياه من شأنها الإسهام في زيادة إنتاجية النظم الأرضية والمائية وتقوية قدرتها على التكيف، وبذلك تتم المحافظة على العمليات الإيكولوجية الطبيعية التي تدعم نظم الإنتاج الغذائي وتحافظ على كمية المياه وجودتها؛ (ب) تعزيز إدارة النظم الساحلية والبحرية على

نحو يكفل صيانة خدمات النظم الإيكولوجية؛ (ج) المساعدة في تقوية البيئة المواتية للنظم الإيكولوجية، بما في ذلك العابرة للحدود منها، بناء على طلب جميع البلدان المعنية. ويتمثل الهدف من ذلك في تمكين البلدان من إدامة خدمات النظم البيئية لما فيه رفاه الإنسان وصالح التنوع البيولوجي. وسينجز هذا العمل بالتشاور مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالتنوع البيولوجي، وسيشمل تقديم الدعم إلى البلدان في تهيئة البيئة المواتية لتنفيذ تلك الاتفاقات، مع إيلاء اهتمام خاص لأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ويشمل العمل في إطار هذا البرنامج الفرعي أيضا تقديم الدعم إلى البلدان التي تطلبه من أجل دمج قيم التنوع البيولوجي في الاستراتيجيات وعمليات التخطيط المتعلقة بالتنمية والحد من الفقر على الصعيد الوطني.

٤٨ - الحوكمة البيئية. يستجيب هذا البرنامج الفرعي استجابة مباشرة لضرورة تعزيز الحوكمة البيئية الدولية المنصوص عليه في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي أيدته الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢١٣. وبالتعاون مع سائر وكالات الأمم المتحدة، سيرمي برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى كفالة الاتساق وأوجه التآزر في الحوكمة البيئية، عن طريق ما يلي: (أ) تقديم الدعم لمنظومة الأمم المتحدة وللأطراف البيئية المتعددة الأطراف، بالاستفادة من الآليات التنسيقية للأمم المتحدة في زيادة تنسيق الأنشطة المتعلقة بالسياسات والبرامج البيئية؛ (ب) مساعدة البلدان في تقوية مؤسساتها وقوانينها البيئية، وفي تنفيذ السياسات البيئية الوطنية، بناء على طلبها؛ (ج) الإسهام في زيادة إدماج الاستدامة البيئية في السياسات والخطط الوطنية والإقليمية، استنادا إلى الطلبات الواردة من البلدان. وسيشمل أحد مجالات العمل الرئيسية تقديم الدعم إلى البلدان في وضع أهداف التنمية المستدامة، وفي نهاية المطاف، الإبلاغ بالجوانب البيئية لها على النحو الذي أوصى به مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وسيقوي البرنامج الصلة بين العلوم والسياسات عند اضطراره بهذا العمل. وإضافة إلى ذلك، سيعمل البرنامج على تيسير زيادة مشاركة أصحاب المصلحة في عمليات اتخاذ القرارات المتعلقة بالبيئة وزيادة لجوئهم إلى العدالة طبقا لما ينص عليه المبدأ ١٠ وغيره من المبادئ ذات الصلة لإعلان ريو.

٤٩ - المواد الكيميائية والنفايات - في إطار الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة على نطاق المنظومة، سيعمل البرنامج، بالتعاون الوثيق مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية، على التخفيف من تأثيرات المواد الكيميائية والنفايات على البيئة وعلى صحة الإنسان. وسيقوم البرنامج، في إطار متابعة نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بتعزيز العمل على دعم البلدان في زيادة قدراتها على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك النفايات الإلكترونية، وعلى مساعدة تلك البلدان في تحقيق الإدارة

السليمة للمواد الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٠، طوال دورة عمرها. وسيتحقق ذلك للبرنامج من خلال مساعدة البلدان في تحسين الإطار التنظيمي والمؤسسي لإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وسيشمل ذلك تقديم الخدمات وتعزيز النهج الاستراتيجي لإدارة الدولية للمواد الكيميائية الذي اعتمد في دبي في عام ٢٠٠٦، ودعم عملية وضع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات. وسيشمل أيضا وضع صك دولي ملزم قانونا بشأن الزئبق، وكذلك الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق في مجموعة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات على الصعيد الوطني. وإضافة إلى ذلك، سيبقي البرنامج قيد الاستعراض الاتجاهات السائدة في إنتاج واستخدام وإطلاق المواد الكيميائية والنفايات، عن طريق تعزيز وتحفيز تنفيذ الإدارة السليمة لها، بطرق منها إقامة شراكات بين أصحاب مصلحة متعددين.

٥٠ - الكفاءة في استخدام الموارد - سيشجع برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإصلاحات في السياسات الحكومية، والتغييرات في الممارسات والقرارات الإدارية للقطاع الخاص، وتعميق الوعي لدى المستهلك، كوسيلة للحد من آثار النمو الاقتصادي على استنفاد الموارد والتدهور البيئي. وسيعمل البرنامج مع شبكة شركائه من أجل ما يلي: (أ) تعزيز الأساس العلمي لعملية صنع القرار، وتقديم الدعم للحكومات والمدن والسلطات المحلية الأخرى والقطاع الخاص في تصميم وتنفيذ الأدوات والسياسات الرامية إلى زيادة كفاءة استخدام الموارد، بما في ذلك الاستهلاك والإنتاج المستدامان وإرساء اقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛ (ب) التشجيع على تطبيق نهج الدورة الحياتية والإدارة البيئية، من أجل تحسين كفاءة استخدام الموارد في السياسات القطاعية وفي القرارات والتعاملات التجارية والمالية على طول السلاسل العالمية للأنشطة المضيفة للقيمة، باستخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص كآلية رئيسية من آليات التنفيذ؛ (ج) تشجيع اعتماد سياسات وأدوات ذات صلة بالاستهلاك تضعها المؤسسات العامة والمنظمات الخاصة، وتعميق وعي المستهلكين بأساليب الحياة تكون أكثر قابلية للاستدامة. وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، جرى التشديد على أهمية زيادة الكفاءة في سلسلة إمدادات الأغذية فضلا عن عملية تقديم التقارير عن استدامة الأداء، وكلا العمليتين سيُعنى بهما في إطار هذا البرنامج الفرعي. وبعد اعتماد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، فإن برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي كُلف بأداء مهام الأمانة لإطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، سيعطي الأولوية للدعم الذي يقدمه في هذا العمل. واستجابة لنداء المؤتمر، سيساهم البرنامج أيضا في تحسين فهم الفرص والتحديات، فضلا عن التكاليف والمنافع، التي

تنطوي عليها سياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وسيقدم الدعم إلى البلدان الراغبة في المشاركة في هذا النوع من الانتقال بغية وضع مجموعة مناسبة من السياسات، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات والمعارف وإضافة إلى ذلك، سيقدم البرنامج التوجيه والدعم إلى أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك إلى الأعمال التجارية والصناعية والمجموعات الرئيسية الأخرى، في وضع استراتيجيات للاقتصاد الأخضر تكون داعمة للسياسات الوطنية والقطاعية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

٥١ - إبقاء البيئة قيد الاستعراض - يندرج إبقاء الوضع البيئي العالمي قيد الاستعراض بطريقة منتظمة ومنسقة، وتوفير الإنذار المبكر بشأن المسائل الناشئة بغرض اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة من قبل صناع السياسات وعامة الجمهور، ضمن الولايات الرئيسية المنوطة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد أُعيد تأكيد هذه الولاية في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢١٣، الذي أكد فيه، من بين أمور أخرى، على استمرار الحاجة إلى قيام البرنامج بإجراء تقييمات بيئية عالمية مستوفاة وشاملة وموثوق بها علمياً ووثيقة الصلة بالسياسات العامة، من أجل دعم عمليات صنع القرار على جميع الصُّعد. وإذ يجري الجمع بين أعمال هامة كانت في السابق تتم في إطار البرنامج الفرعي المتعلق بالحوكمة البيئية، فإن العمل في إطار هذا البرنامج الفرعي الجديد سيهدف إلى تعزيز عمليات التقييم والتفسير والاتساق المتكاملة للمعلومات البيئية والاقتصادية والاجتماعية المستخدمة في تقييم البيئة، وفي تحديد القضايا المستجدة، والإسهام في تقديم البيانات اللازمة لتتبع التقدم المحرز نحو تحقيق الاستدامة البيئية، مع الأخذ في الاعتبار أهدافاً مثل أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، من أجل تيسير اتخاذ القرارات على الصعيد العالمي. وستظل الأهداف البيئية العالمية المستخدمة في إعداد التقرير الخامس لتوقعات البيئة العالمية تمثل الأساس لتقييم حالة البيئة. وسيعمل البرنامج على دعم جهود بناء القدرات في البلدان النامية التي تلتزم بالرصد البيئي وإتاحة البيانات والمعلومات البيئية في المنتديات العامة بما يتماشى مع المبدأ ١٠ من مبادئ إعلان ريو. كما سيعمل البرنامج على تشجيع زيادة مشاركة أصحاب المصلحة في عمليات اتخاذ القرارات البيئية، بما في ذلك توليد المعلومات البيئية المتكاملة وتحليلها وتجميعها وكفالة إتاحتها ونشرها، وفقاً لنتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وسيضاعف البرنامج جهوده الرامية إلى إتاحة وثائقه الرسمية بجميع لغات الأمم المتحدة.

٥٢ - ونظراً إلى الطابع المتعدد التخصصات لكل برنامج من البرامج الفرعية، فسوف تُنفذ جهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ظل تعاون وثيق فيما بين جميع شعبه. وبوجه خاص، وفيما يتعلق بالأنشطة الجارية على الصُّعد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي، فستضطلع المكاتب الإقليمية للبرنامج بدور بارز في تنسيق تنفيذ برنامج العمل على الصعيدين الإقليمي

والقطري، وفي العمل على إقامة الشراكات وتعزيزها مع أطراف فاعلة أخرى في الميدان بغية إحداث الأثر المرجو وتكثيف الجهود. وعلى حين يجري تقديم كل برنامج من البرامج الفرعية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على حدة، فإن أهداف المنظمة ستتحقق عن طريق كفاءة تسخير أوجه التآزر فيما بين البرامج الفرعية بطريقة تُحدث أفضل تأثير ممكن. وعلى سبيل المثال، فإن المبادئ والنهج التي تستند إليها برامج فرعية كالبرنامج الفرعي لإدارة النظام الإيكولوجي وتغير المناخ، سوف تُرشِد العمل الجاري في ظل البرنامج الفرعي المعني بالكوارث والنزاعات بغية كفاءة تطبيق الأدوات والنهج ذات الصلة التي جرى تطويرها ضمن تلك البرامج الفرعية في البلدان المعرضة لخطر الكوارث والنزاعات أو المتأثرة بهما. وبالمثل، فسيُعمل البرنامج على إيجاد أوجه للتآزر بين عمله المتعلق بالنظم البحرية في ظل البرنامج الفرعي المعني بإدارة النظم الإيكولوجية وعمله المتعلق بمصادر التلوث البرية، اللذين يُضطلع بهما في إطار البرنامج الفرعي المعني بالمواد الكيميائية والنفايات. وسيُساهم العمل الجاري في إطار البرنامج الفرعي المعني بكفاءة استخدام الموارد، من خلال كفاءة استخدام الموارد والفصل بينها، في العمل المتعلق بكفاءة استخدام الطاقة في إطار البرنامج الفرعي المعني بتغير المناخ، كما سيسهم هذا العمل في البرنامج الفرعي المعني بإدارة النظم الإيكولوجية من خلال خفض استخدام الموارد الطبيعية، وفي البرنامج الفرعي المعني بالمواد الكيميائية والنفايات من خلال الإنتاج المسؤول وتقليل النفايات إلى أدنى حد ممكن. وسيُقوم أيضا تعاون وثيق بين عمل البرنامج المتعلق بإيجاد بدائل لبعض المواد المستنفدة للأوزون وعمله المتعلق بكفاءة الطاقة، وهو ما سيقضي نهجا يقوم على تنسيق تلك الجهود في ظل البرنامجين الفرعيين المعنيين بالمواد الكيميائية والنفايات، وبتغير المناخ. وبالمثل، فسيشكّل العمل في إطار البرنامج الفرعي المعني بالإدارة البيئية تكملةً لجميع البرامج الفرعية الأخرى، كما سيجري الاضطلاع به في تعاون وثيق مع العمل المتعلق بتلك البرامج.

البرنامج الفرعي ١ تغير المناخ

هدف المنظمة: تعزيز قدرة البلدان على المضي قدما نحو مسارات للتنمية المستدامة ورفاه البشر تتسم بالتكيف مع تغير المناخ وبانخفاض الانبعاثات

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' زيادة عدد البلدان التي تُنفذ نُهج التكيف القائمة على النظم الإيكولوجية وغيرها من النهج الداعمة نتيجة لجهود الدعم التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة	(أ) يجري تنفيذ نُهج التكيف القائمة على النظم الإيكولوجية والمقدمة للدعم وإدماجها في استراتيجيات التنمية القطاعية والوطنية الرئيسية بغية الحد من أوجه الضعف وتعزيز القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ
٢' زيادة عدد البلدان التي تُدمج نُهج التكيف القائمة على النظم الإيكولوجية والمقدمة للدعم في الخطط القطاعية والإنمائية الرئيسية بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة	(ب) تحسّن الكفاءة في استخدام الطاقة وحدوث زيادة في استخدام الطاقة المتجددة في البلدان للمساعدة على الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة والملوثات الأخرى في إطار مساراتها الإنمائية المتسمة بانخفاض الانبعاثات
٣' زيادة عدد المؤسسات المالية التي تبدي التزاما بتخصيص موارد للاستثمار في التكنولوجيا النظيفة نتيجة الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة	(ج) تقوم الدول النامية بوضع وتنفيذ الاستراتيجيات ونُهج التمويل التحويلية الخاصة بالمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها، والتي ترمي إلى خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها وتحقيق منافع متعددة للتنوع البيولوجي وللسبل العيش
زيادة عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات المبادرة المعززة التي تدمج الفوائد المتعددة بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة	

الاستراتيجية

٥٣ - تقع المسؤولية عن تنسيق البرنامج الفرعي على عاتق مدير شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد. ويهدف البرنامج الفرعي إلى مساعدة البلدان في بناء الاستعداد وتهيئة بيئات مؤاتية لزيادة الاستثمارات في مجال المناخ للمضي قدماً نحو مسارات للتنمية المستدامة تتميز بالتكيف مع تغير المناخ وانخفاض الانبعاثات من خلال ما يلي: (أ) تشجيع تطوير واستخدام البحوث والعلوم المناخية لأغراض وضع السياسات وللاسترشاد بها في عملية التفاوض المتعلقة بتغير المناخ؛ (ب) المساعدة على تسهيل الحصول على التمويل لتكنولوجيات التكيف مع تغير المناخ، والكفاءة في استخدام الطاقة، والطاقة المتجددة؛ (ج) تعزيز أعمال الاتصال والتوعية والتثقيف المتعلقة بتغير المناخ؛ (د) دعم وضع وتنفيذ السياسات والخطط والإجراءات المتعلقة بالمناخ في البلدان، وذلك في شكل اختبارات نموذجية يمكن زيادتها من خلال المنظمات الشريكة؛ (هـ) تبادل الدروس المستفادة عن طريق الشبكات والتوعية؛ (و) دعم عملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتنفيذ الالتزامات القطرية الناشئة عن الاتفاقية.

٥٤ - وسوف يسعى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إيجاد توازن إقليمي في تنفيذ البرنامج الفرعي مع مراعاة أوجه الضعف الرئيسية إزاء تغير المناخ، فضلاً عن الاحتياجات والمطالب التي تعرب عنها البلدان. ويكمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة عمل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يتشكل برنامج تغير المناخ من خلال ما يدور من مناقشات وما يتخذ من قرارات في إطار الاتفاقية. وسيستند كل عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال تغير المناخ إلى المبادئ العلمية السليمة ويسترشد بها. ويعتبر تعزيز قدرة البلدان على التصدي للتحدّي الذي يشكله تغير المناخ عنصراً أساسياً من عناصر الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة للبيئة عبر الإنجازات المتوقعة الثلاث. وستُستخدم سبل التوعية لتكفل المزيد من الفهم لتغير المناخ في أوساط مختلف الجهات المعنية مما يضمن حصولهم على معلومات واضحة ومفهومة عن تغير المناخ، والإلمام بالدروس المستفادة والتعرف على نماذج للمشاريع الناجحة. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال الشراكات مع الجهات الفاعلة الرئيسية مثل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ومرفق البيئة العالمية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، والبنك الدولي، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ولجنة إطار التكيف، وصندوق المناخ الأخضر، والقطاع الخاص، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، ومعاهد

البحوث، والمؤسسات الوطنية، وكذلك بالتنسيق مع الاتفاقيات ذات الصلة (مثل اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، واتفاقية رامسار المتعلقة بالأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة بوصفها موئلا للطيور المائية (اتفاقية رامسار)، واتفاقيات البحار الإقليمية)، من أجل تحفيز دعم تحول البلدان الطالبة إلى مسارات للتنمية المستدامة وورفاه الإنسان تتسم بالقدرة على التكيف مع المناخ وانخفاض الانبعاثات على النحو التالي:

(أ) سيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان في الحد من أوجه ضعفها، وتعزيز قدراتها على التكيف مع آثار تغير المناخ عن طريق تطوير قدراتها المؤسسية الوطنية ودعم الجهود الوطنية الرامية، بصفة أساسية، إلى إدماج نهج التكيف قائم على النظام الإيكولوجي في عمليات تخطيط ووضع سياسات التنمية القطرية. ولتحقيق ذلك، سيقوم البرنامج بإجراء تقييمات لأوجه الضعف ودرجة التأثير؛ وتقديم تحليلات اقتصادية لآثار تغير المناخ وخيارات التكيف؛ وتطوير المعلومات العلمية وذات الصلة بالسياسات؛ وتحديد أفضل الممارسات؛ وتوفير الدعم في تخطيط عمليات التكيف ووضع السياسات الخاصة بها؛ وتيسير حصول البلدان على التمويل؛ وتعزيز قدرتها على الاتصال لتعزيز فهم هذه القضايا بدرجة أكبر. وستبذل جهود لضمان أن يراعي النهج القائم على النظام الإيكولوجي الاعتبارات المتعلقة بالتنوع البيولوجي بالتشاور مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالتنوع البيولوجي، مع مراعاة الهدف ١٠ من أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وستستخدم بيانات عملية تجريبية تهدف إلى تسريع التعلم في ما يختص بالحد من الضعف إزاء تغير المناخ بغية تحسين النهج الناجحة عن طريق إقامة شراكات من أجل زيادة التأثير. وسيساعد البرنامج أيضا البلدان على الوفاء بالتزاماتها في مجال التخطيط للتكيف مع تغير المناخ والإبلاغ عنه بموجب هذه الاتفاقية. وسيكون العمل العلمي مكتملا لعمل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وسيستمر البرنامج في دعم إعداد تقييمات الهيئة وتقاريرها الخاصة والتوعية بهما؛ وبينما لا يزال التكيف القائم على النظام الإيكولوجي يشكل محور التركيز الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، من المهم الإشارة إلى أن التكيف القائم على النظم الإيكولوجية يكون تطبيقه مفيدا غالبا كجزء لا يتجزأ من مجموعة واسعة من استراتيجيات التكيف. لذلك، سيعمل البرنامج مع الشركاء الذين يعكفون على مجموعة كاملة من نهج التكيف ولا سيما مع المنظمات الأخرى التي توجد بها مجالات من الخبرة يكمل بعضها بعضا. وسيكفل برنامج الأمم المتحدة للبيئة نهجا سليمة بيئيا للتكيف في كل أجزاء برنامجه.

(ب) سيسر برنامج الأمم المتحدة للبيئة الانتقال إلى مسارات التنمية المنخفضة الانبعاثات والاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر عن طريق مساعدة البلدان في التغلب على مختلف الحواجز المالية، والمؤسسية والتنظيمية التي تقف في

طريق استيعاب تكنولوجيات الطاقة المتجددة، واعتماد تدابير متعلقة بكفاءة استخدام الطاقة في قطاعات مثل النقل والمباني والصناعة التحويلية والأجهزة المنزلية. وسيقوم البرنامج بذلك عن طريق بناء المهارات التقنية والمعرفة بالخيارات المتعلقة بالسياسات في قطاع الطاقة النظيفة ومساعدة البلدان على وضع آليات، واستراتيجيات وإجراءات وسياسات تخفف التكاليف والمخاطر المالية بالنسبة للجهات المالية الفاعلة في الاستثمارات الجديدة في مجال التخفيف من آثار تغير المناخ. وسيحقق البرنامج ذلك من خلال تعزيز الأسس العلمية التي يسترشد بها في صنع قرارات مستنيرة وإجراء تقييمات للتكنولوجيات، والموارد؛ وتبادل المعارف بشأن الخيارات المتعلقة بالتكنولوجيات والسياسات العامة؛ ودعم التخطيط ووضع السياسات فيما يتعلق بالتخفيف من آثار تغير المناخ؛ وتيسير الحصول على التمويل، والعمل مع آليات تمويل مبتكرة؛ وتنمية القدرة على التأهب لنشر التمويل على نحو فعال؛ وتعزيز الاتصال لتيسير إمكانية الحصول على معلومات تغير المناخ ذات الصلة؛ وسيساعد البرنامج أيضا البلدان على الوفاء بالتزاماتها في مجال التخفيف من حدة تغير المناخ والإبلاغ عنه بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ.

(ج) وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة (عن طريق برنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية) ومع الشركاء الآخرين في دعم اتفاقات كانكون التي تم التوصل إليها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وسيعمل البرنامج أيضا بالتنسيق مع الاتفاقيات ذات الصلة بما في ذلك أمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالتنوع البيولوجي (مثل اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي، واتفاقية حفظ الأنواع البرية المهاجرة)، واتفاقية رامسار في المناطق الحراجية الرئيسية الثلاث في جميع أنحاء العالم لدعم وضع استراتيجيات وطنية معززة لخفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات، ونهج التمويل. وبرنامج الأمم المتحدة للتعاون في مجال خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية هو شراكة تعاونية بين منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بهدف دعم البلدان في تنفيذ المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. ويتم تقسيم العمل فيما بين الوكالات على أساس المزايا النسبية، وبالتالي، يركز برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الأعمال ذات الصلة بالمبادرة المعززة وخدمات النظام الإيكولوجي، والتنوع البيولوجي، والاقتصاد الأخضر. وتشتمل المبادرة المعززة على الأنشطة الخمسة المحددة في اتفاقات كانكون، وهي: '١' خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات؛ '٢' خفض الانبعاثات الناجمة عن تدهور

الغابات؛ '٣' الحفاظ على مخزونات الكربون في الغابات؛ '٤' الإدارة المستدامة للغابات؛ و '٥' تعزيز مخزونات الكربون في الغابات. ويهدف عمل البرنامج إلى خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها من خلال توفير التمويل الذي يمكن أن تستخدمه المجتمعات المحلية لتحسين الإدارة المستدامة للغابات، وتعزيز دور أعمال حفظ الطبيعة، وتحويل قطاع الغابات إلى مسارات إنمائية بديلة، ودعم الحفاظ على التنوع البيولوجي وسبل العيش. وسيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من بين أمور أخرى، بدعم الحوارات السياسية الرفيعة المستوى المتعلقة بعملية اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، وتقديم الدعم للجهات المعنية في تحقيق أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والمشاركة مع القطاع الخاص في مناقشة المبادرة المعززة لخفض الانبعاثات كأداة للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، فضلا عن أعمال التنمية المستدامة وحفظ التنوع البيولوجي. وسيشكل تعزيز الأسس العلمية لصنع القرار وتحسين التواصل مع الجماهير المستهدفة الركيزتين الأساسيتين لهذه الاستراتيجية. وسيقوم البرنامج، على الصعيد الوطني، بدعم وضع الاستراتيجيات الوطنية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور الغابات، وتنفيذ برامج التأهب، كما سيقوم بتطوير الأدوات ووضع التوجيهات فيما يخص تحديد الضمانات البيئية والاجتماعية والمساهمة فيها.

البرنامج الفرعي ٢ الكوارث والتراعات

هدف المنظمة: تشجيع الانتقال، داخل البلدان، إلى الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية والحد من التدهور البيئي لحماية رفاه الإنسان من المسببات البيئية للكوارث والتراعات وعواقبها

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة النسبة المئوية للبلدان المعرضة للكوارث و/أو النزاعات التي تحرز تقدماً يعادل خطوتين، على الأقل، في مؤشر إطار قدرات البلد ^(١) الخاص بإدارة الموارد الطبيعية وإدارة البيئة، بمساعدة البرنامج.	(أ) تحسن قدرة الدول على استخدام الموارد الطبيعية وإدارة البيئة لمنع خطر وقوع الكوارث والنزاعات والحد منه
'٢' زيادة في عدد السياسات والمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، والبرامج والدورات التدريبية عن الصراعات أو الحد من مخاطر الكوارث التي تدمج أفضل الممارسات في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في الدول الهشة والمناطق المعرضة للخطر، استناداً إلى التقارير وإسهامات برنامج الأمم المتحدة للبيئة	(ب) تحسين قدرة البلدان على استخدام الموارد الطبيعية وإدارة البيئة لدعم التعافي المستدام من الكوارث والنزاعات
(ب) زيادة النسبة المئوية للبلدان المتأثرة بخطر الكوارث أو النزاعات التي تحرز تقدماً يعادل خطوتين، على الأقل، في مؤشر إطار قدرات البلد على إدارة الموارد الطبيعية والبيئة، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة	

(أ) سيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بقياس التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المتوقعة باستخدام مؤشر مركب يقوم على إطار قدرات البلد. وهذا الإطار، المبني على خبرة ١٥ عاماً في نحو ٥٠ بلداً متضرراً بالكوارث والنزاعات، يسمح بقياس التقدم المحرز في ست فئات مختلفة من القدرات على إدارة البيئة والموارد الطبيعية على المستوى الوطني، هي: (أ) الحصول على المعلومات وتوافر البيانات، (ب) السياسة العامة والتخطيط، (ج) القوانين، (د) المؤسسات، (هـ) القدرة على التنفيذ والإنفاذ، (و) المشاركة الشعبية في صنع القرار. وفي كل فئة من الفئات الست، هناك ست خطوات تعكس التوسع التدريجي في القدرات.

الاستراتيجية

٥٥ - تقع المسؤولية عن تنسيق البرنامج الفرعي المعني بالكوارث والتزاعات على عاتق مدير شعبة تنفيذ السياسات البيئية، الذي يؤدي أيضا عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن إدارة النظام الإيكولوجي والتكيف مع تغير المناخ، مما يتيح الاستفادة من التآزر بين المجالات الثلاثة المرتبطة ارتباطا وثيقا. وفي نطاق الولايات الحالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بما فيها تلك المنصوص عليها في مقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة ١٥/٢٦، ودون ازدواجية في الجهود التي تبذلها المنظمات الأخرى المسؤولة عن التصدي للكوارث أو الصراعات أو منعها، سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال الشراكات الاستراتيجية على دعم البلدان والمجتمعات المحلية لحماية رفاه الإنسان والمساهمة في التنمية المستدامة من خلال معالجة الأبعاد البيئية للكوارث والتزاعات. وفي هذا الصدد، سيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإنذار المبكر وتقييمات المخاطر، والتوجيه في مجال السياسات العامة، والتدريب لتمكين الحكومات الطالبة من استخدام الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية بغية الحد من مخاطر الكوارث والتزاعات والاستعداد بشكل أفضل لآثارهما البيئية. وعلى وجه الخصوص، سيسعى البرنامج إلى التدليل على الدور الذي يمكن أن يؤديه تحسين إدارة النظم الإيكولوجية في تحقيق الحد من المخاطر والتعرض لها والحد من الضعف وتعزيز القدرة على الصمود على الصعيد المحلي.

٥٦ - وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا على حفز البلدان وشركاء الأمم المتحدة على استيعاب نهج قائم على النظم الإيكولوجية في الحد من أخطار الكوارث. وبناءً على سجل إنجازات البرنامج في البلدان، فإنه سيكون أيضا متاحا لمساعدة أصحاب المصلحة على استخدام البيئة باعتبارها منبرا للتعاون من أجل الحد من مخاطر الكوارث والتزاعات. وسيقوم البرنامج بتعزيز الأثر عن طريق عقد شراكات مع الهيئات الرئيسية بمنظومة الأمم المتحدة وبالمجتمع الدولي الأوسع. وتؤدي هذه الشراكات دورا حاسما في توسيع نطاق قدرته وفي الارتقاء بالنتائج، ولا سيما عن طريق إدماج أفضل الممارسات البيئية في عملياتها المتعلقة بالسياسة العامة والتخطيط. ويشمل هؤلاء الشركاء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واستراتيجية الأمم المتحدة الدولية للحد من الكوارث، والشراكة بشأن البيئة والحد من أخطار الكوارث (التي تضم الاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، والصندوق العالمي للطبيعة، وجامعة الأمم المتحدة، من بين جهات أخرى)، والبنك الدولي، وإدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة، وإطار الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات لتنسيق الإجراءات الوقائية ولجنة بناء السلام، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، والفريق الاستشاري المعني

بمحالات الطوارئ البيئية، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، فضلا عن المؤسسات الإقليمية والشركاء الوطنيين.

٥٧ - وعلاوة على ذلك، سيتم إنشاء منهج للتنسيق الداخلي من أجل تحسين وتبادل المعارف بشأن أوجه التآزر بين الأعمال المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، ونُهج التكيف مع تغير المناخ القائمة على النظم الإيكولوجية والنهج القائمة على النظام الإيكولوجي للحد من مخاطر الكوارث. وسيعزز المنهج أيضا المشاريع التحويلية المشتركة عند الاقتضاء لكفالة تلاقح الأفكار وتبادل المعارف والدروس المستفادة، وتفاذي الازدواجية والتداخل. وسيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا الخبرة البيئية لعمليات الاستجابة لحالات الطوارئ والخروج من الأزمات، على المستويات دون الإقليمية والوطنية ودون الوطنية، بناء على طلب مباشر من الحكومات أو من خلال آليات مثل مجموعات الاستجابة الإنسانية، وبرامج الإنعاش المبكر، وتقييمات الاحتياجات عقب الأزمات.

٥٨ - ولتنفيذ هذه الاستراتيجية، سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تقييم المخاطر البيئية الحادة الناجمة عن الكوارث والتراعات، وتوفير الإنذار المبكر للحد من أي آثار سلبية على حياة الإنسان والبيئة، ودمج الاعتبارات البيئية في برامج الإغاثة والإنعاش، وتصميم عمليات تنظيف البيئة واستعادة النظم الإيكولوجية التي يقوم بها الشركاء، ودعمها من الناحية الفنية. كما سيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى جانب أفرقة الأمم المتحدة القطرية والشركاء الآخرين، بتوفير التوجيه والمساعدة في مجال السياسات العامة بغية وضع وتنفيذ الأطر التشريعية والمؤسسية اللازمة لإدارة الموارد الطبيعية المستدامة والإدارة البيئية على المستويين دون الإقليمي والوطني من أجل دعم الانتعاش الاقتصادي وإيجاد وظائف مراعية للبيئة في سياق التنمية المستدامة. كما سيكون برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عند الطلب، متاحا لمساعدة أصحاب المصلحة على استخدام البيئة كمُنبر للتعاون في سياق الإنعاش وإعادة الإعمار.

٥٩ - وستعمل الشراكات القوية التي أنشئت على مدى السنوات الـ ١٥ الماضية مع الجهات الفاعلة الرئيسية في مجالات المساعدة الإنسانية والتنمية والسلام والأمن والمجتمع الدولي عموما بمثابة حجر الزاوية للنهج الذي يتبعه البرنامج. ولن تقتصر هذه الشراكات على كفالة اندماج الاعتبارات البيئية في الدعم المقدم إلى البلدان المتضررة من الكوارث والتراعات فحسب، بل ستضمن أيضا أن تصبح النتائج مستدامة ومتزايدة. ويشمل الشركاء الرئيسيون الفريق الاستشاري المعني بمحالات الطوارئ البيئية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة بناء السلام، وإدارة عمليات حفظ السلام

وإدارة الدعم الميداني التابعتين للأمانة العامة، والبنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، من قبيل اتفاقية بازل، والشركاء الإقليميين والوطنيين.

البرنامج الفرعي ٣ إدارة النظم الإيكولوجية

هدف المنظمة: تشجيع الانتقال إلى دمج حفظ وإدارة موارد الأراضي والموارد المائية والموارد الحية للحفاظ على التنوع البيولوجي وتوفير خدمات النظم الإيكولوجية بصورة مستدامة ومنصفة فيما بين الدول

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد البلدان التي تدمج نهج إدارة النظم الإيكولوجية مع الإدارة التقليدية للموارد الطبيعية القائمة على أساس قطاعي، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة	(أ) زيادة تطبيق نهج إدارة النظم الإيكولوجية في البلدان للحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية والإنتاجية المستدامة للنظم الأرضية والمائية
(ب) زيادة عدد البلدان التي تطبق نهج إدارة النظم الإيكولوجية للحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية المستمدة من النظم الساحلية والبحرية، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة	(ب) زيادة تطبيق نهج إدارة النظم الإيكولوجية في البلدان للحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية المستمدة من النظم الساحلية والبحرية
(ج) '١' زيادة عدد البلدان التي تدمج نهج النظم الإيكولوجية في التخطيط للتنمية، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة	(ج) دمج الخدمات والمنافع المستمدة من النظم الإيكولوجية مع التخطيط للتنمية والمحاسبة، ولا سيما فيما يتعلق بالمناطق الأرضية والمناطق البحرية الشاسعة، وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالنظام الإيكولوجي والتنوع البيولوجي
'٢' زيادة عدد البلدان التي تدمج خدمات النظم الإيكولوجية ذات الأولوية ضمن عمليات المحاسبة والميزنة الوطنية، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة	

الاستراتيجية

٦٠ - يضطلع مدير شعبة تنفيذ السياسات البيئية بالمسؤولية عن تنسيق البرنامج الفرعي المتعلق بإدارة النظم الإيكولوجية. ويهدف برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى حفز البلدان على استخدام نهج متكامل للإدارة يدمج إدارة موارد الأرض والمياه والموارد الحية للحفاظ على

التنوع البيولوجي والحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية لأغراض التنمية والحد من الفقر، على النحو المبين في المقرر ٦/٥ من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي، بناء على النهج القائمة على المشاركة واستخدام المعارف التقليدية. وتجدر الإشارة إلى أن المقرر ٦/٥ من اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي يدعو الأطراف، والحكومات والمنظمات الدولية إلى تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي حسب الاقتضاء. ولا يوجد سبيل وحيد لتنفيذ نهج النظام الإيكولوجي، إذ أنه يتوقف على طبيعة الظروف على الصعد المحلية أو الوطنية أو الإقليمية أو العالمية أو على صعيد المقاطعات. وبالرغم من الحاجة إلى تكيف نهج النظام الإيكولوجي في الظروف المختلفة، فهو لن يقتصر على إشراك الإدارة المباشرة لنظم إيكولوجية محددة، بل سيتصدى أيضا لمعالجة عوامل التغيير المباشر وغير المباشر، مثل الأثر السلبي للأنشطة البشرية على النظم الإيكولوجية الحساسة. ويركز البرنامج بوجه خاص على العمل بشأن القضايا البيئية لتحسين رفاه الإنسان ومعالجة التحديات الملحة المرتبطة بتغير المناخ والمخاطر الطبيعية التي قد تؤدي إلى كوارث. وفي هذا السياق، هناك تكامل كبير بين البرامج الفرعية المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، ونهج التكيف مع تغير المناخ القائمة على النظم الإيكولوجية، والنهج القائمة على النظم الإيكولوجية للحد من أخطار الكوارث. وستبذل كل الجهود لكفالة التآزر بين البرامج الفرعية وتفاذي ازدواجية الجهود.

٦١ - وضمانا للتوازن الإقليمي، سيعمل البرنامج مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالتنوع البيولوجي وأمانات الاتفاقات البيئية الأخرى المتعددة الأطراف التي يؤثر ما تقوم به من إجراءات على النظم الإيكولوجية، ومن خلال شراكات طويلة الأجل مع الجهات الفاعلة الرئيسية العاملة في مجال إدارة النظم الإيكولوجية بما في ذلك منظمة التنوع البيولوجي الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد)، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، والمعهد الدولي لإدارة المياه، والبنك الدولي، والصندوق العالمي للطبيعة، وغيرها من شركاء تقييم النظم الإيكولوجية في الألفية، وسيضغط لإحداث التأثير من خلال دوره بوصفه وكالة منفذة في مرفق البيئة العالمي لدعم البلدان في تحقيق أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي وعكس اتجاه الانخفاض المستمر في التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية الناجم عن ظواهر من قبيل تدهور الموائل، والأنواع الغازية، وتغير المناخ، والتلوث، والاستغلال المفرط، كما سيعمل البرنامج على الارتقاء بالنُّهج الناجحة، على النحو التالي:

(أ) سيعمل البرنامج على تعزيز الأساس المفاهيمي لنهج النظام الإيكولوجي وتنفيذ هذا النهج في نطاق أطر التخطيط والإدارة واتخاذ القرار الذي يؤثر على التنوع

البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية للنظم الإيكولوجية الأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة، وتوفير الخدمات الأساسية المستمدة من تلك النظم والاستفادة من منافعها. ولدى قيام البرنامج بذلك، سيسعى إلى المساهمة في مواجهة تحدي إطعام عدد متزايد من سكان العالم بطريقة سليمة وتنفيذ إصلاحات واسعة في مجال الحوكمة، وهذا ما يؤدي، بدوره، إلى تشجيع أو تيسير اعتماد نُهج تشاركية تعاونية شاملة للقطاعات من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية وإنتاجية المناطق الطبيعية والنظم الإيكولوجية والأنواع الحية المترابطة فيما بينها. وسيتم التأكيد بوجه خاص على حفظ التنوع البيولوجي وفي نفس الوقت على الحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية ذات الأهمية لرفاه الإنسان والتنمية والإمدادات، لا سيما فيما يتعلق بالأمن الغذائي والمياه. وستولى عناية خاصة أيضا لمسائل الإنصاف التي تشمل سبل الوصول إلى المنافع وتقاسمها، على سبيل المثال لا الحصر، والطرق التي يمكن من خلالها تعويض المجتمعات المحلية الضعيفة والمحرومة أو مكافأتها على حفاظها على النظام الإيكولوجي.

(ب) وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا على وضع أطر شاملة لعدة قطاعات في مجالي صنع السياسات وأطر الإدارة ومنهجياتها لتنفيذ الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية والأطر المتعددة الأطراف ذات الصلة من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي البحري والساحلي وخدمات النظم الإيكولوجية، لا سيما توفير الغذاء. وفي حين أن آثار الأنشطة البشرية على النظم الإيكولوجية الأرضية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة لها صلة مباشرة بالنظم الإيكولوجية البحرية، تم وضع إنجاز متوقع مستقل للعمل في مجال النظم الإيكولوجية البحرية. ومرجع ذلك أنه بينما يتطلب الإنجاز المتوقع (أ) تدخلات على الصعيد الوطني في المقام الأول، فإن الإنجاز المتوقع (ب) يشمل الأعمال التي تتجاوز الحدود البحرية الوطنية والتدخلات التي تعتمد على الطلبات الواردة من البلدان المعنية. وسيشمل العمل إدارة الأنشطة البشرية التي تؤثر سلباً على النظم الإيكولوجية الساحلية والبحرية، ولا سيما الشعاب المرجانية، مع الاستمرار في توجيه الانتباه إلى العلاقة الدينامية بين الأنشطة البرية، وسلامة الموائل الساحلية، والبحار والمحيطات على مستوى العالم. وسيساعد البرنامج البلدان والهيئات الإقليمية على تكييف وتطبيق إدارة النظم الإيكولوجية عن طريق التدريب والتعلم ونقل الممارسات الجيدة في مختلف سياقات النظام الإيكولوجي. كما سيساعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة البلدان على اعتماد إصلاحات إدارية أوسع نطاقاً تشمل نهجاً قائمة على المشاركة والشرائط بين القطاعين العام والخاص للحفاظ على خدمات النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وما يرتبط بها من تنوع بيولوجي. كما سيولى الاهتمام للمسائل المتعلقة

بتزايد الضغوط الناجمة عن تغير المناخ، والتنمية الساحلية، واستخراج الموارد، والتلوث، التي تؤثر على المجتمعات والمجتمعات المحلية والتنوع البيولوجي. وخلال القيام بذلك، سيستفيد البرنامج من البرامج والهياكل الناجحة القائمة، مثل اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية.

(ج) وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الجهود التعاونية الرامية إلى تعزيز الصلة بين العلوم والسياسة العامة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. وإذا يلاحظ البرنامج القيمة الإيكولوجية، والجينية، والاجتماعية، والاقتصادية، والعلمية، والتربوية، والثقافية، والترفيهية، والجمالية للتنوع البيولوجي ودوره الحاسم في الحفاظ على النظم الإيكولوجية التي توفر الخدمات الأساسية، فسوف يساعد البلدان على تهيئة الظروف المؤسسية والقانونية والسياساتية اللازمة لإدماج خدمات التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي في التخطيط الإنمائي، وصنع القرار، ووضع مخصصات الميزانية. وسيتم تنفيذ تعميم مراعاة النتائج البيئية ذات الصلة بالنظم الإيكولوجية بالتعاون مع المبادرة المعنية بالفقر والبيئة المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسيدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا البلدان في تحقيق الالتزامات الواردة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ولا سيما أهداف آيتشي للتنوع البيولوجي. وستولى عناية خاصة إلى مساعدة البلدان، بناء على طلبها، في البحث عن طرق مبتكرة للتمويل وتهيئة الظروف المواتية على مستوى السياسات والمؤسسات للحصول على المنافع وتقاسمها، دعما لبروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، الملحق باتفاقية التنوع البيولوجي. كما سيقدم الدعم بناء على طلب الدول الأعضاء من أجل حفظ التنوع البيولوجي، عن طريق التعاون عبر النظم الإيكولوجية، بما في ذلك تلك العابرة للحدود، عند الاقتضاء. وسيوفر برنامج الأمم المتحدة للبيئة قيادة قوية في عمل المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية بالتعاون مع الهيئات ذات الصلة. وأخيرا سيقوم البرنامج بمساعدة البلدان على الوفاء بالتزاماتها في مجال التخطيط والإبلاغ بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالتنوع البيولوجي. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي لضمان دعم البرنامج تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي ٢٠١١-٢٠٢٠، كما سيكفل البرنامج أيضا توفير الدعم المباشر للبلدان في تنفيذ الخطة الاستراتيجية وتحقيق أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي بالتنسيق مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

البرنامج الفرعي ٤ الحوكمة البيئية

هدف المنظمة: تعزيز أوجه التآزر والاتساق في الحوكمة البيئية لتيسير إحداث النقلة نحو الاستدامة البيئية في سياق التنمية المستدامة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة عدد المبادرات المشتركة للتعامل مع القضايا البيئية بطريقة منسقة في منظومة الأمم المتحدة ومن جانب الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف نتيجة لجهود برنامج الأمم المتحدة للبيئة	(أ) قيام منظومة الأمم المتحدة وهيئات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، في ظل احترام ولاية كل كيان، بإظهار تزايد اتساق وتآزر الإجراءات المتعلقة بالقضايا البيئية
'٢' زيادة عدد الترتيبات التعاونية مع أمانات اتفاقات بيئية متعددة الأطراف مختارة، مما يؤدي إلى زيادة الاتساق والتآزر بين برنامج عمل برنامج البيئة وبرنامج عمل تلك الاتفاقات	(ب) تعزيز قدرة البلدان على وضع وإنفاذ القوانين وتعزيز المؤسسات لتحقيق الغايات والأهداف البيئية المتفق عليها دوليا والامتثال للالتزامات ذات الصلة
'٢' زيادة عدد المبادرات التي تتخذها البلدان لرصد وتحقيق الامتثال للالتزامات البيئية الدولية وإنفاذها، بمساعدة برنامج البيئة، بناء على طلب تلك البلدان	(ج) تزايد مراعاة البلدان لمبادئ الاستدامة البيئية في سياسات وخطط التنمية الوطنية والإقليمية
'٣' زيادة عدد مبادرات وشراكات المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة دعما لوضع القانون البيئي الوطني والدولي وتنفيذه، بمساعدة برنامج البيئة	(ج) تزايد مراعاة البلدان لمبادئ الاستدامة البيئية في سياسات وخطط التنمية الوطنية والإقليمية
'١' زيادة عدد خطط التنمية الوطنية وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي تشمل على مبادئ الاستدامة البيئية في البلدان المستهدفة، بمساعدة برنامج البيئة ومبادرة الفقر والبيئة المشتركة بين البرنامج الإنمائي وبرنامج البيئة	

٢٠ زيادة عدد السياسات والخطط المقدمة من
المحافل دون الإقليمية والإقليمية التي تشتمل على
مبادئ الاستدامة البيئية، نتيجة للدعم المقدم من
برنامج البيئة

الاستراتيجية

٦٢ - يضطلع مدير شعبة القانون البيئي والاتفاقيات البيئية بالمسؤولية عن تنسيق البرنامج الفرعي المتعلق بالحوكمة البيئية. وإضافة إلى إقامة شراكات مع مجموعة واسعة من هيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والإقليمية، فإن نجاح تنفيذ هذا البرنامج الفرعي سيتوقف على التعاون الوثيق مع مجالس إدارة وأمانات الهيئات والآليات الحكومية الدولية الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، التي سيكون لها دور رئيسي في تعزيز أنظمة الدعم المتبادل بين البيئة والمجالات الأخرى ذات الصلة. ولاحظت القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة بشأن الحوكمة البيئية الدولية، ونتائج المداولات المتعلقة بالإطار المؤسسي المتعلق بالتنمية المستدامة التي جرت في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، الحاجة إلى تعزيز برنامج البيئة، وهي ستوفر مزيداً من التوجيه في تحديد اتجاه البرنامج الفرعي.

٦٣ - وسيعمل برنامج البيئة في شراكة وثيقة مع أمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، بما في ذلك أمانات اتفاقية ريو (مثل أمانتي اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي والاتفاقية الإطارية لحفظ المناخ)، وسيواصل العمل عن طريق الشركاء، بما يشمل منظمة الأغذية والزراعة، ومرفق البيئة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، ومفوضية حقوق الإنسان، ومكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة، والبنك الدولي، ومصرف التنمية الآسيوي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، والاتحاد الجمركي العالمي، والمفوضية الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، والاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، ولجنة القانون البيئي وأكاديمية القانون البيئي التابعتين للاتحاد العالمي لحفظ الطبيعة، والشبكة الدولية للامتنثال والإنفاذ البيئيين، والمنظمة الدولية لقانون التنمية، ومنتدى أصحاب المصلحة، ومنتدى الشعوب الأصلية، ومركز القانون البيئي الدولي،

وسلطات الإنفاذ الوطنية، والوزارات الوطنية، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، والجامعات والمؤسسات الأكاديمية، ومعاهد البحوث ومؤسسات البحوث، وكذلك الشركاء الإقليميين والوطنيين.

٦٤ - وتتمثل استراتيجية برنامج البيئة في هذا المجال في ما يلي:

(أ) لدعم الاضطلاع بعمليات دولية متسقة لصنع القرارات المتعلقة بالحوكمة البيئية، سيساعد برنامج البيئة مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي على تشجيع التعاون الدولي في المجال البيئي ووضع جدول أعمال البيئة العالمي. وسيوفر برنامج البيئة الدعم أيضاً لتعزيز التعاون والتنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وبين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على الصعيدين العالمي والإقليمي، وعلى سبيل المثال، بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتصلة بالتنوع البيولوجي، وبين برنامج البيئة وتلك الاتفاقات، دعماً لتنفيذها الفعلي مع التقيد بولاية كل كيان. وسيُجري البرنامج، بالتعاون مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة والشركاء المعنيين، تقييماً للكيفية التي يعمل بها النظام المتعدد الأطراف، ولا سيما منظومة الأمم المتحدة، لدعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي في المجال الموضوعي للتنوع البيولوجي، والأولويات الأخرى في سائر المجالات الموضوعية. وسيولي التقييم، فضلاً عن ذلك، اهتماماً خاصاً للسبل التي يمكن لبرنامج البيئة من خلالها أن يعزز دعمه لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وعلى الصعيد المشترك بين الوكالات، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم وإسهامات السياسات المتعلقة بالحوكمة البيئية إلى مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق وإلى المنتديات الأخرى المشتركة بين الوكالات، وسيستفيد من فريق الإدارة البيئية في تشجيع جميع المنظمات وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف على وضع سياسات متسقة وعلى العمل المشترك؛

(ب) سعياً إلى حفز الجهود الدولية الرامية إلى مواصلة تنفيذ الغايات والأهداف المتفق عليها دولياً، سيدعم برنامج البيئة مواصلة تطوير وتنفيذ القانون والقواعد والمعايير البيئية الدولية، ولا سيما ما يعالج منها الأهداف والمرامي والنتائج والالتزامات المحددة في الوثائق الختامية لمؤتمرات القمة والمؤتمرات التي تعقدها الأمم المتحدة والتي تعزز عمل المؤسسات ذات الصلة. وفي هذا السياق، سيقدم البرنامج، بالشراكة مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى، الدعم لجهود الحكومات الرامية إلى وضع القوانين البيئية وإنفاذها والامثال للمعايير والالتزامات البيئية الدولية ذات الصلة، بوسائل منها تقديم المساعدة والتدريب التقنيين القانونيين والأنشطة القانونية الأخرى في مجال بناء القدرات. والذي سيوفر التوجه

الاستراتيجي في هذا الصدد هو البرنامج الرابع لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتيفيديو الرابع) الذي اعتمدته مجلس الإدارة في مقرره ١١/٢٥. وسيسهم البرنامج أيضاً في تحسين المشاركة الجماهيرية في عملية صنع القرارات على الصعيد العالمي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني بتشجيع المشاركة النشطة لأصحاب المصلحة وفقاً للمبدأ ١٠ من إعلان ريو، وتطبيق المبادئ التوجيهية لتطوير التشريعات الوطنية التي اعتمدها مجلس الإدارة في مقرره د-١١/٥ والمتعلقة بالحصول على المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرارات وإمكانية الوصول إلى العدالة في المسائل البيئية؛

(ج) لتقديم الدعم اللازم للبلدان في إدماج مبدأ الاستدامة البيئية في عملياتها المتعلقة بالحوكمة والسياسات والخطط البيئية على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني، سيدعم البرنامج المنتديات الوزارية الإقليمية ودون الإقليمية والمنتديات الحكومية الدولية الأخرى في معالجة قضايا البيئة والتنمية المستدامة، بما في ذلك القضايا ذات الطابع العابر للحدود، وحفز الدعم من الشركاء في تنفيذ برامج عمل تلك الجهات. وسيساعد برنامج البيئة أيضاً، بسبل منها المبادرة المشتركة لبرنامج البيئة والبرنامج الإنمائي بشأن الفقر والبيئة، الحكومات في إدماج القضايا البيئية في عملياتها المتعلقة بالتخطيط الإنمائي، من خلال دعم إدراج الاعتبارات البيئية في التقييمات القطرية الموحدة وفي أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وبرامج التنفيذ المرتبطة بها، بإقامة شراكات مع مؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة ودعمها للمبادرة المعروفة "بتوحيد أداء الأمم المتحدة" التي يجري تنفيذها كبرنامج رائد في عدد من البلدان. وسيساعد البرنامج أيضاً على ضمان المواءمة والاتساق في أنشطة برنامج البيئة وأنشطة الأمم المتحدة من خلال هياكل الأمم المتحدة للتنسيق الإقليمي، مثل الأفرقة الإقليمية التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية والآليات التنسيقية الإقليمية. وسيجري بالتالي إيلاء اهتمام خاص للتعاون المشترك بين الوكالات. وسيؤدي ذلك إلى زيادة تحسين قدرة برنامج البيئة على دعم الحكومات وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في معالجة مسائل الحوكمة البيئية وإلى تعزيز مشاركته مع الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، فضلاً عن الإدارات والشركاء الإقليميين.

البرنامج الفرعي ٥ المواد الكيميائية والنفايات

هدف المنظمة: تشجيع البلدان على الانتقال إلى إدارة سليمة للمواد الكيميائية والنفايات من أجل الحد من آثارها على البيئة والصحة البشرية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة عدد البلدان التي تُبلغ عن اعتماد سياسات لإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة '٢' زيادة عدد البلدان التي تُبلغ عن استخدام حوافز اقتصادية وسوقية واتباع سياسات وممارسات تجارية تعزز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة '٣' زيادة عدد البلدان التي تُبلغ عن استخدامها لمخططات الإبلاغ التي يستخدمها القطاع الصناعي والتي تشجع على معالجة المواد الكيميائية والنفايات معالجة سليمة، بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة	(أ) تمتلك البلدان بصورة متزايدة القدرة المؤسسية والأدوات السياسية اللازمة لإدارة المواد الكيميائية والنفايات بطريقة سليمة، بما في ذلك تنفيذ الأحكام ذات الصلة الواردة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف (ب) استفادة البلدان، بما في ذلك المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، بصورة متزايدة من المعارف والأدوات العلمية والتقنية اللازمة لتنفيذ برنامج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة (ب) '١' زيادة عدد الحكومات التي تعالج القضايا الكيميائية ذات الأولوية، بما فيها الالتزامات المترتبة عليها بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية، باستخدام ما يتيح برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أدوات لتقييم المخاطر وإدارتها '٢' زيادة عدد الأعمال التجارية والصناعات التي تعالج القضايا الكيميائية ذات الأولوية، باستخدام ما يتيح برنامج البيئة من أدوات لتقييم المخاطر وإدارتها '٣' زيادة عدد منظمات المجتمع المدني التي تعالج

القضايا ذات الأولوية المتعلقة بالمواد الكيميائية بموجب اتفاقات بيئية متعددة الأطراف تتعلق بالمواد الكيميائية، باستخدام ما يتيح برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أدوات لتقييم المخاطر وإدارتها

(ج) استفادة البلدان، بما في ذلك المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة، بصورة متزايدة، من المعارف والأدوات العلمية والتقنية اللازمة لتنفيذ برنامج الإدارة السليمة للنفايات والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة

(ج) '١' زيادة عدد الحكومات التي تتناول قضايا النفايات ذات الأولوية، بما فيها الالتزامات المترتبة عليها بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، باستخدام ما يتيح برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أدوات ومنهجيات

'٢' زيادة عدد الأعمال التجارية والصناعات التي تتناول القضايا ذات الأولوية المتعلقة بالنفايات، باستخدام ما يتيح برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أدوات ومنهجيات

'٣' زيادة عدد منظمات المجتمع المدني التي تتناول القضايا ذات الأولوية المتعلقة بالنفايات بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة، باستخدام ما يتيح برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أدوات لتقييم المخاطر وإدارتها

الاستراتيجية

٦٥ - تقع مسؤولية تنسيق البرنامج الفرعي المتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات على عاتق مدير شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تحفيز العمل الرامي إلى تحقيق إدارة سليمة للمواد الكيميائية والنفايات عبر إقامة شراكات متعددة الأطراف وتحالفات استراتيجية لتفعيل استخدام الأدوات والمبادئ التوجيهية، وتحسين دمج إدارة المواد الكيميائية والنفايات في قطاع الصحة وقطاعات رئيسية أخرى، وتوحيد الأدلة العلمية التي تشكل أساس الجهود الجارية حالياً في سياق المبادرات الدولية لإدارة المواد الكيميائية والنفايات. والشركاء الرئيسيون هم أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات والمنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات لإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بما يشمل برنامج البيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة،

ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي. وسيعزز أيضاً برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأثر من خلال الدور الذي يضطلع به باعتباره وكالة منفذة في مرفق البيئة العالمية. ولا استراتيجية برنامج البيئة في هذا المجال ثلاثة أبعاد هي:

(أ) سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على تعزيز القدرات وصكوك السياسات العامة المؤسسية التي تشمل أطراً تنظيمية ضرورية لتحقيق إدارة سليمة للمواد الكيميائية والنفايات وتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة. وسيحقق ذلك من خلال تيسير الإدارة الدولية للمواد الكيميائية عبر توفير الدعم من الأمانة، على النحو المتفق عليه في المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، للنهج الاستراتيجي لإدارة الدولية للمواد الكيميائية وبرنامج البدء السريع التابع له. وسيقدم برنامج البيئة الدعم أيضاً للعمل المستمر للجنة التفاوض الحكومية الدولية بهدف التصديق على صك دولي ملزم قانوناً بشأن الزئبق، وتنفيذه، في أعقاب المؤتمر الدبلوماسي المقرر عقده في ميناماتا، باليابان، في الفترة من ٧ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وسيعمل هذا البرنامج الفرعي على نحو وثيق مع البرنامج الفرعي المتعلق بالحوكمة البيئية في تناول أوجه التآزر بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنفايات. وعلى الصعيد الوطني، سيدعم برنامج البيئة البلدان، بناءً على طلبها، لحفز التعاون المشترك بين الوزارات، وعند الاقتضاء، بين أصحاب المصلحة المتعددين، للتوصل إلى وضع سياسات تنظيمية وطوعية وقائمة على السوق، تتسم بالاتساق والفعالية، وتعالج قضايا الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والالتزامات المترتبة بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات، وذلك بإدماجها في السياسات والبرامج والاستراتيجيات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، سيعزز برنامج البيئة الدعم المتعدد الأطراف والدعم الثنائي في سياق معالجة قضايا الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، بسبل منها العمليات القائمة للتخطيط الإنمائي. وسيقدم البرنامج الدعم، بناءً على الطلب، لوكالات الإنفاذ الوطنية والإقليمية للحد من الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية والنفايات الخاضعة للمراقبة؛

(ب) سيدعم برنامج البيئة البلدان أيضاً، بناءً على طلبها، في تقييم وإدارة المخاطر الناجمة عن المواد الكيميائية. وسيوّجّه البرنامج انتباه المجتمع الدولي أيضاً إلى القضايا الناشئة ذات الصلة لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وسيقدم الدعم للإجراءات ذات الأولوية من خلال وضع ونشر وتوضيح المعرفة العلمية والتقنية والأدوات والتقييمات اللازمة لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وستشمل الأنشطة إبقاء الاتجاهات في إنتاج المواد

الكيميائية ومعالجتها ونقلها واستعمالها وانبعاثها والتخلص منها قيد الاستعراض لتحديد آثارها البيئية والصحية والاقتصادية - الاجتماعية، والتوعية بالقضايا الناشئة. وسيساعد البرنامج البلدان كذلك في تنمية قدراتها على الاستفادة من المشورة والمبادئ التوجيهية السليمة علمياً وتقنياً التي يضعها، واستخدام ما يوضحه من مبادئ توجيهية بشأن تقييم مخاطر المواد الكيميائية وإدارتها. وهذا سيشمل التوجيه فيما يتعلق بالمواد الكيميائية الواردة في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة؛ والزئبق، والرصاص، والكاديوم. وسيجري تنسيق الأنشطة على نحو وثيق مع أمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية لكفالة توفير المساعدة الفعالة من حيث التكلفة للبلدان في تنفيذ هذه المعاهدات، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، والبرامج الدولية الداعمة الأخرى مثل برنامج العمل العالمي المعني بالتلوث البحري من مصادر برية^(٣)؛

(ج) سيوجّه برنامج البيئة انتباه المجتمع الدولي إلى القضايا الناشئة ذات الصلة لتحقيق الإدارة السليمة للنفايات، وسيقدّم الدعم للجهود الوطنية والإقليمية والعالمية لتقليل ما أمكن من إنتاج النفايات وإدارة النفايات المتبقية باستخدام الوسائل السليمة بيئياً، مع كفالة التآزر بين العمل الذي يضطلع به برنامج البيئة بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وعند الاقتضاء، سيستفيد البرنامج الفرعي من أوجه الكفاءة التي اكتسبها برنامج البيئة في دعم عملية مراکش الهادفة إلى استعادة الموارد من النفايات. وستركز الإجراءات ذات الأولوية على وضع ونشر وتوضيح استخدام المعرفة العلمية والتقنية والأدوات اللازمة لتنفيذ الإدارة السليمة للنفايات. وسيشمل هذا إبقاء الاتجاهات في إنتاج النفايات ومعالجتها ونقلها والتخلص منها قيد الاستعراض لتحديد آثارها البيئية والصحية والاقتصادية - الاجتماعية، والتوعية بالقضايا الناشئة. وسيعمل برنامج البيئة في تعاون وثيق مع أمانة اتفاقية بازل ومراكزها الإقليمية وشراكاتها لدعم البلدان في تنمية قدراتها على الاستفادة من المشورة والمبادئ التوجيهية السليمة تقنياً في إدارة النفايات، لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالنفايات، بما يشمل وضع الأساليب والأدوات اللازمة لتقييم التقدم المحرز ولتحديد أولويات العمل باتجاه الإدارة السليمة للنفايات، وكذلك عبر بناء القدرة التحليلية للبلدان على سد الفجوات في المعلومات.

(٣) تشكل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في مجال الزراعة والأنشطة البرية الأخرى جزءاً من برنامج العمل العالمي. ويعمل برنامج البيئة مع الشراكة العالمية لإدارة المغذيات استجابةً للتحدي الذي تفرضه مسألة المغذيات، أي معالجة كيفية الحد من كمية المغذيات الفائضة في البيئة العالمية بما يتماشى مع أهداف التنمية العالمية.

البرنامج الفرعي ٦ الكفاءة في استخدام الموارد

هدف المنظمة: تعزيز عملية انتقالية يزداد فيها إنتاج السلع والخدمات وتجهيزها واستهلاكها بطريقة مستدامة
تفصل النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد والأثر البيئي، بينما تحسن من رفاه البشر

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' زيادة عدد البلدان والمدن التي تحقق وتدمج في السياسات، في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، اقتصاداً أخضر واستهلاكاً مستداماً، وتضع نهجاً وأدوات إنتاج نتيجة المساعدة التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة	(أ) قيام مقررري السياسات بوضع وتبادل وتطبيق التقييمات والبحوث والأدوات العلمية الشاملة لعدة قطاعات من أجل تحقيق الاستهلاك المستدام والتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، بما يشمل الممارسات الحضرية في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر
'٢' زيادة عدد إشارات الحكومات والشركات والأوساط الأكاديمية إلى تقييمات وتقارير برنامج البيئة في الوثائق ذات الصلة	(ب) زيادة دمج الأدوات والممارسات الإدارية للاستهلاك المستدام والإنتاج المستدام والاقتصاد الأخضر في السياسات القطاعية والأعمال التجارية والعمليات المالية على نطاق سلسلة الإمدادات العالمية، في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر
(ج) '١' زيادة عدد المؤسسات العامة ومنظمات القطاع الخاص التي تضع وتنفذ السياسات والتدابير المؤدية إلى زيادة أنماط الاستهلاك المستدام بمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة	(ج) تحسين الظروف التي تمكن من التشجيع على زيادة استدامة خيارات الاستهلاك وأنماط العيش
'٢' زيادة عدد المشاريع التي يشرع في تنفيذها أصحاب المصلحة للتشجيع على زيادة أنماط العيش المستدام التي يحفزها برنامج الأمم المتحدة للبيئة	

الاستراتيجية

٦٦ - تقع مسؤولية تنسيق البرنامج الفرعي المتعلقة بكفاءة استخدام الموارد على عاتق مدير شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على دعم

البلدان وسائر أصحاب المصلحة من أجل تنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، وتشجيع التغيرات في الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك لتحقيق الانتقال إلى مجتمعات أكثر شمولاً وأكثر كفاءة في استخدام الموارد. وستعزز الأسس العلمية للبرنامج الفرعي بوجه خاص من خلال استنتاجات الفريق المعني بالموارد العالمية. وسيعمل برنامج البيئة، منذ المراحل الأولى، مع شركاء رئيسيين مثل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة)، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومبادرة الاتفاق العالمي، ومنظمة التجارة العالمية، وجهات أخرى، عبر سبل منها إقامة الشراكات أو اتخاذ مبادرات مشتركة، مثل الشراكة من أجل تحقيق اقتصاد أخضر، والفريق المعني بالموارد الدولية، ومبادرة فرقة العمل المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المعنية بالزراعة والأغذية، والشراكة العالمية من أجل سياحة مستدامة، والبرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لإنتاج أكثر نظافة وكفاءة من حيث استخدام الموارد، ومنبر الصناعة المراعية للبيئة، ومبادرة برنامج البيئة المستدامة للمباني والمناخ، ومبادرة برنامج البيئة للتمويل، والمبادرة العالمية للمدن التي تستخدم الموارد بكفاءة، والمبادرة المشتركة بين برنامج البيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لتثقيف الشباب بشأن الاستهلاك المستدام، والمبادرة المشتركة بين برنامج البيئة وجمعية علم السميات البيئية والكيمياء بشأن دورة الحياة، ومبادرة المشتريات العامة المستدامة، لضمان تحقيق توافق في الآراء وتعزيز النهج.

٦٧ - وستوفر الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ التوجيه العام لتنفيذ البرنامج الفرعي. ومن الإجراءات الرئيسية لإنجاز البرنامج الفرعي يُذكر، بوجه خاص، تنفيذ الولاية التي كُلِّفَ بها برنامج البيئة باعتماد الإطار العشري للبرامج المتعلقة بالاستهلاك المستدام والإنتاج المستدام في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠). وسيواصل برنامج البيئة أيضاً تنمية الشراكة من أجل تحقيق اقتصاد أخضر مع الوكالات الأخرى للأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة العمل الدولية، لمساعدة جهوده الرامية إلى توفير وتبادل المعارف وأفضل الممارسات بشأن الاقتصاد الأخضر، وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات للبلدان المهتمة وأصحاب المصلحة، بناء على طلبهم، لتنفيذ سياسات الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ولاستراتيجية برنامج البيئة في مجال الكفاءة في استخدام الموارد ثلاثة أبعاد هي:

(أ) سيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المساعدة إلى الحكومات والمؤسسات العامة الأخرى على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية ودون الوطنية، مع مراعاة مواصفات وأولويات كل منها، لوضع سياسات تدعم عملية الانتقال إلى اقتصاد أخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وتعزيز استدامة الاستهلاك والإنتاج. وسيقيم البرنامج، باستخدام فريق الموارد العالمية باعتباره آلية تنفيذية رئيسية، تدفقات المواد والضغط على الموارد وآثارها، بسبل منها تحديد عدد من المؤشرات مع مراعاة العمل ذي الصلة المتاح حتى الآن والمعترف به دولياً، والجهود الجارية حالياً لجمع البيانات، من أجل تزويد البلدان بالتحليلات التي تتيح وضع سياسات مستنيرة. وسيواصل البرنامج أيضاً دعم العمليات الدولية الشاملة التي تعزز كفاءة استخدام الموارد، والإسهام في تنفيذ الإطار العشري للبرامج المتعلقة بالاستهلاك المستدام والإنتاج المستدام، الذي ستتاح له آليات تنفيذ هامة عن طريق المبادرات المشار إليها أعلاه بقيادة برنامج البيئة، بسبل منها توفير خدمات الأمانة. وسيعمل البرنامج على تطوير القدرات على المستويين الوطني والإقليمي، وبصورة متزايدة على مستوى المدن لوضع أطر تمكينية في مجال السياسات العامة وأدوات اقتصادية تعزز كفاءة استخدام الموارد واستدامة الاستهلاك والإنتاج والاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وسيشمل ذلك التقييمات الاقتصادية الوطنية؛ وتوجيهات بشأن السياسات المالية والتجارية، ووضع صكوك تشريعية وقائمة على السوق، وخطط عمل وطنية بشأن الاستهلاك المستدام والإنتاج المستدام، فضلاً عن مشاريع ريادية ترمي إلى توضيح مزايا التعجيل بعملية الانتقال نحو مجتمعات تحقق المزيد من الكفاءة في استخدام مواردها؛

(ب) وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً على دفع عجلة الاستدامة على المستوى القطاعي وضمن إطار سلسلة الإمداد بالخدمات والسلع المصنعة وعلى كامل نطاق تلك السلسلة التي تعرف بالسلسلة العالمية للقيمة. ولتحقيق التغيير على أرض الواقع، يتعين أن توضع في القطاعات الرئيسية، في مجال السياسة العامة، أدوات وصكوك واستراتيجيات للعمل يدعم بعضها بعضاً. ومن أجل تعزيز الكفاءة في استخدام الموارد في الممارسات الإدارية الداخلية للقطاعات التجارية والمالية لدى الشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة الحجم، سيعيد البرنامج تقييمات لدورة الحياة ويتبادل المعارف بشأن التكنولوجيات وأفضل الممارسات المستدامة بيئياً، ويتيح المجال لتحديد نقاط إرشادية تساهم في وضع قواعد ومعايير دولية طوعية أو تنظيمية، وسيدعم المسؤولية الاجتماعية للشركات والإبلاغ عن الاستدامة. وتشمل القطاعات المستهدفة كلاً من البناء، والغذاء من خلال فرقة العمل المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاستهلاك المستدام والإنتاج

المستدام، والسياحة، فضلاً عن القطاعات التي تتسم بكثافة استخدام الموارد والتي يلاحظ أن صناعاتها تخلف بصمة بيئية كبيرة.

٦٨ - وسيُستهدف أيضاً القطاع المصرفي وقطاع الاستثمار والتأمين عن طريق مبادرة برنامج البيئة للتمويل. وتحقيقاً لذلك، سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الشركاء للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن معايير الاستدامة من خلال الجمع بين مؤشرات رئيسية مثل تلك المتعلقة بكفاءة استعمال المياه والسمية البيئية، وإنجاز مشاريع إرشادية توضح مزايا النهج التآزرية بين القطاعين العام والخاص، وأساليب الإنتاج الصناعي التي تتسم بالكفاءة والنظافة والمسؤولية والسلامة مع الاعتماد على عمل الآخرين في هذه المجالات، وحفز وتشجيع التعاون بين مختلف أصحاب المصلحة مثل أوساط الأعمال والأوساط الأكاديمية. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة على وضع سياسات مواتية وتهيئة ظروف عمل تسمح بزيادة أنماط الحياة المستدامة، وذلك بتحديد دوافع التغيير في السلوك وإعداد دراسة جدوى عن زيادة استدامة المنتجات، ومساعدة صانعي القرارات في تقييم أثر الأنظمة على خيارات المستهلكين، بما في ذلك الصكوك الاقتصادية وتحديد الأسعار. وستحقق ذلك من خلال تعزيز قدرات الحكومات والمؤسسات العامة الأخرى على وضع واتباع تدابير سياساتية لحفز الطلب على منتجات أكثر استدامة، وبخاصة المشتريات العامة المستدامة، ودعم الهياكل الأساسية التي تتيح أنماط الحياة المستدامة، والسياسات والأدوات الأخرى ذات الصلة بالاستهلاك، بما يشمل قطاعي التعليم الرسمي وغير الرسمي. وسيعمل البرنامج أيضاً على تحسين فهم فعالية وآثار تلك السياسات (على المستوى البيئي، والاجتماعي، والاقتصادي) على المستهلكين من مؤسسات وأعمال تجارية وأفراد، وعلى فرص وصولهم إلى المنتجات المستدامة. وعلاوةً على ذلك، سيدعم البرنامج الاستفادة من معلومات الإنتاج المستدام طوال فترة دورة الحياة باستخدام أدوات، مثل التوسيم الإيكولوجي ومنح شهادات لكل من المستهلكين والجهات الفاعلة في سلسلة إمداد السوق، بالاعتماد على المنهجيات والتوصيات المقدمة في إطار مبادرة دورة الحياة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وجمعية علم السميات البيئية والكيمياء، وإتاحة إمكانية الوصول إليها على نطاق أوسع.

٦٩ - وسينفذ البرنامج الفرعي بالاتساق مع الأنشطة المنجزة في إطار البرامج الفرعية الأخرى لبرنامج البيئة، على نحو يكملها ويستند إليها، ومنها على سبيل المثال: (أ) تعزيز الأنشطة التي تستخدم الطاقة بكفاءة والأنشطة الأخرى المتصلة بالطاقة في مجال النقل والتنقل، وفي قطاعي البناء والصناعة التحويلية (البرنامج الفرعي ١) ودمج قيم التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية (البرنامج الفرعي ٣). بما يكمل تحقيق الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. كما أن حفظ وتعهد خدمات النظم

الإيكولوجية الهامة للإنتاج الزراعي سيكُمّل العمل المتعلق بالكفاءة في استخدام الموارد في قطاعات الأغذية. وسيجري تحقيق أهداف إدارة النفايات (البرنامج الفرعي ٥) في صلة وثيقة مع الأنشطة التي تنفّذ على مستوى المدن وفي إطار التقليل ما أمكن من النفايات في سلاسل الإمداد.

البرنامج الفرعي ٧ إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض

هدف المنظمة: تمكين أصحاب المصلحة من وضع سياساتهم واتخاذ قراراتهم من خلال توفير المعلومات والمعارف العلمية وإبقاء حالة البيئة العالمية قيد الاستعراض

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
١' زيادة عدد وكالات الأمم المتحدة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف التي تستخدم بيانات عن الاتجاهات البيئية التي يحددها برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتأثير في سياساتها	(أ) تيسير وضع السياسات العالمية والإقليمية والوطنية من خلال إتاحة معلومات بيئية لمنابر مفتوحة
٢' زيادة عدد المتندييات والمؤسسات العالمية والإقليمية والوطنية ذات الصلة التي تستخدم بيانات عن الاتجاهات البيئية التي يحددها برنامج الأمم المتحدة للبيئة للتأثير في سياساتها	(ب) تُبلغ عمليات التقييم العالمية والإقليمية والوطنية وعملية تخطيط السياسات بالقضايا البيئية المستجدة
١' زيادة عدد البلدان التي تتخذ زمام المبادرة في إنتاج معلومات بيئية وتحليلها وإدارتها واستخدامها في صيغ متشابهة وإتاحة المعلومات والمعارف للجمهور ولقرري السياسات	(ج) تعزيز قدرة البلدان على إنتاج معلومات ومعارف بيئية وإتاحتها وتحليلها واستخدامها وتعميمها
٢' زيادة عدد البلدان التي تتيح بيانات موثوقة أُنتجت على الصعيد الوطني وإتاحة معلومات بيئية خاصة بالبلد في صيغ متشابهة لمنابر عامة	

٣' زيادة في عدد المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الذين يشملهم المسح والذين يقرون بمشاركتهم في إنتاج معلومات بيئية تتاح للمنابر العامة وتوفير إمكانية الاطلاع عليها والاستفادة منها

الاستراتيجية

٧٠ - يضطلع مدير شعبة الإنذار المبكر والتقييم بالمسؤولية عن تنسيق البرنامج الفرعي قيد الاستعراض المتعلق بالبيئة. ويهدف هذا البرنامج الفرعي إلى استعراض حالة البيئة العالمية ضماناً لإيلاء الأولوية لما ينشأ من المشاكل البيئية ذات الأهمية الدولية العامة وحصولها على الاهتمام من الحكومات وفقاً للولاية الأساسية التي كُلف بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمحددة في قرار الجمعية العامة ٢٩٩٧ (د-٢٧). وتحقيقاً لهذه الغاية، سيعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع الشركاء الرئيسيين العاملين في مجالات المعلومات والاتصالات والسياسات البيئية، مثل الهيئات العلمية، وآليات ومنابر مبادرة الوصول، واتفاقيات ريو الثلاث (اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر)، والمنظومة العالمية لنظم رصد الأرض، والمجلس الدولي للعلوم، والفريق الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، واللجان الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المؤسسات الإقليمية ذات الصلة، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومبادرة إتاحة بحوث البيئة على الإنترنت، وأمانات الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى، والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما شعبة الأمم المتحدة للإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة العلمية المعنية بمشاكل البيئة، ومراكز البيانات والمبادرات الوطنية. والغرض من ذلك هو توفير معلومات تنبؤية مبكرة بشأن القضايا الناشئة، وإجراء التقييمات البيئية، وتقديم الدعم للبلدان لدى إنتاجها للبيانات البيئية اللازمة لتسترشد بها عملية اتخاذ القرارات على جميع المستويات. وسيكفل هذا البرنامج الفرعي الاتساق على نطاق جميع البرامج الفرعية الأخرى فيما يتعلق بإصدار تقييماتها المواضيعية وتحليلها وتبادلها، وهو بند لا يزال مدرجاً في الميزانية ضمن تلك البرامج الفرعية.

٧١ - ولاستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا البرنامج الفرعي ثلاثة أبعاد هي:

(أ) سيعمل برنامج البيئة على تيسير عملية صنع السياسات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، من خلال إجراء تقييمات متكاملة توفر حقائق علمية سليمة يُستند إليها في اتخاذ القرارات. وتحقيقاً لهذه الغاية، سينشئ البرنامج أدوات وطرائق لتحقيق التكامل بين المعلومات البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وسيكفل المصادقية العلمية لما يجريه من تقييمات متكاملة ووثوق صلتها بالسياسات العامة، بسبل منها الاستفادة من الأهداف البيئية المتفق عليها دولياً من أجل تقييم حالة البيئة. ولذا سيكتسي التعاون مع مقرري السياسات أهمية رئيسية في فهم وجهات نظرهم واحتياجاتهم لكفالة جدوى التقييمات المتكاملة. وسيعمل برنامج البيئة أيضاً مع المؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف من أجل زيادة الاتساق فيما يتصل بالتقييمات البيئية، ولا سيما لكفالة جدوى استنتاجاته في إطار عمل الوكالات. وسيشكل تحقيق التكامل وتجنب الازدواج في العمل مع التقييمات البيئية الرئيسية الأخرى، وكذلك مع عمليات تحديد الأولويات التي يضعها مرفق البيئة العالمية، أمراً أساسياً في إطار هذا البرنامج الفرعي. وعلى سبيل المثال، سيعمل برنامج البيئة مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي على تحديد أفضل السبل لدعم تحليل بلوغ أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي. وسيوفر العمل المضطلع به في إطار هذا البرنامج الفرعي المعلومات القائمة على الحقائق العلمية لتعزيز تنفيذ البرنامج الفرعي المتعلق بالحوكمة البيئية. وعلاوة على ذلك، سيستعين البرنامج بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة المتطورة لتوسيع قاعدته من المعلومات، وتعزيز الكفاءة والأثر العام لعملية التقييم؛

(ب) سيقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً بوضع ونشر سيناريوهات ونماذج بشأن الاتجاهات البيئية، عن طريق تحديد ما يتوافر من بيانات تجريبية في مختلف المواقع، وملء الفجوات في المعلومات حتى تعطي إنذاراً مبكراً بما ينشأ من مشاكل. وسيشمل ذلك وضع وتوحيد النهج العلمية المتعلقة بتحديد العتبات الحرجة والقضايا المستجدة وغيرها من الأولويات التي تستحق أن ينظر فيها مجتمع العلماء وصناع السياسات. وسيشمل ذلك أيضاً إنتاج منشورات وغير ذلك من مواد التوعية بما يكفل نشر ما يتولد من معارف على نطاق مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الخارجيين الآخرين المعنيين بهذه المعارف، وتعديل تلك المعارف بالاستناد إلى القضايا التي يجري تحديدها ومواقعها وأهميتها بالنسبة إلى مجموعات معينة؛

(ج) سيقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة المشورة في مجال السياسات والدعم التقني إلى البلدان لزيادة قدرتها على توليد المعلومات البيئية المتكاملة وعلى الاطلاع عليها وتحليلها، وسيواصل عمله المشترك مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والجامع الفكرية،

والمؤسسات العلمية والأكاديمية، وذلك لتحسين جودة وفائدة المعلومات العلمية والمعارف المتولدة على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي. وعلاوة على ذلك، سُسِّم البرنامج في تحسين إمكانية الحصول على المعلومات بشكل منصف بغرض تحسين عملية اتخاذ القرارات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، بما يتماشى مع المبدأ ١٠ من إعلان ريو. وسيُسهل البرنامج إلى ذلك عن طريق تيسير مشاركة جماعات وجهات المجتمع المدني الرئيسية في تقييم الاحتياجات من المعلومات، وتوليد البيانات والمعلومات وجمعها، ونشر المعلومات على الصعيدين الوطني والمحلي. وسيستند البرنامج إلى الخبرات والشبكات المتوافرة لدى شركائه، بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والمنظمات التي تتعهد نظاماً للمعلومات البيئية على الصعيدين الإقليمي والوطني وعلى المستوى المواضيعي، لتحديد الفجوات في البيانات وبناء قدرات أصحاب المصلحة على تحسين إمكانية حصولهم على المعلومات وتوليدها واستخدامها في صوغ القرارات المفضية إلى سبيل التنمية المنصفة والمستدامة.

الولايات التشريعية

٧٢ - يضاف ما يلي إلى قائمة الولايات التشريعية:

قرارات الجمعية العامة

٢٩٩٧ (د-٢٧) الترتيبات المؤسسية والمالية للتعاون الدولي في ميدان البيئة	
٩٨/٦٢ الصك غير الملزم قانوناً المتعلق بجميع أنواع الغابات	
٢٠٨/٦٢ الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة	
٢/٦٥ الوثيقة الختامية للاجتماع الاستعراضي الرفيع المستوى بشأن تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	
١٢٨/٦٥ التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود	
١٢٩/٦٥ التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي	
٢٧٨/٦٥ تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام عن أسباب التزاع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها (البرنامج الفرعيان ٢ و ٤)	
٢٨٤/٦٥ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي	
٧٠/٦٦ آثار الإشعاع الذري	

السياسات والبرامج المتصلة بالشباب	١٢١/٦٦
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين	١٢٥/٦٦
تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	١٩٧/٦٦
تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته السادسة والعشرين	٢٠٣/٦٦
تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٢١١/٦٦
مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا	٢١٣/٦٦
عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)	٢١٥/٦٦
دور المرأة في التنمية	٢١٦/٦٦
التعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢١٩/٦٦
نحو إقامة شراكات عالمية	٢٢٣/٦٦
المستقبل الذي نصبو إليه	٢٨٨/٦٦
تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته الاستثنائية الثانية عشرة وتنفيذ الفرع الرابع - جيم المعنون "الركيزة البيئية في سياق التنمية المستدامة" من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	٢١٣/٦٧
الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية	٢٢٦/٦٧

مقررات مجلس الإدارة

إعلان مالو الوزاري	د١-٦/١
النهوض بإشراك المجتمع المدني في أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة	د١-٧/٥
تنفيذ مقرر مجلس الإدارة د١-٧/١ بشأن الحوكمة البيئية الدولية	د١-٨/١
ثالثا: الخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية لتقديم الدعم التكنولوجي وبناء القدرات	
رابعا - تعزيز تمويل برنامج الأمم المتحدة للبيئة	
التنمية المستدامة في منطقة القطب الشمالي	د١-١٠/٢
الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣	د١-١٠/٣

المساواة بين الجنسين في ميدان البيئة	١١/٢٣
الدول الجزرية الصغيرة النامية	٦/٢٤
تنفيذ المقرر د-١/٧ بشأن الإدارة البيئية الدولية	١/٢٥
التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تحقيق التنمية المستدامة	٩/٢٥
تقديم الدعم لأفريقيا في مجال إدارة البيئة وحمايتها	١٦/٢٥
برنامج العمل والميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣	٩/٢٦

البرنامج الفرعي ١

تغير المناخ

قرارات الجمعية العامة

التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينو	١٩٩/٦١
حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة	٢٠٠/٦٦
تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة	٢٠٦/٦٦

مقررات مجلس الإدارة

المناخ والغلاف الجوي	٣/٢٢
أولا - التكيف مع تغير المناخ	
ثانيا - الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ	
خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات	١/٢٣

البرنامج الفرعي ٢

الكوارث والتراعات

قرارات الجمعية العامة

تقرير الأمين العام عن البيئة والمستوطنات البشرية	٢٤٢/٥٣
تعزيز التعاون الدولي وتنسيق الجهود في دراسة الآثار الناجمة عن كارثة تشيرنوبيل وتخفيفها وتقليلها	١٣١/٦٥

- ١٣٧/٦٣ تعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ والإصلاح والتعمير والوقاية في أعقاب الكارثة الناجمة عن أمواج تسونامي التي عصفت بالمحيط الهندي
- ٢١٧/٦٣ الكوارث الطبيعية وقلة المنعة إزاءها
- ٣١/٦٦ مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة
- ١١٩/٦٦ تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ
- ١٩٩/٦٦ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث
- ٢٢٧/٦٦ التعاون الدولي بشأن تقديم المساعدة الإنسانية في ميدان الكوارث الطبيعية، من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية

مقررات مجلس الإدارة

- ٧/٢٣ تعزيز التصدي للطوارئ البيئية وتطوير الوقاية من الكوارث والتأهب لها والتخفيف من حدتها ونظم الإنذار المبكر في أعقاب كارثة تسونامي في المحيط الهندي
- ١١/٢٣ المساواة بين الجنسين في ميدان البيئة
- ١٢/٢٥ حالة البيئة في قطاع غزة
- ١٥/٢٦ تعزيز التعاون الدولي بشأن الجوانب البيئية من الاستجابة لحالات الطوارئ والتأهب لها

البرنامج الفرعي ٣

إدارة النظام الإيكولوجي

قرارات الجمعية العامة

- ١٩٨/٦٤ استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠١٥-٢٠٠٥
- ١٥٥/٦٥ نحو التنمية المستدامة للبحر الكاريبي لصالح الأجيال الحالية والمقبلة
- ٦٨/٦٦ استدامة مصائد الأسماك بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السميكية المتداخلة المناطق والأرصدة السميكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة
- ٢٠٥/٦٦ التنمية المستدامة للجبال
- ٢٣١/٦٦ المحيطات وقانون البحار

مقررات مجلس الإدارة

- ١٦/٢٤ الصيغة المستكملة لسياسة واستراتيجية برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن المياه
ألف - المياه العذبة
باء - السواحل والمحيطات والجزر
- ١٠/٢٥ المنهاج الحكومي الدولي للتعاون السياساتي والعلمي في مجال التنوع البيولوجي
وخدمات النظم الإيكولوجية

البرنامج الفرعي ٤

الحوكمة البيئية

قرارات الجمعية العامة

- ٢٠١/٦٤ عقد الأمم المتحدة للصحارى ومكافحة التصحر (٢٠١٠-٢٠٢٠)
- ٢٠١/٦٦ تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد
و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا
- ٢٠٢/٦٦ اتفاقية التنوع البيولوجي

مقررات مجلس الإدارة

- د١-٧/١ الحوكمة الدولية لشؤون البيئة
- د١-٧/٤ الامتثال للاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وإنفاذها
- د١-٨/١ تنفيذ مقرر مجلس الإدارة د١-٧/١ بشأن الحوكمة البيئية الدولية
- أولا - العضوية الشاملة لمجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
- ثانيا - تعزيز الأسس العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
- خامسا - الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف
- سادسا - تعزيز التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة وفريق الإدارة البيئية
- د١-١٠/٥ توقعات البيئة العالمية: البيئة من أجل التنمية
- ٦/٢٣ إبقاء حالة البيئة في العالم قيد الاستعراض
- ١/٢٤ تنفيذ مقرر مجلس الإدارة د١-٧/١ بشأن الحوكمة البيئية الدولية

- ثالثا - تعزيز الأسس العلمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
 خامسا - مسائل متعلقة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف
 سادسا - زيادة التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الفريق المعني بالإدارة البيئية

١١/٢٤	تكثيف التثقيف البيئي من أجل تحقيق التنمية المستدامة
٢/٢٥	حالة البيئة في العالم
١١/٢٥	البرنامج الرابع لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتفيدو الرابع)

البرنامج الفرعي ٥ المواد الكيميائية والنفايات

مقررات مجلس الإدارة

د-١/٩	النهج الاستراتيجي لإزاء الإدارة الدولية للمواد الكيميائية
د-١/١٠	إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق وإدارة النفايات
٤/٢٢	المواد الكيميائية
أولا - اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية	
ثانيا - اتفاقية ستوكهولم المتعلقة بالملوثات العضوية الثابتة	
٩/٢٣	إدارة المواد الكيميائية
أولا - التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة والمنظمات الأخرى	
٤/٢٤	منع التجارة الدولية غير المشروعة
٥/٢٥	إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك الزئبق
٨/٢٥	إدارة النفايات
٣/٢٦	إدارة المواد الكيميائية والنفايات
٧/٢٦	العملية التشاورية بشأن خيارات التمويل للمواد الكيميائية والنفايات
١٢/٢٦	تعزيز التعاون والتنسيق داخل مجموعة المواد الكيميائية والنفايات

البرنامج الفرعي ٦ تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد

قرارات الجمعية العامة

- ١٨٥/٦٦ التجارة الدولية والتنمية
٢٠٣/٦٧ تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

مقررات مجلس الإدارة

- ٥/٢٦ الإطار العشري للبرامج المعنية بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة
د١٢-٧ عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين

البرنامج الفرعي ٧ إبقاء حالة البيئة قيد الاستعراض

قرارات الجمعية العامة

- ٢٠٣/٦٦ تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن دورته السادسة والعشرين

البرنامج ١٢

المستوطنات البشرية

٧٣ - طلب مجلس إدارة لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، في قراره ١١/٢٣، أن تُستمد الخطة البرنامجية وبرنامج العمل وميزانية فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ من الخطة الاستراتيجية التي مدتها ست سنوات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩. وتم الانتهاء من إعداد الخطة الاستراتيجية التي مدتها ست سنوات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. ووافق مجلس الإدارة في دورته الرابعة والعشرين، المعقودة في نيسان/أبريل ٢٠١٣، على الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ التي ستنفذ بشكل تدريجي، وذلك من خلال خطط برنامجية وبرامج عمل وميزانيات لثلاث فترات سنتين متتالية. وقد جرى تنقيح الخطة البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ للبرنامج ١٢، المستوطنات البشرية، لمواءمتها مع الخطة الاستراتيجية التي مدتها ست سنوات.

٧٤ - وأدخلت تنقيحات على الفقرات ١٢-٤ و ١٢-٧ و ١٢-١٧ و ١٢-١٨ و ١٢-١٩ في إطار التوجه العام للبرنامج ١٢ من الخطة البرنامجية والأولويات لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (A/67/6/Rev.1)، وشمل ذلك إدراج فقرات جديدة. ويترتب على هذه التنقيحات أيضاً أثر على البرامج الفرعية من ١ إلى ٧.

التوجه العام

٧٥ - تتواءم البرامج الفرعية المواضيعية الفنية السبعة التالية مع الهيكل الجديد، وتعمل على تحقيق نتائجها سبعة فروع مواضيعية مختلفة، وذلك بالاشتراك مع المكاتب الإقليمية ومكتب المشاريع:

- (أ) البرنامج الفرعي ١: التشريعات والأراضي والحوكمة في المناطق الحضرية؛
- (ب) البرنامج الفرعي ٢: التخطيط والتصميم الحضريان؛
- (ج) البرنامج الفرعي ٣: الاقتصاد الحضري؛
- (د) البرنامج الفرعي ٤: الخدمات الأساسية الحضرية؛
- (هـ) البرنامج الفرعي ٥: الإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة؛
- (و) البرنامج الفرعي ٦: الحد من الأخطار والإصلاح؛
- (ز) البرنامج الفرعي ٧: البحوث وتنمية القدرات.

٧٦ - وتشكل إدارة النفايات والصرف الصحي شاغلاً آخر من الشواغل البيئية الكبرى. وأصبحت إدارة البيئة المعمورة مع التصدي للتلوث والتدهور البيئي تحدياً كبيراً في مدن البلدان المتقدمة وتحدياً قاهراً لكثير من المدن في العالم النامي، إذ تقل عن ٣٥ في المائة نسبة المدن القادرة على معالجة مياهها المستعملة. ولا يُجمع ما يتراوح بين ثلث ونصف النفايات الصلبة التي تُخلف في معظم مدن البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل. وعلى الصعيد العالمي، يفتقر ٢,٥ بليون شخص إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية كما يفتقر ١,٢ بليون شخص إلى فرص الحصول على مياه الشرب المأمونة. ورغم أن الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بمياه الشرب قد تحقق، فإن التقدم قد أُحرز بشكل متفاوت حيث أن ٦١ في المائة من السكان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فقط يتمكنون من الوصول إلى مصادر ومنشآت الإمداد بالمياه المحسنة مقارنة مع ٩٠ في المائة أو أكثر في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وشمال أفريقيا وأجزاء كبيرة من آسيا.

٧٧ - وسيقوم موئل الأمم المتحدة، في إطار البرنامج الفرعي ٧، بالبحوث وتنمية القدرات، برصد الهدف المتعلق بالأحياء الفقيرة من الأهداف الإنمائية للألفية وجدول أعمال الموئل بصفة عامة. وسيُبلغ التقرير عن حالة المدن في العالم الحكومات وشركاء جدول أعمال الموئل بنتائج أعمال الرصد والتقييم التي تجرى على الصعيد العالمي. وسينشر موئل الأمم المتحدة إحصاءات رسمية على الصعيد العالمي من خلال برنامج المؤشرات الحضرية، كما سيدعم إنتاج معارف حضرية محلية وإنشاء منابر حضرية، أي المراصد الحضرية التي تجمع البيانات المتعلقة بالمؤشرات وتقوم بتحليلها. وستُجمع المعلومات والمعارف المتعلقة بأفضل الممارسات والدروس المستفادة في ما يتعلق بالسياسات والبرامج والترتيبات المؤسسية التي تُلائم أغراض شتى السياقات الحضرية ونظم تقديم الخدمات الحضرية، وستُنشر كجزء من أنشطة شاملة على نطاق الوكالة. وستجمع البيانات من البرامج التي تنفذها الوكالة وشركاء جدول أعمال الموئل. وسيُستفاد من هذه المعارف في تصميم البرامج الجديدة التي تنفذها الوكالة و/أو الشركاء، وكذلك في مجال تنمية القدرات والخدمات الاستشارية. وعلى الصعيد القطري كذلك، سيتيح هذا البرنامج الفرعي خبرة فنية في مجال تنمية القدرات المؤسسية والفردية من أجل ضمان استفادة الجهات المعنية في المناطق الحضرية من تنفيذ سياسات وبرامج قائمة على الأدلة.

٧٨ - وتُنَفَّذُ الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة التي مدتها ست سنوات عن طريق برامج العمل لفترة السنتين والموارد الممولة من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية. وجميع أعمال التعاون التقني التي يضطلع بها موئل الأمم المتحدة تتسق اتساقاً كاملاً مع النتائج المقررة أو الإنجازات المتوقعة في برنامج العمل المعتمد لفترة السنتين، وتساهم في تحقيقها. وقد أنشأ موئل الأمم المتحدة آليات لتعزيز ربط جميع البرامج والمشاريع المضطلع بها في الميدان ببرنامج العمل المعتمد والموارد الممولة من الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية. ويخضع كبار المديرين والفريق الاستشاري للبرنامج للمساءلة عن كفاءة تحقيق المواءمة البرنامجية الواضحة مع النتائج المقررة والنواتج.

٧٩ - وتقود المكاتب الإقليمية تنفيذ برنامج عمل موئل الأمم المتحدة على الصعيدين الإقليمي والقطري، مع مراعاة الأولويات الوطنية التي أبرزتها وثائق البرامج القطرية للموئل والسياسات الحضرية الوطنية التي وُضعت بتوجيه من موئل الأمم المتحدة. وستعمل المكاتب الإقليمية، حيثما أمكن وفي إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، على توحيد الأداء مع الوكالات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. ولضمان إدماج العمل المعياري لموئل الأمم المتحدة في أنشطة التعاون التقني، تقوم الفروع المواضيعية ذات الصلة بدور نشط في صياغة

المفاهيم وتخطيط المشاريع الميدانية المتعلقة بالتعاون وتنفيذها وتقييمها. وتُدمج أيضاً الدروس المستفادة من البرامج القطرية في شكل سياسات واستراتيجيات منقحة.

٨٠ - ولمعالجة أوجه التفاوت بين الرجل والمرأة في صنع القرار على جميع المستويات والاختلافات في فرص الحصول على الأراضي والمساكن، ولضمان مشاركة النساء في برامج موئل الأمم المتحدة المعيارية والتنفيذية والاستفادة منها، سيُجري الموئل تقييماً للآثار الجنسانية المترتبة على جميع البرامج المقررة، وسيعمل مع الفريق الاستشاري المعني بالقضايا الجنسانية على تعزيز المبادرات والسياسات المراعية للقضايا الجنسانية التي تدعم المرأة. وستواصل الجهود التي يبذلها موئل الأمم المتحدة من أجل تعزيز حصول المرأة على المأوى، تمهيداً مع الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

٨١ - وسيولى اهتمام خاص أيضاً للمسائل الشاملة الأخرى مثل الشباب، وحقوق الإنسان، والشراكات، وتغير المناخ. وستُدمج جميع المسائل الشاملة في البرامج الفرعية السبعة، بما يكفل مراعاة كل السياسات وأدوات إدارة المعارف والأنشطة التنفيذية، في تصميم تلك البرامج الفرعية وفي تنفيذها. وسيتبع العمل في مجال المسائل الشاملة نهجاً يتألف من شقين هما الإدماج، كمسار أول، والمشاريع المتخصصة في مسائل محددة، كمسار ثانٍ. وسيكفل إدماج المسائل الشاملة إدراجها في العمل المتعلق بجميع مجالات التركيز، من الناحية المفاهيمية وفي المشاريع التنفيذية على حد سواء. وسترمي المشاريع المتخصصة في مسائل محددة إلى سد الثغرات التي تم تحديدها في المجال المعين وستدرج في البرنامج الفرعي المناسب. وسيستند اختيار البرنامج الفرعي الأنسب لإدراج المشاريع المعيارية والتنفيذية المحددة إلى محتواها الموضوعي.

٨٢ - ولذلك، سيضطلع مكتب المشاريع بالمسؤولية عن إدماج المسائل الشاملة في جميع البرامج الفرعية السبعة وبإجراء التنسيق العام لمجموعة المشاريع، وذلك من خلال دعم تنفيذ دورة إدارة كل مشروع، بما يشمل استراتيجيته وموارده وصياغته واعتماده وتنفيذه ورصده. وسيقوم بتعزيز عمليتي إعداد المشروع وإدارته، وسيكفل تنفيذ دورة إدارته على نحو كفء وفعال، كما سيزيد الأثر المترتب على مبادرات موئل الأمم المتحدة على الصعد الإقليمي والوطني والمحلي.

٨٣ - وسيقوم الفريق الاستشاري المعني بالمشاريع، وهو آلية داخلية لاستعراض الأقران، بضمان إدماج القضايا الشاملة على نحو متسق في جميع المشاريع في مرحلة التصميم، وأثناء التنفيذ ولدى إكمال الإنجاز. ويُطبّق ذلك بشكل منهجي بالنسبة لجميع وثائق المشاريع. وتشمل المسائل البيئية ذات الاهتمام الآثار الإيكولوجية، والضمانات اللازمة للحد من الآثار

البيئة والاجتماعية السلبية وكذلك كيفية الحفاظ على البيئة الايكولوجية أثناء المشاريع وبعدها. وتركز المسائل الجنسية على إدماج المرأة ومشاركتها في تنفيذ المشاريع، بما في ذلك الكيفية التي ستُحسن بها المشاريع وضع المرأة والمساواة بين الجنسين، والفوائد التي تجنيها المرأة من المشاريع، علاوةً على الموارد التي يخصصها كل مشروع للمسائل الجنسية. وتشمل المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان ذات الاهتمام الضمانات التي يضعها المشروع لكفالة عدم انتهاك حقوق الإنسان خلال تنفيذ المشروع (مثلاً من خلال عمليات الإخلاء والتمييز)، وتحديد مؤشرات لرصد التقدم المحرز في مجال حقوق الإنسان.

٨٤ - ومع أن كل فرع سيقود تنفيذ البرنامج الفرعي الذي يعنيه، فإن جميع الفروع ستعمل عن كثب وستعاون على تنفيذ الأنشطة المقررة.

٨٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سيُجري موئل الأمم المتحدة تقييماً لنسبة أكبر بكثير من المشاريع والبرامج. وسيشمل برنامج العمل أيضاً الدروس المستفادة وأفضل الممارسات والاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن دورات المنتدى الحضري العالمي. وستبذل جهود خاصة لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات بين الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، علاوةً على التعاون الثلاثي.

٨٦ - وسيتعاون موئل الأمم المتحدة، في تنفيذ برنامج عمله، مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى ويتآزر معها لتحقيق نتائجه المقررة على الصعيد العالمي. وسيعمل الموئل عن كثب مع الحكومات، والسلطات المحلية، والمؤسسات المالية الدولية، والمصارف الإنمائية الإقليمية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والمنتديات الوطنية للموئل، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والعديد من شركاء جدول أعمال الموئل الآخرين، وفقاً لاستراتيجيته في مجال الشراكات. ويشكل المنتدى الحضري العالمي الذي يعقد كل سنتين والمقرر عقده في عام ٢٠١٤ والحملة الحضرية العالمية التي استهلكت في آذار/مارس ٢٠١٠، آليتين من بعض آليات الدعوة على الصعيد العالمي في ما يتعلق بمسائل المستوطنات البشرية والتعاون مع الحكومات وشركاء جدول أعمال الموئل.

البرنامج الفرعي ١

التشريعات والأراضي والحوكمة في المناطق الحضرية

هدف المنظمة: زيادة فرص الحصول على الأراضي الحضرية واعتماد تشريعات حضرية تمكينية وإقامة حوكمة لامركزية تعزز التنمية الحضرية العادلة والمستدامة، بما في ذلك السلامة في المناطق الحضرية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة قدرة الحكومات المحلية والوطنية وغيرها من شركاء جدول أعمال الموئل على تنفيذ تشريعات تمكينية ترمي إلى تحسين توسيع المناطق الحضرية، وزيادة الكثافة السكانية، والتخطيط والتمويل الحضريين	(أ) زيادة قدرة الحكومات المحلية والوطنية وغيرها من شركاء جدول أعمال الموئل على تنفيذ تشريعات تمكينية ترمي إلى تحسين توسيع المناطق الحضرية، وزيادة الكثافة السكانية، والتخطيط والتمويل الحضريين
(ب) زيادة قدرة الحكومات المحلية والوطنية وغيرها من شركاء جدول أعمال الموئل على تنفيذ برامج تحسن أمن الحيازة للفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والشباب والأصليّة والأقليات، التي تنفذها الحكومات المحلية والوطنية وغيرها من شركاء جدول أعمال الموئل	(ب) زيادة قدرة الحكومات المحلية والوطنية وغيرها من شركاء جدول أعمال الموئل على تنفيذ برامج تحسن أمن الحيازة للفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والشباب والأصليّة والأقليات
(ج) تحسين الحكومات المحلية والوطنية وغيرها من شركاء جدول أعمال الموئل للسياسات والمخططات والاستراتيجيات التي تعزز الحوكمة اللامركزية والإدارة والسلامة الحضريتين	(ج) تحسين الحكومات المحلية والوطنية وغيرها من شركاء جدول أعمال الموئل للسياسات والمخططات والاستراتيجيات التي تعزز الحوكمة اللامركزية والإدارة والسلامة الحضريتين
١ ' عدد الشركاء من السلطات المحلية والوطنية وغيرهم من شركاء جدول أعمال الموئل الذين يعتمدون المبادئ التوجيهية المتعلقة باللامركزية وتمكين الجميع من فرص الحصول على الخدمات الأساسية	(ج) تحسين الحكومات المحلية والوطنية وغيرها من شركاء جدول أعمال الموئل للسياسات والمخططات والاستراتيجيات التي تعزز الحوكمة اللامركزية والإدارة والسلامة الحضريتين
٢ ' عدد الشركاء من السلطات المحلية والوطنية الذين يعتمدون استراتيجيات محلية لمنع الجريمة	

الاستراتيجية

٨٧ - تشمل التنقيحات المدخلة على الاستراتيجية إدراج الجملة التالية في الفقرة الأولى من الاستراتيجية المعتمدة:

ويتسق البرنامج الفرعي مع مجال التركيز ١ من الخطة الاستراتيجية التي مدتها ست سنوات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، والتي سينفذها بشكل مشترك فرع التشريعات والأراضي والحوكمة في المناطق الحضرية، والمكاتب الإقليمية لموئل الأمم المتحدة ومكتب المشاريع.

البرنامج الفرعي ٢

التخطيط والتصميم الحضريين

هدف المنظمة: تحسين السياسات والخطط والتصاميم من أجل مدنٍ أكثر تركيزاً وشمولاً من الناحية الاجتماعية وأفضل تكاملاً واتصالاً تعزز التنمية الحضرية المستدامة وتكون قادرةً على التكيف مع تغير المناخ على مستوى المدينة والمستويين الإقليمي والوطني

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) عدد السلطات الشريكة على مستوى المدن والمستويين الإقليمي والوطني التي تعتمد سياسات حضرية وطنية محسّنة وأطر مكانية لمدن مركزة ومتكاملة ومتراصة بالتركيز والتكامل والترابط	(أ) اعتماد السلطات الشريكة على مستوى المدن والمستويين الإقليمي والوطني لسياسات حضرية وطنية محسّنة وأطر مكانية لمدن مركزة ومتكاملة ومتراصة
(ب) عدد المدن الشريكة التي تعتمد سياسات وخططاً وتصاميم محسّنة لمدن وأحياء سكنية مركزة ومتكاملة ومتراصة	(ب) اعتماد المدن الشريكة لسياسات وخطط وتصاميم محسّنة لمدن وأحياء سكنية مركزة ومتكاملة ومتراصة
(ج) عدد السلطات الشريكة على مستوى المدن والمستويين الإقليمي والوطني التي تعتمد سياسات وخططاً واستراتيجيات تساهم في تخفيف الآثار المترتبة على تغير المناخ والتكيف معه	(ج) اعتماد السلطات الشريكة على مستوى المدن والمستويين الإقليمي والوطني لسياسات وخطط واستراتيجيات محسّنة تساهم في تخفيف الآثار المترتبة على تغير المناخ والتكيف معه

الاستراتيجية

٨٨ - يضطلع فرع التخطيط والتصميم الحضريين بالمسؤولية عن هذا البرنامج الفرعي. ويتسق البرنامج الفرعي ٢ مع مجال التركيز ٢ من الخطة الاستراتيجية التي مدتها ست سنوات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، والتي سينفذها بشكل مشترك فرع التخطيط والتصميم الحضريين، وجميع المكاتب الإقليمية لموئل الأمم المتحدة، ومكتب المشاريع. وتستند استراتيجية تحقيق النتائج المقررة بأفضل الممارسات والدروس المستفادة القائمة على الأدلة المستمدة من التجربة. وتمثل استراتيجية تنفيذ برنامج العمل في ما يلي:

(ج) الاضطلاع، على المستويين الإقليمي والعالمي، بوضع مجموعة من النُهج والمبادئ التوجيهية والأدوات المجرية اللازمة لدعم إدارة النمو وتحسين الاستدامة والكفاءة والمساواة بين المدن من خلال التخطيط والتصميم على مستويات مختلفة، بما في ذلك على

صعيد الأحياء الفقيرة والأحياء والمدن والمستويين الإقليمي والوطني وما يتجاوز حدود الولاية الوطنية؛

(د) إتاحة هذه النهج والمبادئ التوجيهية والأدوات للحكومات على مستوى المدن وعلى الصعيدين دون الوطني والوطني؛

(هـ) ضمان اقتران الخطط والتصاميم الحضرية بآليات تنفيذ فعالة، بالتشاور مع جميع القطاعات والجهات الفاعلة ذات الصلة؛

(و) الاضطلاع بدور تحفيزي من خلال تعزيز الشراكات القائمة وإقامة شراكات استراتيجية جديدة مع وكالات منظومة الأمم المتحدة، ومع المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات التعليمية، والمؤسسات العلمية، والهيئات المهنية التي تجتمع لديها الموارد المالية والهيكل الأساسية والخبرة اللازمة للعمل مع البرنامج الفرعي؛

البرنامج الفرعي ٣ الاقتصاد الحضري

هدف المنظمة: تحسين الاستراتيجيات والسياسات الحضرية التي تدعم التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع، وإيجاد فرص عمل وسبل عيش لائقة وتعزيز تمويل البلديات

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' عدد المدن الشريكة التي أعدت خطط التنمية الاقتصادية المحلية	(أ) تحسين قدرة المدن الشريكة على اعتماد استراتيجيات داعمة للنمو الاقتصادي الشامل للجميع
'٢' عدد المدن الشريكة التي حددت الأولويات على أساس تقييم الاقتصاد المحلي	(ب) تحسين قدرة المدن المستهدفة على اعتماد سياسات وبرامج حضرية تدعم زيادة فرص العمل وتحسين سبل العيش مع التركيز على شباب ونساء المناطق الحضرية
(ب) عدد المدن الشريكة التي اعتمدت برامج تدعم زيادة فرص العمل وتحسين سبل العيش مع التركيز على شباب ونساء المناطق الحضرية	(ج) تحسين قدرة المدن الشريكة على اعتماد سياسات وخطط واستراتيجيات لتعزيز تمويل المناطق الحضرية والبلديات
(ج) عدد المدن الشريكة التي اعتمدت برامج واستراتيجيات لتعزيز تمويل المناطق الحضرية والبلديات	

الاستراتيجية

٨٩ - نُفُتحت الفقرة الأولى من الاستراتيجية الموافق عليها بإضافة جملة ثانية جديدة نصها كالتالي:

”يتمشى هذا البرنامج الفرعي مع مجال التركيز ٣ من الخطة الاستراتيجية لفترة الست سنوات ٢٠١٤-٢٠١٩، وسيشترك في تنفيذه فرع الاقتصاد الحضري وجميع المكاتب الإقليمية لموئل الأمم المتحدة ومكتب المشاريع“.

البرنامج الفرعي ٤ الخدمات الأساسية الحضرية

هدف المنظمة: زيادة المساواة في الحصول على الخدمات الأساسية الحضرية وتحسين مستوى معيشة فقراء المناطق الحضرية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) ازدياد عدد السلطات المحلية والإقليمية والوطنية الشريكة التي تنفذ سياسات ومبادئ توجيهية دولية متعلقة باللامركزية واستفادة الجميع من الخدمات الأساسية	(أ) تحسين السياسات والمبادئ التوجيهية التي تنفذها السلطات المحلية والإقليمية والوطنية بشأن المساواة في الاستفادة من الخدمات الأساسية الحضرية المستدامة
(ب) حجم الاستثمارات في الخدمات الأساسية الحضرية بتحفيز من برامج موئل الأمم المتحدة في البلدان الشريكة	(ب) زيادة تدفق الاستثمارات في الخدمات الأساسية الحضرية بتحفيز من برامج موئل الأمم المتحدة في البلدان الشريكة مع التركيز على فقراء المناطق الحضرية
(ج) '١' النسبة المئوية للمستهلكتين في المدن الشريكة المستفيدين من المياه والمرافق الصحية المستدامة	(ج) تحقيق زيادة في استخدام الخدمات الأساسية الحضرية المستدامة في المدن الشريكة
'٢' النسبة المئوية للأسر المعيشية في المدن الشريكة التي تستخدم إمدادات الطاقة المستدامة	
'٣' النسبة المئوية للسكان في المدن الشريكة الذين يستخدمون وسائل النقل المستدامة	

الاستراتيجية

٩٠ - نُفُتحت الفقرة الأولى من الاستراتيجية الموافق عليها ليصبح نصها كما يلي:

”يتولى فرع الخدمات الأساسية الحضرية المسؤولية الفنية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي. ويتمشى البرنامج الفرعي ٤ مع مجال التركيز ٤ للخططة الاستراتيجية لفترة الست سنوات ٢٠١٤-٢٠١٩، وسيشترك في تنفيذه فرع الخدمات الأساسية الحضرية وجميع المكاتب الإقليمية لموئل الأمم المتحدة ومكتب المشاريع. ومن مجالات التركيز الرئيسية للبرنامج الفرعي ٤ تعزيز السياسات والأطر المؤسسية من أجل زيادة تكافؤ فرص الاستفادة من الخدمات الأساسية الحضرية وتحسين مستوى معيشة فقراء المناطق الحضرية. وستوفر المساعدة في مجال السياسات والمساعدة التقنية إلى المدن الشريكة والسلطات الإقليمية والوطنية من أجل: (أ) إصلاح وتوسيع الهياكل الأساسية والخدمات الحضرية لمواكبة تزايد الطلب؛ و (ب) ضمان كفاءة المؤسسات وفعاليتها في تقديم الخدمات؛ و (ب) توفير مستويات كافية من الخدمة لفقراء المناطق الحضرية. وسيأخذ البرنامج الفرعي في الحسبان احتياجات وأولويات النساء والرجال والفئات الضعيفة في صنع القرار وتنفيذ المشاريع، وسيتصدى لأوجه الاختلال والتفاوتات الجنسانية في توفير المياه والمرافق الصحية المستدامة، والهياكل الأساسية الحضرية، والطاقة، والنقل، وإدارة النفايات. وستمثل الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق النتائج في المجموعات البرنامجية الأربع وهي: النقل الحضري، والطاقة الحضرية، والمياه والمرافق الصحية، وإدارة نفايات المناطق الحضرية فيما يلي“:

البرنامج الفرعي ٥ الإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة

هدف المنظمة: زيادة فرص الحصول على السكن اللائق وتحسين مستوى المعيشة في الأحياء الفقيرة القائمة، ومنع نشوء أحياء فقيرة جديدة على نحو شامل

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) صياغة استراتيجية عالمية للإسكان ترمي إلى تحقيق الإسكان الشامل للجميع وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة ومنع نشوئها	(أ) ١ عدد السلطات المحلية والإقليمية والوطنية وفوق الوطنية والأطراف الشريكة التي انضمت إلى استراتيجية الإسكان العالمية
(ب) ٢ عدد البلدان الشريكة التي تسعى إلى إعمال الحق في السكن اللائق كعنصر من عناصر الحق في مستوى معيشي لائق، ولا سيما الحد من حالات الإخلاء القسري غير القانوني	

٣' عدد البلدان التي تنفذ قوانين وأنظمة للبناء
المستدام

(ب) صياغة وتنفيذ استراتيجيات وبرامج وطنية
للإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة ومنع
نشوئها تدمج رؤية استراتيجية الإسكان العالمية
ومبادئها ومبادئها ومبادئها

٢' زيادة عدد السلطات الوطنية الشريكة التي شرعت
في تنفيذ برامج تحسين أوضاع الأحياء الفقيرة

(ج) تعميم وتنفيذ استراتيجيات وبرامج وطنية
للإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة ومنع
نشوئها تُدمج رؤية استراتيجية الإسكان العالمية
ومبادئها على مستوى المدن والمجتمعات المحلية

الاستراتيجية

٩١ - يضطلع فرع الإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة بالمسؤولية عن تنفيذ البرنامج الفرعي ٥. ويتماشى هذا البرنامج الفرعي مع مجال التركيز ٥ للخطة الاستراتيجية لفترة الست سنوات ٢٠١٤-٢٠١٩، سيشترك في تنفيذه فرع الإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة بالتعاون مع فروع أخرى حسب الاقتضاء، وجميع المكاتب الإقليمية لموئل الأمم المتحدة ومكتب المشاريع. وسيقدم هذا البرنامج الفرعي مساهمة فنية وتدريبية من أجل بلوغ الأهداف المتعلقة بالأحياء الفقيرة والمحددة في إعلان الألفية وخطة جوهانسبرغ التنفيذية. وتستند استراتيجية تنفيذ برنامج العمل إلى نهج ذي مسارين يركز على زيادة توفير الأراضي المزودة بالخدمات والمساكن الجديدة والقدرة على اقتنائها بأسعار معقولة، على نحو يكبح توسع الأحياء الفقيرة القائمة ويحول دون نشوء أخرى جديدة، مع تنفيذ برامج كذلك على نطاق المدن وعلى المستوى الوطني لتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة وتحسين ظروف السكن والمعيشة في الأحياء الفقيرة القائمة. وباختصار، ستضمن الاستراتيجية، من خلال صياغة استراتيجية الإسكان العالمية حتى عام ٢٠٢٥ وتنفيذها، العناصر التالية:

(أ) تقييم نتائج الاستراتيجية العالمية لتوفير المأوى حتى عام ٢٠٠٠ لفهم إنجازاتها وإخفاقاتها بتحليل دراسات لحالات فردية وتحديد أفضل الممارسات والنهج والطرائق المبتكرة بالاستناد إلى الدروس المستفادة؛

(ب) وضع استراتيجية عالمية للإسكان وتنفيذها (على نحو ما دعا إليه قرار مجلس الإدارة ١٦/٢٣)، عن طريق عملية تشاركية، بما يشمل إجراء حوارات إقليمية ووطنية بشأن سياسات الإسكان تستهدف إدخال تحسينات فيما يتعلق بتوفير السكن اللائق وظروف معيشة سكان الأحياء الفقيرة. وتمثل استراتيجية الإسكان العالمية تحولا نوعيا في سياسات الإسكان وممارساته يشمل اعتماد سياسات مستنيرة وقائمة على الأدلة والنتائج. وستشمل الوسائل المبتكرة في التنفيذ الاستعانة بالجمهور لجمع المعلومات والأموال، وتعزيز الشراكات بشكل غير مسبوق وعلى نطاق واسع من خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمهني، وبخاصة الجهود المبذولة لدعم دور الأوساط الأكاديمية في خدمة المجتمعات المحلية وحمل المهنيين على التطوع في تقديم خدماتهم، والقطاع الخاص على المساهمة بواسطة آليات المسؤولية التجارية. وستزيد هذه الوسائل المبتكرة من حجم الأنشطة ونطاق التواصل والمشاركة والشمولية، مع العمل في الوقت نفسه على خفض التكاليف والآثار البيئية؛

(ج) دعم الجهود التي تبذلها السلطات المحلية والوطنية لإعداد استراتيجيات إسكانية تقوم على القواعد والمبادئ التوجيهية الواردة في استراتيجية الإسكان العالمية. وسيتحقق هذا الأمر بالتشجيع على إتاحة المزيد من فرص الحصول على السكن اللائق، وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة ومنع نشوء هذه الأحياء والتنمية المجتمعية عن طريق خمس استراتيجيات شاملة هي: الدعوة؛ وإدارة المعارف؛ وإسداء المشورة في مجال السياسات؛ وتنمية القدرات على كل من الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي؛ ودعم التنفيذ التشغيلي. وستوضع توجيهاً لدعم الشركاء في التفاعل والعمل على نحو متسق من أجل تنفيذ ولاياتهم وأدوارهم؛ وسيجري تنمية القدرات لدعم هذه التوجيهات باستراتيجيات وبرامج مكرسة، بما في ذلك عناصر الموارد البشرية وتطوير الأدوات وتنمية الموارد والتطوير التنظيمي والتعزيز المؤسسي؛

(د) تعزيز الفرص لتحقيق أثر ملموس على الصعيد القطري من خلال حفز الجهود المتضافرة التي تبذلها الجهات الفاعلة الرئيسية، بما في ذلك الحكومات المحلية والوطنية، والمجتمع المدني، والجامعات، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، والجهات المعنية الدولية وغيرها عن طريق تشجيع إنشاء لجان وطنية للموئل (انظر قرار الجمعية العامة ١٩٨/٦٢) تقوم بدور جهات تنسيق وطنية في مجال التنمية الحضرية وتنمية الإسكان وتحسين أوضاع الأحياء الفقيرة ومنع نشوء هذه الأحياء وتحقيق التنمية المجتمعية.

البرنامج الفرعي ٦ الحد من الأخطار والإصلاح

هدف المنظمة: زيادة قدرة المدن على الصمود في مواجهة آثار الأزمات الطبيعية وتلك التي يتسبب فيها الإنسان والقيام بالإصلاح بسبل تعزز التنمية الحضرية المستدامة

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) عدد الحكومات والجهات الشريكة المحلية والإقليمية والوطنية التي أدرجت في خططها مسألة الحد من الأخطار في المناطق الحضرية وإدارتها	(أ) تحسين سياسات واستراتيجيات وبرامج الحد من الأخطار في المناطق الحضرية المعتمدة لزيادة قدرة المدن وغيرها من المستوطنات البشرية على الصمود في مواجهة الكوارث
(ب) '١' النسبة المئوية للمدن الشريكة والمستوطنات البشرية الأخرى التي نفذت برامج مستدامة لإعادة إعمار المناطق الحضرية، بما في ذلك الحد من الأخطار	(ب) تحسين التدخلات الرامية إلى إنعاش المستوطنات وإعادة الإعمار من أجل تحقيق الاستدامة في المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الأجل الطويل
'٢' النسبة المئوية لتدخلات موئل الأمم المتحدة في حالات الطوارئ على نحو يُدمج التنمية والحد من الأخطار في الأجل الطويل	(ج) مساهمة برامج إصلاح مرافق الإيواء ضمن الاستجابة للأزمات في تحقيق استدامة المدن والمستوطنات البشرية الأخرى وزيادة قدرتها على الصمود في مواجهة الكوارث
'١' النسبة المئوية لبرامج إصلاح مرافق الإيواء التي يضطلع بها الشركاء والتي تسهم في توفير مساكن دائمة قادرة على الصمود في مواجهة الكوارث	'٢' النسبة المئوية للبرامج التي يضطلع بها موئل الأمم المتحدة لإصلاح مرافق الإيواء والتي تسهم في توفير مساكن دائمة قادرة على الصمود في مواجهة الكوارث

الاستراتيجية

٩٢ - تُفتح الفقرة الأولى من الاستراتيجية الموافق عليها كما يلي:

يضطلع بالمسؤولية عن البرنامج الفرعي ٦ فرع الحد من الأخطار والإصلاح الذي يقود الأنشطة المتصلة بالحد من الأخطار وحالات الطوارئ والإنعاش المبكر في المناطق الحضرية. ويتمشى هذا البرنامج الفرعي مع مجال التركيز ٦ للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ وسيشارك في تنفيذه فرع الحد من الأخطار والإصلاح والمكاتب الإقليمية لموئل الأمم المتحدة ومكتب المشاريع. وسيقدم

البرنامج الفرعي الدعم الفني وسيرصد المشاريع المدرجة تحت مسؤوليته، بما في ذلك أنشطة إدارة المعارف المتصلة بمواضيعه الفنية. وستمثل استراتيجية تنفيذ البرنامج الفرعي في “:

البرنامج الفرعي ٧ البحوث وتنمية القدرات

هدف المنظمة: تعزيز المعارف المتعلقة بمسائل التوسع الحضري المستدام والقدرة على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج قائمة على الأدلة على كل من المستوى الوطني والمحلي والعالمي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) تحسين رصد الظروف والاتجاهات الحضرية	(أ) '١' عدد المراكز الحضرية التي تستخدم أدوات موئل الأمم المتحدة وأساليبه وبياناته للرصد
(ب) تحسين المعرفة بمسائل التوسع الحضري	(ب) '١' عدد الحكومات المحلية والوطنية التي استخدمت المنشورات الرئيسية لموئل الأمم المتحدة وقاعدة بياناته لأفضل الممارسات لأغراض صياغة السياسات
(ج) تحسين قدرة السلطات الوطنية والمحلية والشركاء على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج مستنيرة	(ج) '١' عدد الشركاء من السلطات الوطنية والمحلية الذين تمكنوا من تحسين قدرتهم على وضع سياسات وبرامج مستنيرة
(د) تحسين قدرة السلطات الوطنية والمحلية والشركاء على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج مستنيرة	(د) '٢' عدد البلدان الشريكة التي تصدر تقارير وطنية عن المدن من أجل تعزيز تخطيط السياسات المحلية والوطنية
(هـ) تحسين قدرة السلطات الوطنية والمحلية والشركاء على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج مستنيرة	(هـ) '٢' ازدياد عدد السياسات والبرامج التي تستخدم المعلومات القائمة على الأدلة

الاستراتيجية

٩٣ - نُقحت الفقرة الأولى من الاستراتيجية الموافق عليها ليصبح نصها كالتالي:

”يُضطلع فرع البحوث وتنمية القدرات بالمسؤولية عن البرنامج الفرعي ٧. ويتماشى هذا البرنامج الفرعي مع مجال التركيز ٧ للخطة الاستراتيجية للفترة

٢٠١٤-٢٠١٩ وسيشارك في تنفيذه فرع البحوث وتنمية القدرات والمكاتب الإقليمية لموئل الأمم المتحدة ومكتب المشاريع. وتتمثل استراتيجية البرنامج الفرعي في جمع وتلخيص وترجمة البيانات إلى معارف تدعم في وقت لاحق صياغة سياسات مستنيرة بقدر أكبر من خلال تنمية القدرات. وتحديداً، سيقوم البرنامج الفرعي بما يلي:

الولايات التشريعية

٩٤ - تُضاف الولايات التالية إلى قائمة الولايات التشريعية:

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٤/٢٠١٢ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة

البرنامج ١٥

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

٩٥ - اقتضى عدد من التطورات على الصعيدين العالمي والإقليمي تنقيح الخطة البرنامجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥. ومن أهم هذه التطورات نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ والمشاورات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلى الصعيد الإقليمي، اضطرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، عقب تولي قيادة جديدة زمام مفوضية الاتحاد الأفريقي وفي ضوء آفاق القارة الأفريقية الناشئة، لإعادة تحديد موقعها وتقييم ذاتها لكفالة قدرتها على الاستجابة لتطور احتياجات ومطالب الدول الأعضاء فيها في سياق بيئة عالمية سريعة التغير. و قد صدر التكليف بإجراء هذه التغييرات مؤخراً في القرار (٩٠٨ (د-٤٦)) الذي اتخذته اللجنة في دورتها السادسة والأربعين التي عقدت في أبيدجان، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٣ كجزء من الاجتماعات السنوية السادسة المشتركة بين مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للوزراء الأفارقة للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في دورة قمته العادية العشرين المنعقدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تأييده لإعادة تركيز برامج اللجنة على دعم خطة التحول في أفريقيا (XX/Dec.450/Assembly).

٩٦ - وتأخذ التنقيحات التي أدخلت على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ في الحسبان تلك القرارات. ويُقترح تنظيم البرنامج العام لعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول تسعة برامج فرعية مترابطة ومتكاملة تستجيب للأولويات الموضوعية للدول الأعضاء،

على النحو المبين في برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي: (١) سياسات الاقتصاد الكلي؛ و (٢) التكامل والتجارة على الصعيد الإقليمي؛ و (٣) الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا؛ (٤) والإحصاءات؛ و (٥) تنمية القدرات؛ و (٦) المسائل الجنسانية ودور المرأة في التنمية؛ و (٧) الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية؛ و (٨) التخطيط والإدارة في مجال التنمية؛ و (٩) سياسة التنمية الاجتماعية.

التوجه العام

٩٧ - يتمثل الهدف العام للبرنامج في مساعدة البلدان الأفريقية على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج تؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الشاملة، مع التركيز بوجه خاص على التعجيل بالتحول الهيكلي، تمهيداً مع أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، وفي الوثائق الختامية لسائر مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى والاتفاقات الدولية منذ عام ١٩٩٢.

٩٨ - وتُستمد ولاية البرنامج من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧١ ألف (د-٢٥)، الذي أنشأ المجلس بموجبه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقد تبلورت هذه الولاية بمزيد من التفصيل في عدد من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك في قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ٧١٨ (د-٢٦)، و ٧٢٦ (د-٢٧)، و ٧٧٩ (د-٢٩)، و ٨٠٩ (د-٣١)، و ٨٤٤ (د-٣٩). وقد انبثقت ولايات أخرى من الاتحاد الأفريقي ومن الوثائق الختامية للمؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية الرئيسية ومقرراتها، ومن بينها الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥؛ ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢؛ والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة.

٩٩ - وقد أحرزت أفريقيا تقدماً ملحوظاً في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة. إذ نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي باستمرار خلال السنوات الثماني السابقة للأزمة المالية والاقتصادية، بمعدل متوسطه ٥ في المائة في السنة، مما جعل القارة واحدة من أسرع المناطق نمواً في العالم. وانتعاش القارة السريع والقوي نسبياً من الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، إلى جانب التقدم الذي تحقق على الجبهتين الاجتماعية والسياسية، يولدان روحاً جديدة من التفاؤل بشأن آفاق أفريقيا وقدراتها. وهناك أمل في أن تنجم عن معدلات النمو القوية فرص عمل ودخول ومكاسب في التنمية البشرية لا رجعة فيها. وسوف تستخدم الثروة الهائلة لأفريقيا في تعزيز النمو المنصف والشامل، وفي توفير الفرص

للجميع. وسوف يدفع التحول الاقتصادي والتقدم الاجتماعي إلى إجراء المزيد من التحسينات في الحكم الديمقراطي والمساءلة، في ضوء نمو الطبقة الوسطى وتزايد مطالبها من القادة ومقدمي الخدمات في أفريقيا.

١٠٠ - وقد تحققت مكاسب حقيقية وأصبحت لدى أفريقيا فرصة غير مسبوقة للنمو الاقتصادي المطرد وللرخاء المشترك وللحد من الفقر. ومع ذلك، لا يزال هناك عدد من التحديات الهامة، ويجب التصدي لها بصورة عاجلة إذا أريد لأفريقيا أن تحقق التحول الهيكلي والتنوع اللازمين اللذين تمس الحاجة إليهما لترجمة النمو المرتفع إلى انخفاض ملموس في حدة الفقر. ويشمل ذلك تحقيق مزيد من النمو المطرد والمنصف؛ والاستثمار في التنمية البشرية، بما في ذلك تحسين فرص الحصول على التعليم والصحة والهيكل الأساسية؛ وإيجاد فرص العمل؛ وتعزيز الزراعة والأمن الغذائي؛ والإسراع بخطى التكامل الإقليمي؛ والنهوض بالتجارة، بما في ذلك التجارة فيما بين البلدان الأفريقية؛ وتعزيز قدرات المؤسسات والدول لتحسين الإدارة الاقتصادية. وينبغي أيضاً أن تظل كفالة المساواة بين الجنسين وبناء القدرات الإحصائية الوطنية على رأس الأولويات. كما تطرح تعبئة الموارد تحدياً شاملاً حاسماً يجب التصدي له إذا أريد لأفريقيا أن تحقق تقدماً في هذه المجالات.

١٠١ - وما فتئت أفريقيا تحرز تقدماً مطرداً نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتسير القارة على الطريق الصحيح نحو تعميم التعليم الابتدائي (الهدف ٢)، والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (الهدف ٣). فقد ارتفعت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية من ٦٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٨٧ في المائة في عام ٢٠١٠. وازداد تمكين المرأة في جميع أنحاء أفريقيا، حيث يلتحق عدد أكبر من الفتيات بالمدارس الابتدائية والثانوية، ويشغل المزيد من النساء مناصب السلطة السياسية. ورغم أنه من غير المرجح أن تحقق معظم البلدان الأفريقية الغايات المتعلقة بالصحة في الأهداف الإنمائية للألفية، فقد تسارع معدل التقدم المحرز في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة من العمر بحوالي نسبة ٤٠ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١١. وانخفضت معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من نسبة ٥,٩ في المائة إلى نسبة ٤,٩ في المائة في الفترة بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠١١. وطرأ تحسن في معدل الوفيات النفاسية بنسبة ٤٢ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٠. ويسجل الفقر أيضاً تراجعاً إذ انخفض إلى ما دون ٥٠ في المائة في عام ٢٠٠٨ (٤٧,٥ في المائة) للمرة الأولى. وانخفض أيضاً العدد المطلق للفقراء للمرة الأولى في عام ٢٠٠٨. وأدت زيادة معدلات النمو، المدعومة إلى حد كبير بقطاعي صادرات النفط والسلع الأساسية، دوراً في انخفاض معدل الفقر. ومع سرعة اقتراب الموعد المحدد لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥،

ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله للتعجيل بوتيرة التقدم المحرز في بلوغ تلك الأهداف، والتقليل إلى أدنى حد من أوجه عدم المساواة في الحصول على الخدمات الاجتماعية الحيوية دون المساس بنوعية هذه الخدمات. وفي جميع الأحوال، يجب أن تعيد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، توجيه نموذج التنمية نحو مسار الاستدامة والشمولية. وتتمثل الأولوية العليا بالنسبة لأفريقيا في وضع خطة لتحقيق التحول تعزز النمو المستدام والشامل الذي يستند إلى التنمية البشرية، والتكيف التكنولوجي والابتكار وتيسره بيئة داخلية وعالمية مؤاتية.

١٠٢ - ومن ثم يتمثل التحدي الأكبر الذي تواجهه القارة في مجال السياسات، في الحفاظ على الاتجاهات الإيجابية الحالية لحفز النمو والتنمية بشكل شامل وواسع النطاق نحو تحقيق التحول الهيكلي. وسوف تتوقف المحافظة على هذه الاتجاهات بشكل حاسم على وجود بيئة دولية مؤاتية تدعم تلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، لا سيما في مجال تغير المناخ، والتجارة الدولية، وتعزيز صوت القارة في مندييات وعمليات صنع القرار العالمية الرئيسية.

١٠٣ - وتمشيا مع ولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واستجابة لطلب الدول الأعضاء المتزايد على خدماتها، اتخذت اللجنة الخطوات اللازمة لإعادة تحديد موقعها وإعادة تركيز برامجها لجعلها أكثر استجابة لخطة تحقيق التحول في القارة. وعقب عقد مشاورات مكثفة مع طائفة واسعة من أصحاب المصلحة منهم كبار صانعي السياسات من الدول الأعضاء، أُجري استعراض داخلي شامل لبرنامج العمل والأولويات، مما أسفر عن تنقيح التوجه الاستراتيجي لعمل اللجنة ينطوي على تغيير برامجها و هيكلها التنظيمي، وعملياتها الإدارية والتنظيمية. وفي هذا الصدد، يُقترح أن يتمحور البرنامج العام لعمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول البرامج الفرعية التسعة المترابطة والمتكاملة المذكورة أعلاه والتي تستجيب للأولويات الموضوعية للدول الأعضاء.

١٠٤ - وتهدف البرامج الفرعية التسعة، وهي إعادة تشكيل للبرامج الفرعية السابقة، إلى تمكين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من التخصص في مجالات ذات مزايا نسبية في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتركيز عليها. وبفضل هذا التخصص، لن يكرر عمل اللجنة أنشطة يُضطلع بها على نحو أفضل في هيئات أخرى، منها الاتحاد الأفريقي أو في وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وهناك اعتبار هام آخر يتعلق بتجميع المسائل من منظور مساهمتها المحتملة في التكامل الإقليمي. وسيكفل التوجه الاستراتيجي الجديد أيضاً التركيز بما فيه الكفاية على دعم البلدان الأفريقية لسد الثغرات التي تم تحديدها في مجالات التخطيط والإحصاء والمفاوضات بشأن العقود، ومساعدتها على التكيف مع الاتجاهات الكبرى من قبيل التحضر والتحول الديمغرافي وتحديات الاستدامة البيئية. وترتبط بهذا الحاجة إلى زيادة

التركيز على التنمية الاجتماعية وفقاً للولاية الأصلية للجنة، مع تفادي تكرار البرامج الاجتماعية للوكالات المتخصصة.

١٠٥ - سياسات الاقتصاد الكلي - سيركز البرنامج الفرعي المتعلق بسياسات الاقتصاد الكلي على إجراء البحوث والعمل المعياري لدعم الدول الأفريقية الأعضاء في تحويل اقتصاداتها من مركز البلدان المنخفضة الدخل إلى مركز البلدان المتوسطة الدخل. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضاً بإجراء بحوث تطبيقية تستخدم فيها النتائج المستخلصة لتزويد الدول الأعضاء بسياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق معدلات عالية من النمو المستدام، وإيجاد فرص العمل، والحد من الفقر. وسيركز البرنامج الفرعي أيضاً على الحوكمة الاقتصادية في سياق إعادة توجيه محط تركيز عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تجنباً للازدواجية، وسعياً للتركيز على المزايا النسبية للجنة. وستستعين اللجنة بتلك المزايا، عن طريق نقل العمل المتعلق بالحوكمة من البرنامج الفرعي ٣، للاضطلاع بالعمل في مجالات الحوكمة الاقتصادية، بما في ذلك التفاوض بشأن عقود الصناعات الاستخراجية، وتنظيم الأسواق، والسياسات التي تسعى إلى منع الأنشطة الريعية الاحتكارية.

١٠٦ - التكامل الإقليمي والتجارة - سيركز البرنامج الفرعي المتعلق بالتكامل والتجارة على الصعيد الإقليمي على الدور المركزي للتكامل الإقليمي في التنمية الأفريقية من خلال تعزيز العلاقة بين التجارة، والصناعة، والزراعة، والأراضي، والهياكل الأساسية، والاستثمارات، ودعم البلدان الأفريقية من أجل تعزيز التجارة فيما بينها والمشاركة بفعالية في التجارة الدولية. وسوف يركز البرنامج الفرعي على إجراء البحوث التحليلية في المجالات التالية: (أ) التصنيع والهياكل الأساسية، و (ب) الاستثمار، و (ج) الأمن الغذائي والزراعة والأراضي، و (د) التجارة. وستركز البحوث على النهج الإقليمية من أجل التصدي للتحديات في هذه المجالات بحيث تعزز التكامل الإقليمي بوصفه استراتيجية للتنمية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، سيسترشد البرنامج الفرعي بالأطر التي تتيحها خطة عمل التنمية الصناعية المعجلة لأفريقيا، والمبادرة الأفريقية تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية، وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، والبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا لدى الاضطلاع بالبحوث بشأن الكيفية التي يمكن بها تحويل اقتصادات البلدان الأفريقية من مستوى الدخل المنخفض الحالي إلى مستوى الدخل المتوسط.

١٠٧ - الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا - يهدف البرنامج الفرعي بشأن الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية في أفريقيا إلى إجراء بحوث وأعمال تحليلية متعلقة باستخدام الابتكارات والنظم التكنولوجية بوصفها محركاً للنمو

الاقتصادي. وسيواصل البرنامج الفرعي دعم استراتيجيات مراعية للفوارق بين الجنسين من أجل بناء ودعم الاقتصاد الرقمي الأفريقي، وتهيئة بيئة مؤاتية للاقتصاد القائم على المعرفة من خلال البحوث القائمة على أدلة تساعد البلدان الأفريقية على صياغة السياسات والاستراتيجيات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا وتنفيذها وتقييمها. وسيضطلع البرنامج الفرعي، في إطار أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بتشجيع تعميم التكنولوجيا والابتكارات في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية. وسيعمل البرنامج الفرعي بشكل وثيق مع البرامج الفرعية الأخرى، ولا سيما البرنامج الفرعي ١، في تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، بما في ذلك دعم البلدان في تحديد أهداف التنمية المستدامة؛ وتمويل التنمية المستدامة في أفريقيا؛ وتطوير التكنولوجيا ونقلها ونشرها؛ وبناء القدرات وتعزيز المؤسسات من أجل تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا. وسيكون ثمة تركيز جديد على المسائل الشاملة لعدة قطاعات والروابط المشتركة بين القطاعات. وتمشياً مع الدور المسند إلى اللجان الإقليمية في المؤتمر، سيبدل هذا البرنامج الفرعي جهداً منهجياً، بالتعاون الوثيق مع البرامج الفرعية الأخرى، من أجل زيادة دمج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في برنامج عمل اللجنة. وبالإضافة إلى هذا النهج الرئيسي، سيجري رفع مستوى اجتماع التنمية المستدامة الذي يعقد مرة كل سنتين، وهو اجتماع التنفيذ الإقليمي لأفريقيا، ليصبح منتدى سياسياً رفيع المستوى للتنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي يعالج المسائل التي تستدعي بحثاً مشتركاً للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويتيح فرصة للحوار بشأن السياسات على نطاق المنطقة بين صانعي السياسات والجهات الفاعلة الأخرى في المجالات الثلاثة. وأخيراً، سيركز هذا البرنامج الفرعي على أعمال البحث والتحليل بشأن تنمية الموارد المعدنية، والاقتصاد المراعي للبيئة، وتعزيز قدرات البلدان الأفريقية على المشاركة بشكل أكثر فعالية في المفاوضات الدولية بشأن المناخ.

١٠٨ - الإحصاءات - جرى تعزيز البرنامج الفرعي المعني بالإحصاءات بغرض زيادة قدرة البلدان الأفريقية على صياغة سياسات سليمة تقوم على الأدلة. وسيسعى البرنامج الفرعي إلى زيادة الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة في جمع وتصنيف واستخدام الإحصاءات المنسقة ذات النوعية الجيدة والقابلة للمقارنة للأغراض التالية: (أ) رصد التقدم المحرز نحو تنفيذ أهداف إنمائية محددة، بما فيها الأهداف المتفق عليها دولياً، مثل الأهداف الإنمائية للألفية؛ و (ب) دعم التكامل الإقليمي، بما في ذلك مواءمة أساليب التعدادات، والدراسات الاستقصائية، والحسابات القومية، والتصنيفات الاقتصادية، ومؤشرات التنمية، طبقاً للمنهجيات الدولية. وسيعمل البرنامج الفرعي على زيادة دعمه للبلدان الأفريقية لتحسين

عملياتها الإحصائية، بما في ذلك إجراء التعدادات والدراسات الاستقصائية وإتاحة منتجات البيانات والمعلومات للمستخدمين على وجه السرعة. وسيولى اهتمام خاص لكفاءة استخدام البيانات الإدارية من قبيل التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، التي تعتبر ضرورية لإنتاج الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس والمراعية للمنظور الجنساني، وإجراءات تقديم الخدمات القائمة على الأدلة ورصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، والإبلاغ عنه. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضاً أداء دوره في تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاءات الذي وضعته مفوضية الاتحاد الأفريقي، واستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا. وبغية تحسين نوعية البيانات، سيعمل البرنامج الفرعي مع المكاتب الإحصائية الوطنية لتنفيذ الممارسات الحديثة لجمع البيانات باستخدام الأجهزة اليدوية وغيرها من الأدوات والمنهجيات الحديثة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٠٩ - تنمية القدرات - سيقوم البرنامج الفرعي المعني بتنمية القدرات بدور حيوي في كفالة استخدام استنتاجات السياسات الرئيسية في مجال البحوث التي تجريها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لدعم تنفيذ السياسات على الصعد الوطني ودون الإقليمي والقاري. وسيضطلع بذلك عن طريق تعزيز قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والاتحاد الأفريقي على تنفيذ أولوياتها الإنمائية. وعلى خلاف البرنامج الفرعي ٩، الذي يركز على الدعوة من أجل دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، فإن هذا البرنامج الفرعي موجه نحو تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي وأجهزته، وبخاصة مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق للشراكة الجديدة، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، على تعميق وتعزيز جدول أعمال الاتحاد الأفريقي للتكامل القاري. وستركز الاستراتيجية أيضاً على تعزيز قدرات البلدان الأفريقية وتنظيمها الإنمائي في وضع وتنفيذ سياسات وبرامج مناسبة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وسيضطلع البرنامج الفرعي، بالتعاون مع المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ببرامج وأنشطة متعددة السنوات بالاشتراك مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وسيرفع البرنامج الفرعي أيضاً من مستوى مساعدته المقدمة للدول الأعضاء في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ولا سيما في إنشاء وتعهد قاعدة بيانات موثوقة تتضمن المعلومات ذات الصلة فضلاً عن دعم هيكل الحوكمة الخاص بالاتحاد الأفريقي.

١١٠ - الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية - ستركز أعمال البحث والتحليل للبرنامج الفرعي المعني بالشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية على عدم المساواة بين الجنسين واستمرار الفوارق بين الجنسين والتحديات التي تفرضها على التنمية في أفريقيا. وستتناول أيضاً العوائق الاجتماعية والثقافية النظامية وأثرها في الحد من قدرة الدول الأعضاء على

إدخال تغييرات تشريعية وسياسية ومؤسسية تعزز المساواة بين الجنسين وتتيح تمكين المرأة. وسيعمل البرنامج الفرعي على تكثيف أنشطته في مجال إنهاء العنف الموجه ضد المرأة، ودعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتعميم مراعاة المنظور الجنساني والتنمية في البرامج الوطنية. وسيجري تعزيز الشراكة مع البرنامج الفرعي المعني بالإحصاءات لجمع وتصنيف إحصاءات جنسانية بغية تحديد أثر البرامج المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. سيعمل البرنامج الفرعي أيضاً على معالجة الأبعاد الجنسانية للتجارة وتغير المناخ.

١١١ - الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية - سيتم تنفيذ البرنامج الفرعي المعني بالأنشطة الإنمائية دون الإقليمية في المناطق دون الإقليمية الخمس: وسط أفريقيا وشرقها وشمالها وجنوبها وغربها. وسيعمل البرنامج الفرعي على تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع خطط وسياسات تقوم على الأدلة في كل المناطق دون الإقليمية من خلال إنتاج ونشر إحصاءات ذات جودة في الوقت المناسب من أجل إصدار موجزات قطرية وتحليلات بشأن المخاطر على أساس دوري، ليُسترشد بها في وضع السياسات وصنع القرار. وسيعمل البرنامج الفرعي أيضاً على تشجيع تصميم وتنفيذ المبادرات الإنمائية دون الإقليمية. ولذلك سيتم تعزيزه للتركيز على جمع البيانات وإعداد موجزات عن المخاطر القطرية والسياسية والمبادرات الخاصة.

١١٢ - التخطيط والإدارة في مجال التنمية - سيكون البرنامج الفرعي المعني بالتخطيط والإدارة في مجال التنمية محور الأنشطة التدريبية الرامية إلى تحسين إدارة القطاع العام، ولا سيما فيما يتعلق بصياغة السياسات الاقتصادية وتحليلها وتنفيذها ورصدها وتقييمها. كما سيستخدم من أجل تحسين وتعزيز رسم الرؤى الوطنية والتخطيط الإنمائي في الدول الأعضاء.

١١٣ - سياسات التنمية الاجتماعية - تم تعزيز البرنامج الفرعي المعني بسياسات التنمية الاجتماعية بغرض إدماج شواغل التنمية البشرية، من قبيل العمالة، والسكان، والحماية الاجتماعية، وقضايا الشباب في السياسات والاستراتيجيات الإقليمية والوطنية. وستستكمل الأنشطة المضطلع بها في هذه المجالات الحيوية بتعزيز فهم أفضل لتقديم الخدمات الاجتماعية في سياق تخطيط المناطق الحضرية وإدارتها. وسيعمل البرنامج الفرعي على التعجيل بعملية تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل العمل في مجال تحركات السكان، بما في ذلك الهجرة الداخلية والدولية، وتشريد السكان وإعادة توزيعهم، وصلاتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن الفرص والتحديات التي يطرحها التحضر.

١١٤ - وستشمل طرائق التنفيذ جملة من البحوث المتعلقة بالسياسات، وذلك لتوليد المعارف، والقيام بأنشطة الدعوة، وبناء توافق الآراء، وتقديم الخدمات الاستشارية، وإقامة تعاون تقني. وستقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا هذه الخدمات من خلال إجراء التحليلات الاقتصادية والاجتماعية وإعداد التقارير لرصد وتتبع ما تحرزه أفريقيا من تقدم في الوفاء بالتزاماتها العالمية والإقليمية؛ وصياغة التوصيات والمبادئ التوجيهية والمعايير المتعلقة بالسياسات لدعم الحوار بشأن السياسات العامة؛ وإقامة حوار بشأن السياسات لتيسير بناء توافق الآراء واتخاذ مواقف إقليمية مشتركة بشأن المسائل الرئيسية؛ وتقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات في شكل خدمات استشارية وتدريب لنشر أفضل الممارسات. وستواصل اللجنة ضمان الجودة العالية لنواتجها وفعاليتها بتعزيز العمليات التي تضطلع بها لكفالة الجودة.

١١٥ - وفي إطار استراتيجية التنفيذ، سيجري صقل عمل اللجنة في مجالي البحث والتحليل، وسيكون هدفه إعداد تحليلات تركز بشكل أكبر على السياسات والقضايا لتوفير الأساس السليم للحوار بشأن السياسات بين الدول الأعضاء. وستكون هذه التحليلات مدعومة بإحصاءات موثوقة بما عن البلدان الأفريقية - وهي مجال عمل محسّن سيتمثل في اختيار وجمع البيانات الأولية عن المؤشرات المتصلة بجميع جوانب عمل اللجنة بهدف إتاحتها للمستخدمين النهائيين. وسيؤدي هذا إلى اعتماد موجزات قطرية وتحليلات للمخاطر بشأن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للبلدان الأفريقية، وهو منشور جديد متكرر ستعده المكاتب دون الإقليمية.

١١٦ - وسيعزز الحوار بشأن السياسات وتبادل الخبرات القطرية في جميع البرامج الفرعية. وسيتمثل أحد الأهداف الرئيسية في تعزيز الحوار بشأن السياسات بين الدول الأعضاء من خلال المؤتمر الوزاري وسائر المؤتمرات والحلقات الدراسية من أجل استخلاص أفضل الممارسات في مجال السياسات وتكرارها على نطاق أوسع في المنطقة. وعلاوة على ذلك، سيُضطلع بأنشطة جديدة تتعلق بالمسائل الناشئة عن المؤتمرات العالمية والإقليمية الأخيرة في مجالات من قبيل تنمية الموارد الطبيعية وإدارتها، وتعزيز الطاقة المستدامة، وسياسات الاقتصاد الأخضر، والتصنيع، والتحضر.

١١٧ - وبغية الاستجابة لدور اللجان الإقليمية الذي تعزز نتيجة للولاية الجديدة الناشئة عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، سيجري ترشيد تنمية القدرات والمساعدة التقنية وتركيزهما على الاحتياجات والأولويات الخاصة لأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والبلدان الجزرية النامية في أفريقيا، وكذلك البلدان الخارجة من نزاعات

أو كوارث طبيعية. وستُعمد استراتيجية متماسكة لتحديد احتياجات هذه البلدان والأنشطة اللازمة للوفاء بما لزيادة فرص ترقية هذه البلدان إلى فئة البلدان المتوسطة الدخل. وستقدم المساعدة التقنية بناء على الطلب، وستنحو إلى تحقيق النتائج وتقييمها. وستُقدم إلىفرادى البلدان ومجموعات البلدان. وسيتم وضع استراتيجية وآلية محسّنتين من أجل تحديد أولويات تقديم المساعدة التقنية في فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

١١٨ - وفي إطار تنفيذ هذا البرنامج، ستستخرّ اللجنة مكاناً قوتها النسبية لإشراك طائفة واسعة من الشركاء من داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها من أجل تحقيق أقصى قدر من التأثير لعملها. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل اللجنة المشاركة في أعمال اللجنة التنفيذية للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوصفها الوسيلة الرئيسية لضمان الاتساق في مجالي السياسات والتنفيذ في الأنشطة الإنمائية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وكذلك في تعزيز التعاون مع كيانات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. كما ستواصل اللجنة الإفادة من شراكاتها القائمة مع الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى، وكذلك مع المجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص في البلدان الأفريقية. وبالإضافة إلى ذلك، ستعزز اللجنة سبل تعاونها مع وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة بصفتها هيئة فنية تابعة للاتحاد الأفريقي لتعزيز قدرتها على تنفيذ برامجها في سياق برنامج الأمم المتحدة العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وستواصل تعزيز التنسيق والتعاون بين وكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا من خلال آلية التشاور الإقليمية التي تعقدها اللجنة دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامج الشراكة الجديدة التابع له على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وبالإضافة إلى ذلك، ستتعاون هذه الآلية على نحو وثيق مع اللجان الإقليمية الأخرى لاتخاذ مبادرات وتقديم مساهمات مشتركة بغية تعزيز البعد الإقليمي في التنمية العالمية. وعلى الصعيد الوطني، ستعمل اللجنة عن كثب مع نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين للاستفادة من مواطن القوة الكامنة للصناديق والبرامج في هذا المستوى.

١١٩ - ولمعالجة التفاوتات بين الجنسين في التنمية، تشدد الخطة البرنامجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية. وتحقيقاً لهذه الغاية، سوف يظل التنفيذ الكامل لإعلان ومنهاج عمل بيجين من مجالات التركيز الرئيسية. وستروج اللجنة بنشاط لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تصميم السياسات والبرامج وتنفيذها ورصدها وتقييمها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد جرى أيضاً إدماج المنظور الجنساني في الإنجازات المتوقعة لجميع البرامج الفرعية التسعة.

١٢٠ - وتشمل السمات الرئيسية الأخرى لإعادة الهيكلة إعادة تنظيم الأنشطة داخل البرامج الفرعية وعبرها لكفالة الاتساق والتكامل في البرنامج. وقد صُمم هيكل البرنامج الجديد لتعزيز التقارب عن طريق الجمع بين المسائل أو الأولويات المواضيعية المتصلة معاً بشكل وثيق من أجل تعزيز التأزر والتنفيذ الفعال للبرامج. وبالمثل، سيجري تنقيح الآلية الحكومية الدولية لكفالة توافق الهيئات الفرعية مع أولويات البرنامج الجديد وهيكله. وفي هذا الصدد، سيُحتفظ بالأجهزة الحكومية الدولية التالية التابعة للجنة: '١' مؤتمر الوزراء الأفارقة للمالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية ولجنة الخبراء التابعة له؛ '٢' لجنة الخبراء الحكومية الدولية التابعة للمكاتب دون الإقليمية للجنة؛ '٣' اللجنة المعنية بالمسائل الجنسانية والتنمية الاجتماعية؛ '٤' لجنة التنمية المستدامة؛ '٥' لجنة التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي؛ '٦' اللجنة المعنية بالإحصاءات.

البرنامج الفرعي ١ سياسات الاقتصاد الكلي

هدف المنظمة: الترويج للسياسات والاستراتيجيات والبرامج الرامية إلى تحقيق النمو المستدام والتنمية الاقتصادية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) ازدياد عدد البلدان التي تستخدم نماذج التنبؤ الاقتصادي التي وضعتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال إدارة الاقتصاد الكلي وخطط التنمية الوطنية	(أ) تحسين قدرة الدول الأعضاء على تصميم السياسات الاقتصادية السليمة واستراتيجيات وخطط سليمة للتنمية الوطنية
(ب) '١' ارتفاع عدد الدول الأعضاء التي استحدثت آليات لزيادة تعبئة الموارد المحلية و/أو الخارجية نتيجة لأبحاث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وعملها في مجال الدعوة	(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء على تعزيز تنمية القطاع الخاص وتعبئة الموارد المحلية والخارجية من أجل التنمية
'٢' ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تستخدم أبحاث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وعملها في مجال الدعوة لتشجيع تنمية القطاع الخاص	
(ج) '١' ازدياد عدد البلدان الأفريقية التي تستخدم أبحاث اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وعملها في مجال الدعوة لتعزيز سلامة الممارسات أو السياسات أو المعايير في مجال الحوكمة الاقتصادية	(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على اعتماد الممارسات والمعايير السليمة في مجال الحوكمة الاقتصادية، وكذلك ممارسات القطاع العام التي تتسم بالكفاءة والشفافية والمساءلة

٢' ازدياد عدد الدول الأعضاء التي تعتمد صكوكا وآليات لتعزيز الشفافية والمساءلة في العمليات التي تقوم بها والخدمات العامة التي تقدمها

الاستراتيجية

١٢١ - تقع مسؤولية تنفيذ البرنامج الفرعي على عاتق شعبة سياسات الاقتصاد الكلي. ويتمثل التركيز الاستراتيجي الرئيسي للبرنامج الفرعي في التعجيل بتحويل البلدان الأفريقية من مركز البلدان المنخفضة الدخل إلى مركز البلدان المتوسطة الدخل. ويُعدّ إجراء البحوث التطبيقية عنصراً هاماً في هذه الاستراتيجية، وذلك بغية وضع توصيات في مجال السياسات العامة لدعم الدول الأعضاء على تصميم سياسات وبرامج مناسبة للاقتصاد الكلي ترمي إلى تحقيق نمو عالٍ وشامل ومستدام بيئياً، وإيجاد فرص العمل، وتسريع عملية الحد من الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في إطار الحوكمة الرشيدة وفي كنف الاستقرار.

١٢٢ - وسيركز البرنامج الفرعي في جزء من أبحاثه وأعماله التحليلية على تنمية القطاع الخاص الذي يمثل عاملاً تمكينياً هاماً للنمو الاقتصادي وتكوين الثروة والحد من أوجه عدم المساواة. وستشمل المسائل المطروحة للبحث تدابير لتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية. وفي هذا الصدد، سيتم التركيز بوجه خاص على تشجيع الاستثمارات وتعزيز القطاع المالي بتحسين هيكل الحوكمة والأطر التنظيمية والمؤسسية للمؤسسات المالية. وسيتم النظر أيضاً في ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص بهدف مساعدة الدول الأعضاء على صياغة السياسات والحوافز الملائمة لجذب استثمارات القطاع الخاص. وسيعمل البرنامج الفرعي أيضاً على إعداد ورقات للسياسات العامة تسعى إلى دعم الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لتعزيز تنمية القطاع الخاص، وفرص الاستثمار، وبناء القدرات لدعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

١٢٣ - ودعماً لجهود الدول الأعضاء سعياً لإحياء التخطيط، سيضطلع البرنامج الفرعي بعمل معياري وتحليلي في مجال التخطيط الإنمائي. وستدعم البحوث البلدان الأفريقية في وضع سياسات تكفل كفاءة تخصيص الموارد للإنتاج والاستثمار والتوزيع بهدف التعجيل بالنمو الاقتصادي الشامل.

١٢٤ - وسيركز البرنامج الفرعي على التنبؤ الاقتصادي بالمؤشرات الاقتصادية الرئيسية للدول الأعضاء لدعم ما تبذله من جهود في مجال التخطيط. وسيضع البرنامج الفرعي نماذج

للتنبؤ استناداً إلى مبادئ اقتصادية قياسية ومعارف نظرية راسخة بشأن الأساليب التي تنظم سير الاقتصادات. وسيعمل البرنامج الفرعي في وضع هذه النماذج، بالتعاون الوثيق مع البرامج الفرعية الأخرى، ولا سيما مع المركز الأفريقي للإحصاءات، لتجميع البيانات الإحصائية المناسبة التكنولوجية اللازمة للتنبؤ. وستستخدم نماذج التنبؤ أيضاً لإعداد موجزات قطرية عن الدول الأعضاء في المكاتب دون الإقليمية.

١٢٥ - وفي سياق إعادة تركيز عمل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مع تجنب الازدواجية والتركيز على الميزة النسبية للجنة، سيركز البرنامج الفرعي على الحوكمة الاقتصادية. وفي ضوء أهمية الحوكمة الاقتصادية الرشيدة لتحقيق نمو وتنمية عادلين وشاملين يغطيان قاعدة عريضة، ستكفل الاستراتيجية أيضاً استمرار الخطوات التي تخطوها أفريقيا صوب الحوكمة الاقتصادية الرشيدة دعماً لخططها الإنمائية؛ وسيشمل ذلك تعزيز السياسات والبرامج الرامية إلى تعزيز إدارة القطاع العام بصورة فعالة وتشاركية. وفي هذا الصدد، ستركز الاستراتيجية على البحث وبناء القدرات فيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى تعزيز الحوكمة الاقتصادية الرشيدة في أفريقيا، بما في ذلك تدابير مكافحة الفساد وتدعيم المؤسسات العامة. وسيتمثل أحد المجالات الجديدة ذات الأولوية في التركيز على تعزيز قدرة الدول على التخطيط الإنمائي وإدارة التنمية، بما في ذلكهيئة بيئة مؤاتية لتنمية القطاع الخاص. وسيركز البرنامج الفرعي أيضاً على تعزيز قدرات القطاع العام، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تحسين إدارة المالية العامة، والسياسات المتعلقة بالميزانية والاستثمار العام على الصعيدين الوطني والمحلي، وكذلك تنفيذ ممارسات الإدارة القائمة على النتائج في دورة السياسات العامة.

البرنامج الفرعي ٢

التكامل الإقليمي والتجارة

هدف المنظمة: تعزيز التعاون الإقليمي الفعال والتكامل بين الدول الأعضاء، بما في ذلك النهج الإقليمية لمواجهة التحديات في مجالات التجارة والصناعة والزراعة والأراضي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج في مجالات التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والتجارة الدولية والمفاوضات دعماً للتكامل الإقليمي	(أ) ارتفاع عدد البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تضع أو تنفذ سياسات أو برامج في سياق مناطق التجارة الحرة أو الاتحادات الجمركية على نطاق الجماعات الاقتصادية الإقليمية وفيما بينها

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة

مؤشرات الإنجاز

٢' ازدياد عدد المواقف المشتركة التي تعتمدها الدول الأعضاء أو تنفذها، بمساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مجال التجارة الدولية أو المفاوضات التجارية

(ب) تحسين القدرات على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي لتصميم سياسات وبرامج فعالة وتنفيذها في مجالات الأمن الغذائي والزراعة وإدارة الأراضي

١' ارتفاع عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تصمم أو تنفذ سياسات أو برامج تعالج المسائل المتعلقة بإدارة الأراضي نتيجة لأعمال البرنامج الفرعي

(ج) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على وضع سياسات وبرامج في مجالات التصنيع والبنى التحتية والطاقة والاستثمار

(ج) ارتفاع عدد البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تضع سياسات أو برامج في مجالات التصنيع، أو البنى التحتية، أو الطاقة، أو الاستثمار، نتيجة لما تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أعمال بحثية وأنشطة في مجال الدعوة

الاستراتيجية

١٢٦ - تقع المسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق شعبة التكامل الإقليمي والتجارة. وسيشدد البرنامج الفرعي على الدور المركزي للتكامل الإقليمي في التنمية الأفريقية من خلال تعزيز الصلة بين التجارة والصناعة والزراعة والأراضي والبنى التحتية والاستثمار، وتقديم الدعم للبلدان الأفريقية لتشجيع التجارة فيما بين البلدان الأفريقية والمشاركة بفعالية في التجارة الدولية. وسيكون محور تركيز البرنامج الفرعي على إجراء بحوث تحليلية في مجالات: (أ) التصنيع والبنى التحتية؛ و (ب) الاستثمار؛ و (ج) الأمن الغذائي والزراعة والأراضي؛ و (د) التجارة. وستركز البحوث على النهج الإقليمية لمواجهة التحديات في هذه المجالات وذلك من أجل تعزيز التكامل الإقليمي بوصفه استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

١٢٧ - وتساهم التجارة في تعزيز النمو الاقتصادي وتعجيله. إلا أن التجارة الدولية لأفريقيا والتجارة داخل هذه القارة تظلان متدنيان للغاية جراء ضعف البنى التحتية وبطء وتيرة التكامل الإقليمي. ولدعم البلدان الأفريقية في التصدي لتدني مستوى التجارة، سيركز البرنامج الفرعي على إجراء بحوث جديدة في مجال التجارة، بهدف إعداد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسياسات وتحديد الخيارات المتاحة في مجال التجارة الدولية والإقليمية والثنائية الأطراف، في سياق علاقات التجارة والاستثمار المتعددة الأطراف (منظمة التجارة العالمية)، وبين بلدان الشمال وبلدان الجنوب (من قبيل اتفاقات الشراكة الاقتصادية ومبادرة الولايات المتحدة الأمريكية المتعلقة بقانون النمو والفرص في أفريقيا)، وفيما بين بلدان الجنوب. وسيقوم البرنامج الفرعي على وجه التحديد بإعداد مجموعة من أدوات العمل والمبادئ التوجيهية القائمة على البحث بهدف تعزيز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية في سياق خطة عمل الدول الأعضاء لتشجيع التجارة فيما بين البلدان الأفريقية وإطار منطقة التجارة الحرة القارية وهيكلها وخريطة طريقها [التي وافق عليها وزراء الاتحاد الأفريقي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١]. أما عمل البرنامج الفرعي في مجال التجارة والذي سيجري تنفيذه من خلال المركز الأفريقي للسياسات التجارية، فسيشمل أيضاً إعداد ورقات مواقف بشأن السبل التي يمكن للبلدان الأفريقية أن تشرع بواسطتها في تنويع هياكلها الإنتاجية لتصنيع سلع تجارية ذات قيمة مضافة، وتعزيز قدرتها التنافسية. وسيقوم البرنامج الفرعي أيضاً بإعداد ورقات بحثية دعماً لما تبذله الدول الأعضاء من جهود لتحسين سياساتها التجارية وإدماج هذه السياسات في استراتيجياتها التجارية دون الإقليمية والإقليمية.

١٢٨ - ومع أن النمو المطرد أسهم إلى حد كبير في التحول الاقتصادي السريع الذي تشهده أجزاء أخرى من العالم، فإن أداء أفريقيا الجيد نسبياً في مجال النمو لم يشمل الجميع، إذ ما فتئ الملايين من الأفارقة يتخبطون في براثن الفقر لأسباب تعود بقدر كبير إلى عدم تنويع مصادر النمو، بما في ذلك استمرار الاعتماد المفرط على صادرات السلع الأولية. ولهذا الغاية، سيضطلع البرنامج الفرعي بأبحاث عن السبل التي يمكن لاقتصادات البلدان الأفريقية أن تنتقل بواسطتها من مستويات الدخل المنخفض الحالية إلى مستويات الدخل المتوسط، مسترشداً في ذلك بإطار خطة العمل من أجل تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا، ومبادرة تنمية الأعمال التجارية الزراعية والصناعات الزراعية في أفريقيا، والبرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا. وسيجري إعداد تقارير بحثية عن التصنيع، لا سيما بشأن كيفية إضافة قيمة جد عالية إلى معين أفريقيا الهائل من الموارد الطبيعية والزراعية. وعلاوة على ذلك، سيجري البرنامج الفرعي أعمالاً تحليلية دعماً للدول الأعضاء في تنفيذ برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، لا سيما في مجالات تيسير التجارة والنقل، بما في ذلك الطرق الرئيسية

العابرة لأفريقيا، والطاقة النظيفة والمتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة، وتمويل الهياكل الأساسية للطاقة.

١٢٩ - وسيضطلع البرنامج الفرعي، إدراكاً منه لأهمية سياسات الاستثمار القوية والفعالة في أفريقيا، بالأبحاث والأعمال التحليلية دعماً للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في صياغة سياسات الاستثمار ذات الصلة بالنمو المستدام وتصميمها. وسيجري الاضطلاع بهذه الأعمال التحليلية بهدف تحديد أطر السياسات التي ستدعم البلدان في تعزيز الاستثمارات في جميع قطاعات اقتصادات الدول الأعضاء. وسيولي البرنامج الفرعي اهتماماً خاصاً للمسائل المتعلقة باتفاقات الاستثمار الثنائية، وذلك إقراراً منه بالصلة الوثيقة بين الاستثمار وسياسات الانتفاع من الموارد الطبيعية والروابط الوثيقة بين الاستثمار ومسائل التجارة والوصول إلى الأسواق. وسيسعى البرنامج الفرعي إلى تعزيز فهم الدول الأعضاء للطريقة التي تعمل بها التجارة فعلياً في هذه الحقبة التي تتميز بسلاسل الإمداد/القيمة الإقليمية والعالمية، والدور البالغ الأهمية لسياسات الاستثمار.

١٣٠ - وسيضطلع البرنامج الفرعي أيضاً بالبحوث والأعمال التحليلية لدعم الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في جهودها الرامية إلى الشروع في إجراء التحويل الهيكلي للزراعة والاقتصادات الريفية في سياق التعاون والتكامل على الصعيد الإقليمي. وسينصب التركيز الرئيسي على الزراعة المتكيفة مع تقلبات المناخ، والأراضي والمياه والغابات، والروابط بين المناطق الحضرية والريفية، والمستوطنات البشرية، والنمو المستدام بيئياً، والحد من مخاطر الكوارث. وسيُضطلع بالأعمال التحليلية استجابة لتحديات التنمية المستدامة في أفريقيا التي حُدِّدت في الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي/الشراكة الجديدة، وكذلك في نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية المتعلقة بالتنمية المستدامة، مثل الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وخطة جوهانسبرغ التنفيذية، ومنتدى التنمية الأفريقية لعام ٢٠١٠، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢.

١٣١ - سيسهم البرنامج الفرعي في رصد وتقييم التقدم المحرز في مجالي الأمن الغذائي والتنمية المستدامة دعماً لتنفيذ النتائج ذات الصلة لمؤتمرات القمة والمؤتمرات الرئيسية المتعلقة بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة. وسيسعى البرنامج الفرعي إلى إقامة شراكات مع الإدارات القائمة داخل الأمانة العامة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأغذية العالمي،

ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، وأمانات مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وكذلك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المعنية، وذلك بهدف تعزيز الاستثمار في مجال الزراعة وزيادة الإنتاج الزراعي والإنتاجية بغرض تحقيق الأمن الغذائي.

١٣٢ - وتضطلع الأراضي بدور هام في النهوض بالأنشطة الاقتصادية في أفريقيا، ولا سيما في مجال الزراعة. ولهذا السبب، أنشأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي برنامج المبادرة المتعلقة بالأراضي. وبالتالي، سيضطلع البرنامج الفرعي بأعمال بحثية ومعارية وتحليلية دعماً لذلك البرنامج. وسيعمل البرنامج الفرعي أيضاً، بالتعاون الوثيق مع الهيئات الإقليمية، على تشجيع النهج القارية ودون الإقليمية لمواجهة التحديات المتعلقة بنظم حيازة الأراضي.

البرنامج الفرعي ٣ الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية لأفريقيا

هدف المنظمة: التشجيع على اعتماد وتنفيذ مبادرات جديدة في مجالات إدارة الموارد الطبيعية وتغير المناخ والتكنولوجيات الجديدة بهدف دعم النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) '١' ارتفاع عدد المبادرات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية التي تسخر التكنولوجيات والابتكارات الجديدة لأغراض التنمية نتيجة لما تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أعمال بحثية وأنشطة في مجال الدعوة	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تعزيز التكنولوجيات والابتكارات الجديدة وتسخيرها لأغراض التنمية
'٢' ارتفاع عدد مؤسسات وشبكات المبتكرين والمخترعين التي تدعمها الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية نتيجة لما تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أعمال بحثية وأنشطة في مجال الدعوة	(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على صياغة وتنفيذ إصلاحات سياسية لتحقيق التحول المراعي للبيئة وتحقق استفادة أكبر من القطاعات الحيوية نتيجة لما تضطلع به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أعمال بحثية وأنشطة في مجال الدعوة

٢' ارتفاع عدد البلدان التي تعتمد سياسات
أو أطراً تنظيمية لإدارة الموارد المعدنية بما يتسق مع
الرؤية الأفريقية في مجال التعدين

(ج) تحسين قدرة الدول الأعضاء والهيئات الحكومية
الدولية على إدراج التخطيط لمواجهة تغير المناخ ضمن
السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية
(ج) ارتفاع عدد الدول الأعضاء التي أدرجت تغير المناخ
في الأطر والسياسات الإنمائية باستخدام ما تظطلع
به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أعمال بحثية
واستشارية

الاستراتيجية

١٣٣ - تقع المسؤولية عن تنفيذ البرنامج الفرعي ٣ على عاتق شعبة المبادرات الخاصة.
وتستند استراتيجية تنفيذ الأنشطة إلى الإقرار بأن الاكتشافات الجديدة في مجال العلوم
والتكنولوجيا والابتكار تتسم بأهمية أساسية لتحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي للبلدان
الأفريقية. وسيجري البرنامج الفرعي بحثاً وأعمالاً تحليلية لدعم الدول الأعضاء في تشجيع
استخدام الابتكارات والنظم التكنولوجية كمحرك للنمو الاقتصادي. وسيجري
إعداد ورقات سياسات بشأن مساعدة الدول الأعضاء على التخفيف من حدة آثار تغير
المناخ وإدارتها.

١٣٤ - وتشمل هذه النظم التكنولوجية التكنولوجيات المتنقلة التي أثبتت القدرة على
الابتكار في مواجهة التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وسيواصل البرنامج الفرعي
دعم استراتيجيات مراعية للاعتبارات الجنسانية من أجل بناء ودعم الاقتصاد الرقمي الأفريقي
وإيجاد بيئة مؤاتية للاقتصاد القائم على المعرفة عن طريق البحوث المستندة إلى الأدلة التي
تساعد البلدان الأفريقية على صياغة وتنفيذ وتقييم السياسات والاستراتيجيات في مجالات
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلم والتكنولوجيا. وفي إطار أولويات الشراكة الجديدة
من أجل تنمية أفريقيا، سيعزز البرنامج الفرعي إدماج التكنولوجيا والابتكارات في السياسات
والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية.

١٣٥ - وسيركز البرنامج الفرعي أيضاً على البحوث والأعمال التحليلية المتعلقة بتنمية
الموارد المعدنية. وفي هذا الصدد، سيدعم المركز الأفريقي لتطوير المعادن تنفيذ الرؤية الأفريقية
في مجال التعدين لتمكين القارة من الاستفادة بقدر أكبر من قطاع التعدين لا سيما عن طريق
(أ) إدماج التعدين في السياسات الصناعية والتجارية؛ و (ب) كفالة إسهام التعدين في تحسين

التنمية المحلية؛ و (ج) كفالة قدرة البلدان على التفاوض لإبرام عقود تدر نصيباً عادلاً من ريع الموارد الطبيعية. وتتيح هذه الرؤية التي أقرّها مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير ٢٠٠٩، الإطار التوجيهي لتنمية الموارد المعدنية الأفريقية في الأجل الطويل.

١٣٦ - وسعياً لدعم البلدان الأفريقية في جهودها الرامية إلى تحسين رفاه البشر والعدالة الاجتماعية مع الحد في الوقت نفسه من المخاطر البيئية وحالات الندرة الإيكولوجية، سيضطلع البرنامج الفرعي ببحوث وسيجري تحليلات في مجال السياسات تتعلق بالاقتصاد الأخضر والموارد الطبيعية. وفي هذا الصدد، سيضطلع البرنامج الفرعي بأعمال تحليلية ومعارية عن تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع، والنهوض بالابتكارات مع العمل في الوقت نفسه على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة في مجالات الزراعة ومصائد الأسماك والغابات والطاقة المتجددة. وتخضع أنشطة البرنامج الفرعي المتعلقة بالاقتصاد الأخضر لتأثير نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢. وسيقوم البرنامج الفرعي بإعداد ورقات سياسات لدعم ما تبذله البلدان الأفريقية من جهود للمضي قدماً نحو تحقيق اقتصاد أخضر وسيجري تقييماً لتأثير استخدام التكنولوجيا الخضراء.

١٣٧ - وأفريقيا أقل من يسهم في المجمع العالمي لغازات الاحتباس الحراري ولكنها تتكبد أضراراً غير متناسبة بسبب ما يترتب على تغير المناخ من آثار. ويسعى البرنامج الفرعي في عمله، من خلال المركز الأفريقي للسياسات المناخية، إلى مساعدة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على سد ثغرات عديدة في مجالات من قبيل نقل التكنولوجيا والتكيف والتخفيف من الآثار. وسيضطلع المركز بالأعمال البحثية والمعارية لإيجاد توازن بين التنمية والحد من أثر تغير المناخ على التنمية. وسيواصل المركز الأفريقي للسياسات المناخية تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على المشاركة بمزيد من الفعالية في المفاوضات الدولية المتعلقة بالمناخ، ولا سيما من خلال وضع اتفاق شامل وعادل بشأن المناخ لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٢ من أجل الاستفادة من النظام الناشئ لتجارة الكربون، والتكيف مع تغير المناخ، وتمويل إجراءات تخفيف آثاره. وسيحقق ذلك من خلال مجالات العمل الرئيسية الثلاثة التالية: (أ) توليد المعارف وتبادلها وربطها شبكياً؛ و (ب) أنشطة الدعوة وبناء توافق الآراء؛ و (ج) تقديم الخدمات الاستشارية والتعاون التقني.

البرنامج الفرعي ٤

الإحصاءات

هدف المنظمة: تعزيز إنتاج إحصاءات جيدة النوعية واستخدامها في صياغة سياسات تستند إلى الأدلة وفي تنفيذ البرامج ورصدها وتبعية التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها على الصعيدين الوطني والدولي

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج ونشر (أ) '١' ارتفاع عدد البلدان التي تصمم وتنفيذ الصيغة الحالية للاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات إحصاءات جيدة النوعية دعماً لجهودها الإنمائية	
'٢' ارتفاع عدد البلدان التي حققت ٣٠ أو أكثر من الأهداف الإنمائية للألفية والتي لديها ثلاث نقاط قياس على الأقل منذ عام ١٩٩٠	
(ب) زيادة توافر إحصاءات منسقة وقابلة للمقارنة (ب) ارتفاع عدد البلدان التي أدرجت عنها مجموعة قابلة دعماً لجهود التنمية الوطنية والإقليمية والدولية للمقارنة من بيانات نظام الحسابات القومية في قاعدة البيانات الإحصائية الأفريقية	

الاستراتيجية

١٣٨ - تقع المسؤولية عن تنفيذ هذا البرنامج الفرعي على عاتق المركز الأفريقي للإحصاءات. وسيسعى البرنامج الفرعي جاهداً، من خلال رفع مستوى استخدام التكنولوجيا الحديثة، إلى زيادة القدرات الإحصائية للبلدان الأفريقية على جمع وتبويب واستخدام إحصاءات جيدة النوعية وقابلة للمقارنة ومنسقة بغية: (أ) رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية المحددة، بما فيها الأهداف المتفق عليها دولياً، من قبيل الأهداف الإنمائية للألفية و (ب) دعم التكامل الإقليمي، بما في ذلك تنسيق أساليب التعدادات والدراسات الاستقصائية والحسابات القومية والتصنيفات الاقتصادية ومؤشرات التنمية، أمثالاً للمنهجيات الدولية، مثل نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨. وسيقدم البرنامج الفرعي في المقام الأول الدعم الكافي للبلدان في جهودها الرامية إلى تحسين عملياتها الإحصائية، بما في ذلك إجراء عمليات التعداد السكاني والدراسات الاستقصائية وإتاحة منتجات البيانات والمعلومات للمستخدمين على وجه السرعة. وسيؤلى اهتمام خاص لتحقيق الكفاءة في استخدام البيانات الإدارية مثل التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، التي تعدّ ضرورية لإعداد الإحصاءات المصنفة بحسب نوع الجنس والمراعية للاعتبارات الجنسانية، وإجراءات تقديم الخدمات القائمة على الأدلة، والرصد والإبلاغ عن التقدم المحرز نحو تحقيق

الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وسيواصل البرنامج الفرعي الاضطلاع بدور رائد في تنفيذ الإطار الاستراتيجي الإقليمي المرجعي لبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا، الذي صُمم لتحسين النظم الإحصائية الوطنية؛ وفي مساعدة البلدان على تصميم واعتماد وتنفيذ استراتيجياتها الوطنية لتطوير الإحصاءات. وسيواصل البرنامج الفرعي أيضاً أداء دوره في تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاءات الذي صمّمته مفوضية الاتحاد الأفريقي، واستراتيجية مواءمة الإحصاءات في أفريقيا [وهو مشروع مشترك بين مصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا] التي تؤكد على إعداد إحصاءات قابلة للمقارنة من أجل تحقيق التكامل الإقليمي. وستُجمع البيانات الإحصائية ذات الجودة المحسّنة والقابلة للمقارنة باستمرار لملء قاعدة البيانات الإحصائية للجنة الاقتصادية لأفريقيا بوصفها المصدر المرجعي للبيانات الإحصائية للاسترشاد بها في اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة بشأن أفريقيا. وللقيام بذلك، سيعمل البرنامج الفرعي مع المكاتب الإحصائية الوطنية لتنفيذ الممارسات الحديثة في مجال جمع البيانات باستخدام أجهزة محمولة وغيرها من الأدوات والمنهجيات التي تستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة.

١٣٩ - وستشمل الاستراتيجية: (أ) الأعمال المنهجية الدقيقة التي ستؤدي إلى إنتاج الأدلة والكتيبات والمبادئ التوجيهية؛ و (ب) تنفيذ المشاريع الميدانية؛ و (ج) تنظيم حملات دعائية للتصدي للمسائل المؤسسية المتعلقة بتطوير الإحصاءات وتصميم الاستراتيجيات الوطنية في هذا الصدد؛ و (د) نشر المعلومات والتجارب وأفضل الممارسات؛ و (هـ) تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء ومؤسساتها. وفي هذا السياق، سيتم التركيز بوجه خاص على وضع أدلة بشأن إنتاج إحصاءات مواءمة ودعم الأفرقة العاملة الإحصائية المعنية بمسائل (أ) مواءمة إحصاءات الأسعار؛ و (ب) إحصاءات الحسابات القومية؛ و (ج) التجارة والمالية العامة؛ و (د) تطوير البيانات في بلدان تُطبّق فيها مشاريع تجريبية؛ و (هـ) تعهد قواعد البيانات؛ و (و) أنشطة الدعوة؛ و (ز) تعميم مراعاة المنظور الجنساني؛ و (ح) بناء المؤسسات. وسيقوم البرنامج الفرعي بتنسيق عمله مع مؤسسات الأمم المتحدة مثل شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، والمنظمات الدولية المعنية. وسيروّج البرنامج الفرعي لمواءمة الإحصاءات والتعاون في المجال الإحصائي من خلال اجتماعات اللجنة الإحصائية لأفريقيا. وسيقوم أيضاً بتعزيز وتوسيع شراكاته مع البرامج الفرعية الأخرى التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا والمعنية بجمع البيانات والمنهجيات الإحصائية لأغراض أعمالها التحليلية ومنشوراتها الرئيسية. وسينصب الاهتمام على المسائل المستجدة والشاملة، لا سيما: (أ) العمل مع البرنامج الفرعي

المعني بالشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية في أنشطة إعداد الإحصاءات الجنسانية كجزء من الاستراتيجية الهادفة إلى زيادة التقارير المبنية على الأدلة والمتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ و (ب) العمل مع البرنامج الفرعي المعني بسياسات الاقتصاد الكلي لرصد التقدم المحرز في أفريقيا نحو تحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً والمبادرات الخاصة لأقل البلدان نمواً؛ و (ج) العمل مع البرنامج الفرعي المعني بالابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية لأفريقيا في التصدي للتحديات التي يطرحها تغير المناخ.

البرنامج الفرعي ٥ تنمية القدرات

هدف المنظمة: تعزيز كفاءة الاستخدام الفعال لبحوث السياسة العامة التي تعدها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الدول الأعضاء ودعم الحكومات والمؤسسات الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في بناء قدرات صانعي سياساتها وتعزيزها

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) ارتفاع عدد المشاريع أو البرامج المنجزة بمساعدة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في سياق تنفيذ أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا	(أ) تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على تسريع تنفيذ أولويات أجهزته ومؤسساته
(ب) ارتفاع عدد الدول الأعضاء والمؤسسات الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تستخدم ما تعده اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من بحوث لصوغ السياسات وتنفيذها	(ب) تعزيز قدرة المؤسسات الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء على اتباع سياسات سليمة للنهوض بخطة التنمية لأفريقيا

الاستراتيجية

١٤٠ - تقع المسؤولية عن تنفيذ البرنامج الفرعي ٥ على عاتق شعبة تنمية القدرات. ويتولى البرنامج الفرعي كفاءة استخدام الاستنتاجات الرئيسية للأعمال البحثية والتحليلية التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من جانب الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الأفريقية في صوغ سياسات سليمة وتنفيذها. وفي هذا الصدد، سيقدم البرنامج الفرعي خدمات استشارية في مجال السياسات للمؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية، وسيساعدها في صوغ الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع. وستشمل مجالات التركيز ذات الأولوية تعزيز التصنيع، وتصميم التكامل الإقليمي وتنفيذه، والتجارة،

والزراعة، والبنى التحتية، والشؤون الجنسانية، والمسائل الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك العلوم والتكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسياسات الاقتصاد الكلي، وتخطيط التنمية وإدارة الموارد الطبيعية. ويتم التأكيد على نشر أفضل الممارسات الإقليمية والدولية في إدارة القطاع العام لمساعدة البلدان الأفريقية على تحسين فعالية قطاعها العام وكفاءته. وبالإضافة إلى ذلك، سيقدم البرنامج الفرعي الدعم إلى الدول الأعضاء من أجل إعداد مواقف واستراتيجيات تفاوضية مشتركة في العمليات الإقليمية والعالمية، وتعزيز مشاركتها الكاملة في المحافل ذات الصلة.

١٤١ - وسيؤجّه هذا البرنامج الفرعي نحو تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي وهيئاته، بما فيها مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، والجماعات الاقتصادية الإقليمية على ترسيخ جدول أعمال الاتحاد الأفريقي لتحقيق التكامل على مستوى القارة والدفع به قدماً. وستركز هذه الاستراتيجية أيضاً على تعزيز قدرات البلدان الأفريقية ومنظماتها الإنمائية لصوغ السياسات والبرامج المناسبة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وسيضطلع البرنامج الفرعي أيضاً، بالتعاون مع المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ببرامج وأنشطة بالاشتراك مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وسيقوم البرنامج الفرعي برفع مستوى مساهمته للدول الأعضاء في تنفيذ الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ولا سيما في بناء وتعهد قاعدة بيانات موثوق بها تضم المعلومات ذات الصلة وكذلك دعم هيكل حوكمة الاتحاد الأفريقي.

١٤٢ - وسيتولى البرنامج الفرعي تنسيق المواءمة والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة العاملة في أفريقيا عن طريق الاجتماعات التشاورية الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة التي تعقدها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامجه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وسيساعد البرنامج الفرعي اللجنة في تنسيق وعقد اجتماعات الآلية التنسيقية الإقليمية لوكالات الاتحاد الأفريقي العاملة دعماً للاتحاد الأفريقي وبرنامجه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتعتبر الآلية التنسيقية الإقليمية، التي تشترك مفوضية الاتحاد الأفريقي في رئاستها وعقد اجتماعاتها، الوسيلة الرئيسية التي يدعم البرنامج الفرعي من خلالها تنمية القدرات في القارة.

١٤٣ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن البرنامج الفرعي، إدراكاً منه بأن التنفيذ الناجح لمبادرات الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا شرط أساسي لتقدم أفريقيا، يقدم أيضاً الدعم التقني المباشر لكل من المجالات ذات الأولوية في الشراكة الجديدة، وكذلك عملية الآلية

الأفريقية لاستعراض الأقران، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران والبلدان المشاركة فيها. وسيسهم البرنامج الفرعي في الترويج لنموذج حوكمة يعزز النهوض الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا. ويعزز هذا النهج الريادي روح الملكية والقيادة والمساءلة المتبادلة للأفارقة في ما يتعلق بالممارسات الإنمائية في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم البرنامج الفرعي برفع مستوى مساعدته للدول الأعضاء في تنفيذ الآلية، ولا سيما في بناء وتعهد قاعدة بيانات موثوق بها تضم المعلومات المهمة، فضلاً عن تقديم الدعم لهيكل حوكمة الاتحاد الأفريقي.

١٤٤ - وسيستجيب البرنامج الفرعي أيضاً، حسب الطلب، للمطالب المستهدفة في مجال تنمية القدرات للبلدان الأفريقية والجماعات الاقتصادية الإقليمية. وسيحقق ذلك من خلال تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية لتعزيز القدرات التقنية والبشرية والمؤسسية للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية. وستركز تنمية القدرات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي على الأولويات الاستراتيجية الرئيسية التالية: التحليل الاقتصادي الكلي، والتصنيع، وتخطيط التنمية، وإدارة الموارد الطبيعية.

البرنامج الفرعي ٦

الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية

هدف المنظمة: الترويج لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق إعلان ومنهاج عمل بيجين

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) زيادة عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي أبلغت عن إحراز تقدم في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال إعلان ومنهاج عمل بيجين	(أ) زيادة قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وتقديم التقارير بشأنها، ومعالجة القضايا الناشئة التي تؤثر على المرأة
(ب) ارتفاع عدد الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية التي استفادت من تطبيق المعرفة المتولدة من خلال المؤشر الأفريقي للمساواة الجنسانية والإنمائية، والإحصاءات الجنسانية، ونماذج الاقتصاد الكلي المراعية للشواغل الجنسانية، ومرصد حقوق المرأة الأفريقية، والشبكة الإلكترونية للآليات الجنسانية الوطنية من أجل تعميم مراعاة الشواغل الجنسانية	(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية على تعميم مراعاة الشواغل الجنسانية في السياسات والبرامج الوطنية

الاستراتيجية

١٤٥ - تقع مسؤولية تنفيذ البرنامج الفرعي ٦ على عاتق المركز الأفريقي للشؤون الجنسانية. ولا يزال انعدام المساواة بين الجنسين واستمرار التفاوت بينهما من التحديات الكبرى التي تعوق عملية التنمية في أفريقيا. ولا تزال العوائق الاجتماعية - الثقافية النظامية تحد من قدرة الدول الأعضاء على إجراء تغييرات تشريعية وسياساتية ومؤسسية تساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

١٤٦ - وعلى الصعيد الداخلي، ستستفيد الاستراتيجية من المكاسب السابقة التي تحققت في فترات السنتين الماضية، حيث أقيمت الروابط وأوجه التآزر بين جميع البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، وستسترشد بتوصيات منتدى التنمية الأفريقي لعام ٢٠٠٨ بشأن إنهاء العنف ضد المرأة. وسيتيح التقييم الجنساني الذي أجري في إطار اللجنة في عام ٢٠١١ منافذ يمكن من خلالها تعزيز قدرة الشعب والمكاتب دون الإقليمية على تقديم نتائج أفضل إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بالمساواة الجنسانية والإنمائية ضمن قطاعات مختلفة. وسيعزز أيضا التعاون بين البرنامج الفرعي والأشخاص المعنيين بتنسيق الشؤون الجنسانية التابعين للجنة داخل الشعب والمكاتب دون الإقليمية، وسيكثف الجهود المبذولة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع البرامج الفرعية للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

١٤٧ - وستُعزز الشراكة مع المركز الأفريقي للإحصاءات من أجل توسيع نطاق الأعمال المتعلقة بالإحصاءات الجنسانية باعتبار ذلك استراتيجية لدعم إعداد التقارير المبنية على الأدلة وتحديد أثر البرامج على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيعمل البرنامج الفرعي أيضا بشكل وثيق مع شعبة التكامل الإقليمي والتجارة، ومع المركز الأفريقي للسياسات المناخية، لمعالجة الأبعاد الجنسانية لتغير المناخ. وسيواصل البرنامج الفرعي تعزيز تعاونه مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، ومصرف التنمية الأفريقي، ومؤسسات الأمم المتحدة من خلال آليات التشاور الإقليمية. وسيُسخر البرنامج الفرعي العلاقات القوية مع الشركاء الإنمائيين ومنظمات المجتمع المدني وشبكاته لدعم تنفيذ أنشطته. وسيعزز أيضا أنشطته المشتركة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

١٤٨ - وأخيرا، ستشمل استراتيجية التنفيذ الشبكة الإلكترونية للآليات الجنسانية الوطنية، ومرصد حقوق المرأة الأفريقية والمنتديات الأخرى لتبادل المعرفة، التي ستستخدم لتعزيز التواصل مع الدول الأعضاء. وسيعزز ذلك أيضا الجهود المبذولة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتيسير تبادل المعلومات وأفضل الممارسات.

البرنامج الفرعي ٧

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

العنصر ٢

الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا

هدف المنظمة: تعزيز القدرة على صياغة الخطط والسياسات القائمة على الأدلة دعماً للتحول الاقتصادي والاجتماعي في منطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) ارتفاع عدد الموجزات القطرية التي تم إعدادها أو تحديثها باستخدام بيانات إحصائية جيدة النوعية قدمتها الدول الأعضاء في أوانها	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج ونشر إحصاءات وتحليلات سياسية جيدة النوعية مقدمة في أوانها دعماً للأولويات الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية
(ب) ارتفاع عدد المبادرات الإقليمية التي يضعها أو ينفذها اتحاد المغرب العربي وغيره من الجهات المعنية دون الإقليمية بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	(ب) تعزيز قدرة اتحاد المغرب العربي وغيره من الجهات المعنية دون الإقليمية على التعجيل بوضع المبادرات دون الإقليمية أو تنفيذها

الاستراتيجية

١٤٩ - يتولى تنفيذ العنصر ١ من البرنامج الفرعي ٧ المكتب دون الإقليمي لشمال أفريقيا، الذي يغطي الدول الأعضاء السبع التالية: تونس والجزائر والسودان وليبيا ومصر والمغرب وموريتانيا. ويغطي المكتب اتحاد المغرب العربي باعتباره الجماعة الاقتصادية الإقليمية الرئيسية، ويساهم مع البرامج الفرعية الأخرى في مساعدة جماعة دول الساحل والصحراء وإلى حد ما السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. وسيعمل هذا العنصر عن كثب مع المركز الأفريقي للإحصاءات في استخدام التكنولوجيات الحديثة لجمع إحصاءات تتسم بالجودة والاتساق وقابلية المقارنة تتعلق بمنطقة شمال أفريقيا دون الإقليمية وتصنيف هذه الإحصاءات واستخدامها. وسيقوم العنصر، بالتعاون الوثيق مع المكاتب الإحصائية الوطنية، بجمع طائفة واسعة من الإحصاءات عن المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك البيانات المتعلقة برصد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتعدادات، والدراسات الاستقصائية، والحسابات القومية، والتصنيفات الاقتصادية، ومؤشرات التنمية. وسيعمل العنصر مع المركز الأفريقي للإحصاءات على توفير الدعم الكافي للدول الأعضاء في المنطقة

دون الإقليمية في جهودها الرامية إلى تحسين عملياتها الإحصائية، بما في ذلك إجراء التعدادات والدراسات الاستقصائية وإتاحة منتجات البيانات والمعلومات للمستعملين على وجه السرعة.

١٥٠ - وسيركز العنصر ١ من البرنامج الفرعي ٧ أيضا على إصدار الموجزات القطرية بانتظام. وستشمل هذه الموجزات البحوث والتحليلات والتنبؤات والمؤشرات والاتجاهات المتعلقة بطائفة من الإحصاءات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالنواتج والتجارة والزراعة والاقتصاد الكلي والمتغيرات النقدية والمالية وتحويلات الأموال وغيرها من المتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية. وتهدف الموجزات إلى توفير المشورة في مجال السياسات، دعما لخطة التنمية للدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية.

١٥١ - وفي إطار هذا البرنامج الفرعي، سيقوم المكتب دون الإقليمي بإنشاء وتعهّد مستودع دون إقليمي للمعلومات الإحصائية للاستفادة منه في مصرف البيانات المشترك التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا ولدعم جميع الاحتياجات التحليلية والبحثية للجنة.

١٥٢ - وستكون المبادرات الخاصة بالمنطقة دون الإقليمية مجالا آخر من مجالات تركيز هذا العنصر. وستقدم المساعدة إلى اتحاد المغرب العربي لتنفيذ خريطة الطريق التي تسعى إلى إقامة مغرب أكثر تكاملا، وتشمل سياسات أساسية لتحقيق التكامل الإقليمي. وسيتم التركيز أيضا على بناء وصيانة شبكات المعرفة والمعلومات الكفيلة بتسخير أفضل الممارسات والدروس المستخلصة في أماكن أخرى وداخل المنطقة وتعميمها على الدول الأعضاء ومنظمتها، لا سيما عن طريق الاستعانة بشبكات الممارسين. وستشمل استراتيجية التنفيذ برامج وأنشطة لمعالجة تحديات التنمية التي تخص شمال أفريقيا تحديدا. ولتحقيق هذه الأهداف، سيواصل المكتب دون الإقليمي عمله في شراكات وثيقة مع وكالات الأمم المتحدة (على الصعيدين الوطني والإقليمي) ومع غيرها من الشركاء الإنمائيين العاملين في المنطقة دون الإقليمية بهدف زيادة فعالية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والمساهمات التي تقدمها.

١٥٣ - وسيتعاون المكتب دون الإقليمي تعاونًا وثيقًا مع الجهات المعنية الأخرى، ومن بينها القطاع الخاص والجامعات ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك مع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية. ولكفالة الجودة العالية وإدامتها في الخدمات التي يقدمها هذا المكتب دون الإقليمي، فإنه سيعمل على كفالة استخدام أدوات تقييم الأثر، ومنها الاستبيانات، بشكل منهجي في جميع أنشطة المكتب.

العنصر ٢

الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا

هدف المنظمة: تعزيز القدرة على صياغة الخطط والسياسات القائمة على الأدلة دعماً للتحويل الاقتصادي والاجتماعي في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) ارتفاع عدد الموجزات القطرية التي تم إعدادها أو تحديثها باستخدام بيانات إحصائية جيدة النوعية قدمتها الدول الأعضاء في أواخرها	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج ونشر إحصاءات جيدة النوعية تصدر في أواخرها دعماً للأولويات الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية
(ب) ارتفاع عدد المبادرات المتفق عليها على الصعيد الإقليمي التي نفذها كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لأفريقيا	(ب) تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لأفريقيا تسريع تنفيذ المبادرات دون الإقليمية
لغرب أفريقيا بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	

الاستراتيجية

١٥٤ - سيتولى تنفيذ العنصر ٢ من البرنامج الفرعي ٧ المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، الذي يغطي البلدان الخمسة عشر التالية: بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والرأس الأخضر، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وليبيريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا. وسيعمل العنصر عن كثب مع المركز الأفريقي للإحصاءات في استخدام التكنولوجيات الحديثة لجمع إحصاءات تتسم بالجودة والاتساق وقابلية المقارنة في ما يتصل بمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية وتصنيف هذه الإحصاءات واستخدامها. وسيقوم العنصر، بالتعاون الوثيق مع الوكالات الإحصائية الوطنية، بجمع طائفة واسعة من الإحصاءات للمنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك البيانات المتعلقة برصد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتعدادات والدراسات الاستقصائية، والحسابات القومية، والتصنيفات الاقتصادية، ومؤشرات التنمية. وسيعمل العنصر مع المركز الأفريقي للإحصاءات على توفير الدعم الكافي للدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية في جهودها الرامية إلى تحسين عملياتها الإحصائية، بما في ذلك إجراء التعدادات والدراسات الاستقصائية وإتاحة منتجات البيانات والمعلومات للمستعملين على وجه السرعة.

١٥٥ - وسيركز العنصر ٢ من البرنامج الفرعي ٧ أيضا على إعداد الموجزات القطرية. وستشمل هذه الموجزات البحوث والتحليلات والتنبؤات والمؤشرات والاتجاهات فيما يتعلق بطائفة من الإحصاءات المتصلة بالنتائج والتجارة والزراعة والاقتصاد الكلي والمتغيرات النقدية والمالية، وتحويالات الأموال، وغيرها من المتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية. ومن المتوخى أن تفرز هذه الموجزات المشورة في مجال السياسات، دعما لخطة التنمية للدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية.

١٥٦ - وفي إطار هذا البرنامج الفرعي، سيقوم المكتب دون الإقليمي بإنشاء وتعهّد مستودع للمعلومات الإحصائية على الصعيد دون الإقليمي للاستفادة منها في مصرف البيانات المشترك التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا ودعم جميع الاحتياجات التحليلية والبحثية للجنة.

١٥٧ - وستكون المبادرات الخاصة بالمنطقة دون الإقليمية مجالا آخر من مجالات تركيز هذا العنصر من البرنامج الفرعي. وسيقوم المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا، بالتعاون مع المؤسسات البحثية في الدول الأعضاء، بإجراء البحوث القائمة على الأدلة من أجل تقديم الدعم للدول الأعضاء في صياغة سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وتنفيذها واستعراضها. وسيعزز هذا العنصر أيضا الحوار المتعلق بالسياسات بين الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية. وسيتيح هذا الحوار السياسي لمقرري السياسات منبرا للمناقشة وتبادل الآراء بشأن المسائل المشتركة بين بلدان المنطقة دون الإقليمية، مثل تغير المناخ، والهجرة الدولية، والتجارة والهياكل الأساسية. وسيقوم المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا أيضا بتعزيز شراكته وتعاونه مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، ومؤسسات الأمم المتحدة العاملة على الصعيدين القطري والإقليمي.

العنصر ٣

الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا

هدف المنظمة: تعزيز القدرة على صياغة الخطط والسياسات القائمة على الأدلة دعماً للتحويل الاقتصادي والاجتماعي في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج ونشر (أ) ارتفاع عدد الموجزات القطرية التي تم إعدادها أو إحصاءات جيدة النوعية تصدر في أوانها دعماً لتحديثها باستخدام بيانات إحصائية جيدة النوعية للأولويات الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية	قدمتها الدول الأعضاء في أوانها
(ب) تعزيز قدرة الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تسريع تنفيذ المبادرات دون الإقليمية	(ب) زيادة عدد المبادرات المتفق عليها على الصعيد الإقليمي التي نفذتها الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاستراتيجية

١٥٨ - سيتولى تنفيذ العنصر ٣ من البرنامج الفرعي ٧ المكتب دون الإقليمي لوسط أفريقيا، والذي يغطي البلدان السبعة التالية: تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وسان تومي وبرينسيبي، وغابون، وغينيا الاستوائية، والكاميرون والكونغو. وبفضل التعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، تمتد أنشطة المكتب لتشمل البلدان التالية: أنغولا، وبوروندي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيعمل العنصر عن كثب مع المركز الأفريقي للإحصاءات والوكالات الإحصائية الوطنية في استخدام التكنولوجيات الحديثة لجمع طائفة واسعة من الإحصاءات التي تتسم بالجودة والاتساق وقابلية المقارنة في ما يتصل بمنطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية وتصنيف هذه الإحصاءات واستخدامها، بما في ذلك بيانات عن رصد التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، والتعدادات، والدراسات الاستقصائية، والحسابات القومية، والتصنيفات الاقتصادية، ومؤشرات التنمية. وسيقوم العنصر بتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية في جهودها الرامية إلى تحسين عملياتها الإحصائية، بما في ذلك إجراء التعدادات والدراسات الاستقصائية وإتاحة منتجات البيانات والمعلومات للمستعملين على وجه السرعة، وذلك بالتعاون الوثيق مع المركز الأفريقي للإحصاءات.

١٥٩ - وسيركز العنصر ٣ من البرنامج الفرعي ٧ أيضا على إعداد الموجزات القطرية والموجزات دون الإقليمية. وستشمل هذه الموجزات البحوث والتحليلات والتنبؤات والمؤشرات والاتجاهات فيما يتعلق بطائفة من الإحصاءات المتصلة بالناتج، والتجارة، والزراعة، والاقتصاد الكلي، والمتغيرات النقدية والمالية، وتحويلات الأموال وغيرها من المتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية. ومن المتوخى أن تفرز هذه الموجزات المشورة في مجال السياسات، دعما لخطة التنمية للدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية.

١٦٠ - وفي إطار هذا البرنامج الفرعي، سيقوم المكتب دون الإقليمي بإنشاء وتعهّد مستودع للمعلومات الإحصائية على الصعيد دون الإقليمي للاستفادة منه في مصرف البيانات المشترك ولدعم جميع الاحتياجات التحليلية والبحثية للجنة.

١٦١ - وستكون المبادرات الخاصة بالمنطقة دون الإقليمية مجالا آخر من مجالات تركيز هذا العنصر من البرنامج الفرعي. وفي هذا السياق، سيشرع العنصر في الاضطلاع بالعمل المعياري والتحليلي بهدف استكمال الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية للنهوض بالتحول الاجتماعي - الاقتصادي وتحقيق التكامل في وسط أفريقيا. وسيقدم العنصر الدعم إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية لوسط أفريقيا في مجال صياغة وتنفيذ البرامج والأنشطة تماشيا مع إطار الشراكة الجديدة وكذلك مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، والتنمية المستدامة والتعافي في مرحلة ما بعد النزاع.

١٦٢ - وسيكرس الاهتمام أيضا لإنشاء وصيانة شبكات المعارف والمعلومات لتسخير أفضل الممارسات وتعميمها على الدول الأعضاء ومنظمتها. وستشمل الاستراتيجية أيضا التشاور عن كثب مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ولا سيما باستخدام آليات التنسيق المنشأة على الصعيدين القطري ودون الإقليمي. ولتحقيق هذه الأهداف، سيعزز المكتب دون الإقليمي شراكاته مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين العاملين في المنطقة دون الإقليمية لزيادة فعالية أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتأثيرها. وسيعمل المكتب بشكل وثيق أيضا مع الجهات المعنية الأخرى، ومن بينها القطاع الخاص والمجتمع المدني، ومع المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، بما فيها مصرف التنمية الأفريقي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة، ومصرف التنمية لدول وسط أفريقيا، ومصرف دول وسط أفريقيا.

العنصر ٤

الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا

هدف المنظمة: تعزيز القدرة على صياغة الخطط والسياسات القائمة على الأدلة دعماً للتحول الاقتصادي والاجتماعي في منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية

الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج ونشر إحصاءات وتحليلات سياسية جيدة النوعية تصدر في أوانها دعماً للأولويات الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية	(أ) ارتفاع عدد الموجزات القطرية التي تم إعدادها أو تحديثها باستخدام بيانات إحصائية جيدة النوعية قدمتها الدول الأعضاء في أوانها
(ب) تعزيز قدرة جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية على تسريع تنفيذ المبادرات دون الإقليمية	(ب) ارتفاع عدد المبادرات المتفق عليها على الصعيد الإقليمي التي نفذتها جماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بمساعدة من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاستراتيجية

١٦٣ - تقع المسؤولية عن تنفيذ العنصر ٤ من البرنامج الفرعي ٧ على عاتق المكتب دون الإقليمي لشرق أفريقيا، الذي يغطي البلدان الأربعة عشر التالية: إثيوبيا، وإريتريا، وأوغندا، وبوروندي، وجزر القمر، وجنوب السودان، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيبوتي، ورواندا، وسيشيل، والصومال، وكينيا، ومدغشقر. ويضم عملاؤه الرئيسيون الجماعات الاقتصادية الإقليمية و/أو المنظمات الحكومية الدولية التالية: جماعة شرق أفريقيا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى، ولجنة المحيط الهندي، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

١٦٤ - وسيعمل العنصر عن كثب مع المركز الأفريقي للإحصاءات في استخدام التكنولوجيات الحديثة لجمع إحصاءات تتسم بالجودة والاتساق وقابلية المقارنة في ما يتصل بمنطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية وتصنيف هذه الإحصاءات واستخدامها. وسيقوم العنصر، بالتعاون الوثيق مع الوكالات الإحصائية الوطنية، بجمع طائفة واسعة من الإحصاءات للمنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك البيانات المتعلقة برصد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتعدادات والدراسات الاستقصائية، والحسابات القومية، والتصنيفات الاقتصادية، ومؤشرات التنمية. وسيعمل العنصر مع المركز الأفريقي للإحصاءات على تقديم الدعم الكافي إلى الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية في

جهودها الرامية إلى تحسين عملياتها الإحصائية، بما في ذلك إجراء التعدادات والدراسات الاستقصائية وإتاحة منتجات البيانات والمعلومات للمستعملين على وجه السرعة.

١٦٥ - وسيركز العنصر ٤ من البرنامج الفرعي ٧ أيضا على إعداد الموجزات القطرية والموجزات دون الإقليمية. وستشمل هذه الموجزات البحوث والتحليلات والتنبؤات والمؤشرات والاتجاهات فيما يتعلق بطائفة من الإحصاءات المتصلة بالناتج والتجارة والزراعة والاقتصاد الكلي والمتغيرات النقدية والمالية وتحويلات الأموال وغيرها من المتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية. ومن المتوخى أن تفرز هذه الموجزات المشورة القائمة على الأدلة في مجال السياسات دعما لخطة التنمية للدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية في المنطقة دون الإقليمية.

١٦٦ - وفي إطار هذا البرنامج الفرعي، سيقوم المكتب دون الإقليمي بإنشاء وتعهّد مستودع للمعلومات الإحصائية على الصعيد دون الإقليمي للاستفادة منه في مصرف البيانات المشترك التابع للجنة الاقتصادية لأفريقيا ولتقديم الدعم لجميع الاحتياجات التحليلية والبحثية للجنة.

١٦٧ - وستكون المبادرات الخاصة بالمنطقة دون الإقليمية مجالا آخر من مجالات تركيز هذا العنصر من البرنامج الفرعي. وفي هذا الصدد، سيرافق البرنامج الفرعي ويدعم التكامل والتعاون الإقليميين في المنطقة دون الإقليمية، ويرصد حالة التكامل الإقليمي في شرق أفريقيا (من قبيل مرصد التكامل الإقليمي)، ويجري التحليلات السياساتية لصقل عمليات التكامل الإقليمي، ويساعد في مواءمة وتوحيد السياسات والقوانين والأنظمة وكذلك الإجراءات، ويسهل العمليات التجارية بغية تخفيض تكاليف المعاملات وتحسين القدرة التنافسية للمنطقة دون الإقليمية. وعلاوة على ذلك، سيعمل البرنامج الفرعي على تعزيز الدعم المؤسسي المقدم إلى الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والدول الأعضاء. وبالإضافة إلى ذلك، سيتواصل تعميم البعد الجنساني في مجمل الأنشطة التي يضطلع بها المكتب.

العنصر ٥

الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

هدف المنظمة: تعزيز القدرة على صياغة الخطط والسياسات القائمة على الأدلة دعماً للتحويل الاقتصادي والاجتماعي في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) ارتفاع عدد الموجزات القطرية التي تم إعدادها أو تحديثها باستخدام بيانات إحصائية جيدة النوعية قدمتها الدول الأعضاء في أواخر	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إنتاج ونشر إحصاءات جيدة النوعية تصدر في أواخرها دعماً للأولويات الإنمائية الوطنية ودون الإقليمية
(ب) تفاعل عدد المبادرات المتفق عليها على الصعيد الإقليمي التي تنفذها الدول الأعضاء، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على تسريع تنفيذ المبادرات دون الإقليمية	(ب) تعزيز قدرة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على تسريع تنفيذ المبادرات دون الإقليمية
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	

الاستراتيجية

١٦٨ - تقع المسؤولية عن تنفيذ العنصر ٥ من البرنامج الفرعي ٧ على عاتق المكتب دون الإقليمي للجنوب الأفريقي، الذي يغطي البلدان الأحد عشر التالية: أنغولا، وبوتسوانا، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، وليسوتو، وملاوي، وموريشيوس، وموزامبيق، وناميبيا.

١٦٩ - وسيعمل العنصر عن كثب مع المركز الأفريقي للإحصاءات في استخدام التكنولوجيات الحديثة لجمع إحصاءات تتسم بالجودة والاتساق وقابلية المقارنة في ما يتصل بمنطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية وتصنيف هذه الإحصاءات واستخدامها. وسيقوم العنصر، بالتعاون الوثيق مع الوكالات الإحصائية الوطنية، بجمع طائفة واسعة من الإحصاءات للمنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك البيانات المتعلقة برصد التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتعدادات، والدراسات الاستقصائية، والحسابات القومية، والتصنيفات الاقتصادية، ومؤشرات التنمية. وسيعمل العنصر مع المركز الأفريقي للإحصاءات على تقديم الدعم الكافي إلى الدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية في جهودها الرامية إلى تحسين عملياتها الإحصائية، بما في ذلك إجراء التعدادات والدراسات الاستقصائية وإتاحة منتجات البيانات والمعلومات للمستعملين على وجه السرعة.

١٧٠ - وسيركز العنصر ٥ من البرنامج الفرعي ٧ أيضا على إعداد الموجزات القطرية. وستشمل هذه الموجزات البحوث والتحليلات والتنبؤات والمؤشرات والاتجاهات فيما يتعلق بطائفة من الإحصاءات المتصلة بالناتج والتجارة والزراعة والاقتصاد الكلي والمتغيرات النقدية والمالية وتحويلات الأموال وغيرها من المتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية الرئيسية. ومن المتوخى أن تتيح هذه الموجزات أساسا لمشورة مستنيرة في مجال السياسات، دعما لخطة التنمية للدول الأعضاء في المنطقة دون الإقليمية.

١٧١ - وفي إطار هذا البرنامج الفرعي، سيقوم المكتب دون الإقليمي بإنشاء وتعهد مستودع للمعلومات الإحصائية على الصعيد دون الإقليمي للاستفادة منه في مصرف البيانات المشترك ولدعم جميع الاحتياجات التحليلية والبحثية للجنة.

١٧٢ - وستكون المبادرات الخاصة بالمنطقة دون الإقليمية مجالا آخر من مجالات تركيز هذا العنصر من البرنامج الفرعي. وتمشيا مع ذلك، ستركز الاستراتيجية على تقديم الدعم لكل من الدول الأعضاء، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، بهدف تحسين قدراتها تحقيقا للتكامل الإقليمي، ولا سيما في المجالات ذات الأولوية للجنوب الأفريقي. وستركز البرامج والأنشطة المضطلع بها في إطار مبادرة خاصة على صياغة ورقات السياسة العامة التي تهدف إلى دعم تنفيذ البرامج أو الأنشطة الثلاثية المشتركة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، في سياق آلية التنسيق دون الإقليمية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، كما تهدف أيضا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وسيكرس اهتمام خاص لإنشاء وصيانة شبكات المعارف والمعلومات لتسخير أفضل الممارسات وتعميمها على الدول الأعضاء ومنظماتها. وسيقوم المكتب الإقليمي أيضا بتعزيز شراكاته مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء الإنمائيين العاملين في المنطقة دون الإقليمية لزيادة فعالية أنشطة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والتدخلات التي تقوم بها ضمن مجال عمل المكتب.

البرنامج الفرعي ٨

التخطيط والإدارة في مجال التنمية

هدف المنظمة: تحسين إدارة القطاع العام فيما يتعلق بتخطيط السياسات الاقتصادية وتحليلها ووضع الخطط الإنمائية للحكومات الأفريقية وغيرها من الجهات الإنمائية الفاعلة المرتبطة بها

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على صياغة السياسات الاقتصادية وتحليلها وإدارتها بشكل أفضل	(أ) '١' ارتفاع عدد البلدان التي تعتمد نهجاً جديدة أو محسّنة في صياغة السياسات وتحليلها تماشياً مع المبادئ التوجيهية للبرنامج الفرعي و/أو توصياته
(ب) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على وضع خطط وسياسات ونهج إنمائية أفضل، بما في ذلك التخطيط الإنمائي اللامركزي	(ب) ارتفاع عدد البلدان والمناطق دون الوطنية التي تعتمد سياسات وتدابير أو تنفذ أنشطة في مجال التخطيط الإنمائي تماشياً مع توصيات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاستراتيجية

١٧٣ - يتولى مسؤولية تنفيذ البرنامج الفرعي ٨ المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط، الذي يوجد مقره في داكار. وفي سياق ما قام به المعهد مؤخراً من إعادة تحديد موقعه بغرض تعزيز وتحسين حضوره وإشعاعه وتوسيع نطاق عمله وزيادة تأثيره، فإنه يدخل فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ وقد أصبح مصدراً رئيسياً لتنمية القدرات للحكومات الأفريقية. وقد قام المعهد بتنويع ما يتيح من برامج، وأضاف قيمة كبيرة على دوراته التدريبية وتلك الخاصة بتنمية القدرات، وحقق إشعاعاً كمرکز للتدريب المتقدم في مجال الإدارة الاقتصادية والتخطيط الإنمائي، وعزز تأثيره من خلال أهمية البرامج التي يقدمها وتتبع العمل المهني لخريجيه بعد تلقيهم التدريب. وقد أقرت الجمعية العامة مؤخراً بمجدي وأهمية عمل المعهد عندما وافقت على زيادة كبيرة في الإعانة السنوية لأنشطته دعماً للبلدان

الأفريقية. وفي إطار مواصلة عملية بدأت في عام ٢٠٠٩ وتسارعت في فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، سيقوم المعهد بتعميق اندماجه البرنامجي في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن طريق تولي المسؤولية الكاملة عن جميع أنشطة التدريب وتنمية القدرات واجتماعات أفرقة الخبراء المرتبطة بعمل اللجنة في توليد المعرفة أو المنبثقة عن هذا العمل.

١٧٤ - وخلال فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، سيسعى المعهد إلى تنفيذ استراتيجية متعددة الأوجه من أجل بلوغ أهدافه الاستراتيجية. ويشمل ذلك:

(أ) اعتماد نهج تربوي أكثر تفاعلاً في تقديم برامج التدريب وتنمية القدرات في المعهد والاستمرار في تنويع نطاق الدورات والوحدات الدراسية المقدمة في المعهد ومن خلاله، لكن مع كفاءة التركيز الاستراتيجي لتلك الدورات والوحدات، بما فيها تلك المتعلقة بالإدارة الاقتصادية والتحليلات السياسية والتخطيط للتنمية؛

(ب) تعزيز تعاون المعهد مع المكاتب دون الإقليمية الخمسة التابعة للجنة، وإقامة شراكات مع الجامعات المحلية ومؤسسات التدريب في مجال التنمية، ومراكز الأبحاث الإنمائية بغية تعزيز قدرة المعهد على تنفيذ برامجه المتعلقة بتنمية القدرات والتدريب على المستويين المحلي و/أو دون الإقليمي؛

(ج) مواصلة الجهود الجارية من أجل بناء ورعاية الشراكات الدولية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها كجزء من استراتيجية المعهد العامة لتنفيذ البرامج، وكفاءة اضطلاع المعهد بجميع المهام التي تقع على عاتقه بحكم موقعه كمركز رائد لتنظيم واستضافة حلقات العمل في مجال بناء القدرات واجتماعات أفرقة الخبراء التي تنظمها جميع البرامج الفرعية التابعة للجنة؛

(د) فرض اللامركزية في جميع أنشطة تنمية القدرات والتدريب التي تضطلع بها اللجنة من أجل زيادة وتوسيع نطاق الفرص المتاحة للمشاركة في دورات المعهد بشكل كبير، وتوسيع نطاق عمل المعهد وحضوره وإشعاعه؛

(هـ) الاستقطاب الواعي لمشاركة القطاع الخاص، والسلطة التشريعية للحكومات والمنظمات غير الحكومية وجماعات المجتمع المدني المعنية بالتنمية، اعترافاً بالأهمية المتزايدة التي ما برحت تكتسبها مع مرور الوقت الجهات الفاعلة الإنمائية من غير الدول في أفريقيا؛

(و) تكثيف الأنشطة في مجال تدريب المدربين من أجل تعزيز توافر أصحاب الدراية محلياً لكي يسهموا في بناء وتجديد مهارات زملائهم في المؤسسات الإنمائية الاستراتيجية؛

- (ز) تيسير التعلم وتبادل الخبرات في مجال التنمية فيما بين البلدان الأفريقية عن طريق تنظيم زيارات وجولات دراسية تهدف للمساعدة على حل مشاكل محددة؛
- (ح) تخصيص برامج محددة لتنمية القدرات تستهدف المسؤولين الأصغر سناً والمهنيين الذين يزاولون مهناً في مجالات الإدارة الاقتصادية وتحليل السياسات والتخطيط الإنمائي؛
- (ط) توفير عدد متزايد من الدورات المصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة للحكومات والمؤسسات التي تطلبها، بما فيها الجماعات الاقتصادية الإقليمية التي تشكل لبنات البناء في الخطة الإنمائية الأفريقية.

البرنامج الفرعي ٩

سياسة التنمية الاجتماعية

هدف المنظمة: تعزيز التنمية البشرية والاجتماعية المستدامة الشاملة والمنصفة تمشياً مع الالتزامات والأطر المتفق عليها دولياً وإقليمياً

مؤشرات الإنجاز	الإنجازات المتوقعة من الأمانة العامة
(أ) ارتفاع عدد الدول الأعضاء التي تدرج قضايا العمالة أو الحماية الاجتماعية أو السكان أو الشباب في السياسات والاستراتيجيات الوطنية، تمشياً مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، ونتيجة للبحوث وأعمال الدعوة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	(أ) تعزيز قدرة الدول الأعضاء على إدراج شواغل التنمية البشرية في السياسات والاستراتيجيات، مع التركيز بوجه خاص على قضايا العمالة، والحماية الاجتماعية، والسكان والشباب، تمشياً مع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً
(ب) ارتفاع عدد البلدان التي تدرج، جزئياً أو كلياً، مبادئ التحضر المستدام التي تدعو إليها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في السياسات أو التشريعات أو الاستراتيجيات في البلدان المستهدفة	(ب) زيادة قدرة الدول الأعضاء على تحسين السياسات والتشريعات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز التخطيط والإدارة والتنمية في المناطق الحضرية على نحو شامل

الاستراتيجية

١٧٥ - يندرج هذا البرنامج الفرعي ضمن مسؤولية شعبة سياسات التنمية الاجتماعية، مع التركيز الاستراتيجي على العمالة والحماية الاجتماعية والتنمية البشرية والاجتماعية. وسيُركز البرنامج الفرعي أيضاً على المسائل المتعلقة بالشباب والسكان والتحضر.

١٧٦ - وسينصبّ جزء من التركيز الاستراتيجي للبرنامج الفرعي على تسريع عملية تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢. ومن بين العناصر الهامة في هذه الاستراتيجية الاضطلاع بعمل بحثي وتحليلي من شأنه دعم البلدان الأفريقية في وضع سياسات وبرامج وطنية ودون إقليمية وإقليمية مناسبة تهدف إلى كفالة حماية اجتماعية ملائمة، وبالأخص إنشاء فرص عمل للشباب وتسريع عملية الحد من الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وإضافة إلى ذلك، ستركز الاستراتيجية على البحوث المستندة إلى أدلة والحوار بشأن السياسات المتعلقة بالتنمية البشرية والاجتماعية بغرض تحسين المؤشرات الاجتماعية للبلدان الأفريقية. وسيقوم البرنامج الفرعي بإجراء بحوث السياسات العامة، وتوثيق أفضل الممارسات وتبادل المعارف في مجالات قطاعية مختلفة من التنمية البشرية والاجتماعية.

١٧٧ - وخلال فترة السنتين، سيجري البرنامج الفرعي أيضا بحوثا في مجال السياسات العامة المتعلقة بتحركات السكان، بما في ذلك الهجرة الداخلية والدولية، وتشريد السكان وإعادة توزيعهم، وصلاتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وسينصب التركيز بشكل خاص على دعم الدول الأعضاء في إدماج مسألة تحركات السكان والهجرة في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وفي تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز سبل الوصول إليها.

١٧٨ - وبالنظر إلى زيادة التحضر في أغلب البلدان الأفريقية، سيركز البرنامج الفرعي أيضا عمله البحثي والمعياري والتحليلي على الفرص التي يتيحها التحضر والتحديات التي يطرحها. وبغرض زيادة الإنتاجية والنمو، ستركز الاستراتيجية على المسائل الشاملة المتصلة بالتحضر، بما في ذلك الثغرات في الهياكل الأساسية، وسبل الوصول إلى الخدمات، والأحياء الفقيرة في المناطق الحضرية، والمياه والصرف الصحي، والبيئة والإسكان. وسوف يتولى البرنامج الفرعي إعداد ورقات عن السياسات المتعلقة بالاستدامة المالية للتحضر، وتحسين الحوكمة، وقدرة البلدان الأفريقية على إدارة التحضر.

الولايات التشريعية

١٧٩ - أضيفت الولايات التالية إلى قائمة الولايات التشريعية:

٢٢٦/٦٧ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

الإعلانات الوزارية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وقراراته

٢٠٠٩ الإعلان الوزاري للجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٩، المقدم من رئيس المجلس بعنوان "تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دوليا فيما يتعلق بالصحة العامة على الصعيد العالمي"

٧/٢٠١١ التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٩٠٨ (د-٤٦) إعادة تركيز برامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وتكييفها دعما للتحويل الهيكلي لأفريقيا

البرنامج الفرعي ١

تحليل سياسات الاقتصاد الكلي

قرارات الجمعية العامة

١٨٠/٤٨ مباشرة الأعمال الحرة والخصخصة تحقيقا للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة

١٩٧/٥٤ نحو نظام مالي دولي مستقر يستجيب لتحديات التنمية، لا سيما في البلدان النامية

٢١٠/٦٦ دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والترابط

٢١٤/٦١ دور الائتمانات البالغة الصغر والتمويل البالغ الصغر في القضاء على الفقر

١٩٩/٦٧ متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية

١٨٧/٦٦ النظام المالي الدولي والتنمية

١٨٩/٦٦ استدامة الديون الخارجية والتنمية

١٩٣/٦٤ متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري ونتائج المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨ (إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية)

طرائق عقد الحوار الرفيع المستوى الخامس بشأن تمويل التنمية	٣١٤/٦٥
عقد الأمم المتحدة الثاني للقضاء على الفقر (٢٠٠٨-٢٠١٧)	٢١٥/٦٦
الآليات الابتكارية لتمويل التنمية	١٤٦/٦٥
متابعة المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية	٣١٣/٦٥
تنفيذ استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً	٢٨٦/٦٥
مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً	٢١٣/٦٦
تدابير مكافحة الفساد	١٢٨/٥٤
الأعمال التجارية والتنمية	٢٠٤/٥٤
الإدارة العامة والتنمية	٣٤/٦٠
دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة	٧/٦٢
متابعة السنة الدولية للتعليم في مجال حقوق الإنسان	٨٢/٦٤
سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي	١١٦/٦٤
الجهود العالمية من أجل القضاء التام على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب والتنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل ديربان ومتابعتهما	١٤٨/٦٤
تعزيز دور الأمم المتحدة في زيادة إجراء انتخابات دورية ونزيهة وتشجيع إرساء الديمقراطية	١٦٣/٦٦
المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها	١٦٩/٦٦
تعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان	١٥٢/٦٦
المرأة والمشاركة في الحياة السياسية	١٣٠/٦٦
منع أنشطة السمسرة غير المشروعة ومكافحتها	٧٥/٦٥
دور الأمم المتحدة في إدارة الشؤون العالمية	٩٤/٦٥

التعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية والاتحاد البرلماني الدولي	١٢٣/٦٥
منع ومكافحة ممارسات الفساد وتحويل الأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية على وجه الخصوص، تماشياً مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	١٦٩/٦٥
تحسين كفاءة الإدارة العامة وخضوعها للمساءلة وفعاليتها وشفافيتها عن طريق تعزيز المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات	٢٠٩/٦٦
المستقبل الذي نصبو إليه	٢٨٨/٦٦
قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	٦٤/٢٠٠٤
دور منظومة الأمم المتحدة في تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع	٢/٢٠٠٧
متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية	٣٠/٢٠٠٧
تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً	٣١/٢٠٠٩
برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً	٩/٢٠١١
تقديم الدعم إلى جمهورية جنوب السودان	٤٣/٢٠١١
الإدارة العامة والتنمية	٣/٢٠٠٥
دعم إعداد وتنفيذ البرامج الإقليمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	٢٣/٢٠٠٩
تحسين جمع البيانات وإبلاغها وتحليلها لنشر المعرفة بالاتجاهات السائدة في مجالات محددة من مجالات الجريمة	٢٥/٢٠٠٩
الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي	٣٣/٢٠٠٩
قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	
الاستعراض الإقليمي الأفريقي لتنفيذ برنامج عمل بروكسل لأقل البلدان نمواً للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ (د-٤٣)	٨٦٩

تمويل التنمية	٨٤٨ (د-٤٠)
تعزيز تعبئة الموارد المحلية	٨٦٢ (د-٤٢)
الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	٨٦٥ (د-٤٢)
إنشاء المؤسسات المالية الأفريقية	٨٧٦ (د-٤٣)
إدارة التنمية في أفريقيا: دور الدولة في التحول الاقتصادي	٨٧٩ (د-٤٤)
التدفقات المالية غير المشروعة	٨٨٦ (د-٤٤)

البرنامج الفرعي ٢

التكامل والتجارة على الصعيد الإقليمي

قرارات الجمعية العامة

إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية	١٨٠/٥٦
برنامج عمل ألماني: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية	٢٠١/٥٨
العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠٠٥-٢٠١٥	٢١٧/٥٨
تحسين السلامة على الطرق في العالم	٢٥٥/٦٤
متابعة السنة الدولية للصرف الصحي، ٢٠٠٨	١٥٣/٦٥
السنة الدولية للطاقة المستدامة للجميع	١٥١/٦٥
التعاون في ميدان التنمية الصناعية	١٧٥/٦٥
التجارة الدولية والتنمية	١٨٥/٦٦
السلع الأساسية	١٩٠/٦٦
دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل	٢١٠/٦٦
تقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي عن أعمال دورتها الرابعة والأربعين	٩٤/٦٦

إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر	٢١٤/٦٦
نحو إقامة شراكات عالمية	٢٢٣/٦٦
التعاون فيما بين بلدان الجنوب	٢١٩/٦٦
مؤتمر القمة العالمي للأغذية: بعد مرور خمس سنوات	٢٧١/٥٧
استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة	٦٨/٦٦
الحق في الغذاء	١٥٨/٦٦
تسخير التكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية	١٩٥/٦٦
استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل الحياة"، ٢٠١٥-٢٠٠٥	١٩٨/٦٤
السنة الدولية للتعاون في مجال المياه، ٢٠١٣	١٥٤/٦٥
متابعة وتنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية	١٩٨/٦٦
الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث	١٩٩/٦٦
اتفاقية التنوع البيولوجي	٢٠٢/٦٦
التنمية المستدامة للجبال	٢٠٥/٦٦
تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة	٢٠٦/٦٦
التنمية الزراعية والأمن الغذائي	٢٢٠/٦٦
تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	١٩٧/٦٦

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ١٢/٢٠١١ الربط القار بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق
- ٢٥/٢٠١١ أعمال لجنة الخبراء المعنية بنقل البضائع الخطرة وبالنظام المتوائم على الصعيد العالمي لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها
- ٤٨/٢٠٠٤ نهج متناسق ومتكامل لمنظومة الأمم المتحدة يرمي إلى تعزيز التنمية الريفية في البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة مع إيلاء الاعتبار الواجب لأقل البلدان نمواً
- ٢٨/٢٠٠٩ دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الإعلان الوزاري بشأن الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، المعتمد في الجزء الرفيع المستوى للدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٨

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- ٨١٨ (د-٣١) تعزيز تنمية واستغلال الموارد المعدنية في أفريقيا
- ٨١٩ (د-٣١) تعزيز تنمية واستغلال موارد الطاقة في أفريقيا
- ٨٢٢ (د-٣١) تنفيذ المعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الأفريقية: تعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية، وترشيد أنشطة الجماعات الإقليمية ودون الإقليمية والمواءمة بين تلك الأنشطة
- ٨٤٧ (د-٤٠) المعونة من أجل التجارة
- ٨٦٧ (د-٤٣) تقييم التقدم المحرز في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا
- ٨٠٠ (د-٣٠) الاستراتيجية وخطة العمل لتقييم الموارد المائية وتنميتها وإدارتها في أفريقيا
- ٨٠١ (د-٣٠) الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي في أفريقيا
- ٨٧٧ (د-٤٣) من أجل تحقيق الأمن الغذائي في أفريقيا

البرنامج الفرعي ٣ الابتكارات والتكنولوجيات وإدارة الموارد الطبيعية لأفريقيا

قرارات الجمعية العامة

الترتيبات المؤسسية لمتابعة أعمال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية	١٩١/٤٧
حفظ النظم الإيكولوجية الحراجية لوسط أفريقيا وتنميتها بشكل مستدام	٢١٤/٥٤
السنة الدولية للصحاري والتصحر، ٢٠٠٦	٢٠٠/٦٠
استعراض عام لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بتغير المناخ	٨/٦٢
حماية المناخ العالمي لمنفعة الأجيال البشرية الحالية والمقبلة	٢٠٠/٦٦
التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينو	١٥٨/٦٥
عقد الأمم المتحدة للصحاري ومكافحة التصحر (٢٠١٠-٢٠٢٠)	٢٠١/٦٤
تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا	٢٠١/٦٦
دعم منظومة الأمم المتحدة للعلم والتكنولوجيا في أفريقيا	١٠٢/٥٠
السيادة الدائمة للبلدان المتنامية على مواردها الطبيعية وتوسيع المصادر الداخلية للتراكم اللازم لأهداف الإنعاش الاقتصادي	٢٦٩٢ (د-٢٥)
مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات	٢٥٢/٦٠
تعدد اللغات	٣١١/٦٥
التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية	٢١٧/٦٢
التطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي	٤١/٦٥
تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي	٦٨/٦٥
تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية	١٨٤/٦٦
إرساء ثقافة عالمية لأمن الفضاء الإلكتروني وتقييم الجهود الوطنية الرامية إلى حماية الهياكل الأساسية الحيوية للمعلومات	٢١١/٦٤
تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	٢١١/٦٦
المستقبل الذي نصبو إليه	٢٨٨/٦٦

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ٨/٢٠٠٧ تدفق المعلومات لمتابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات
- ٧/٢٠٠٩ تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات
- ١٦/٢٠١١ تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات
- ١٧/٢٠١١ تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- ٧٥٨ (د-٢٨) دور رسم الخرائط والاستشعار من بُعد ونظم المعلومات الجغرافية في التنمية المستدامة
- ٧٦٦ (د-٢٨) تعزيز نظم المعلومات الإنمائية من أجل التعاون والتكامل الإقليميين في أفريقيا
- ٧٨٩ (د-٢٩) تعزيز نظم المعلومات بهدف تحقيق الانتعاش والتنمية المستدامة في أفريقيا
- ٧٩٥ (د-٣٠) بناء نظم المعلومات السريعة في أفريقيا
- ٨١٢ (د-٣١) تنفيذ مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي
- ٨١٧ (د-٣١) المؤتمر الإقليمي الأفريقي بشأن العلم والتكنولوجيا
- ٨٨٧ (د-٤٤) تعزيز العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أفريقيا
- ٨٧٠ (د-٤٣) تغير المناخ والتنمية في أفريقيا
- ٨٨٤ (د-٤٤) تغير المناخ والتنمية المستدامة في أفريقيا

البرنامج الفرعي ٤

الإحصاءات

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ٢٧/٢٠٠٠ المؤشرات الأساسية للتنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة على كافة الصُّعد
- ١٣/٢٠٠٥ البرنامج العالمي لتعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠١٠
- ٦/٢٠٠٦ تعزيز القدرة الإحصائية

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

- ٨٤٩ (د-٤٠) الإحصاءات وبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا
- ٨٧١ (د-٤٣) استراتيجية مواءمة الإحصاءات وتنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء
- ٨٨٢ (د-٤٤) تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء والاستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا

البرنامج الفرعي ٥

تنمية القدرات

قرارات الجمعية العامة

- ٢٢٦/٦٧ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية
- ٢٨٦/٦٦ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي
- ٢٧٤/٦٥ التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي
- ٢٨٤/٦٥ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي
- ٢٥٨/٦٤ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي
- ٣١٠/٦٣ التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي
- ٢٦٧/٦٣ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ والدعم الدولي

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ٢٦/٢٠١١ الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
- ٢٨/٢٠٠٧ الأبعاد الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
- ١٦/٢٠٠٤ تنفيذ الأهداف الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا

البرنامج الفرعي ٦ الشؤون الجنسانية ودور المرأة في التنمية

قرارات الجمعية العامة

القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، بما في ذلك الجرائم المحددة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"	١٦٧/٥٩
الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في التنمية	٢٤٨/٥٩
مستقبل عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة	٢٢٩/٦٠
تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية	١٢٩/٦٦
تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة	١٨٧/٦٥
اليوم الدولي للأرامل	١٨٩/٦٥
الاتجار بالنساء والفتيات	١٩٠/٦٥
المرأة والمشاركة في الحياة السياسية	١٣٠/٦٦
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	١٣١/٦٦
العنف ضد العاملات المهاجرات	١٢٨/٦٦
الطفلة	١٤٠/٦٦
دور المرأة في التنمية	٢١٦/٦٦
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والتنفيذ التام لإعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة	١٣٢/٦٦
قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي	
الاستنتاجات التي اعتمدها لجنة وضع المرأة بشأن مجالات الاهتمام الأساسية المحددة في منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة	١٢/١٩٩٨

- ٤٤/٢٠٠٣ الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن مساهمة المرأة في وسائط الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتمكينها من الوصول إليها وتأثير هذه الوسائط والتكنولوجيات واستخدامها كأداة للنهوض بالمرأة وتمكينها من أداء دورها
- ٤/٢٠٠٤ استعراض استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها في قراره ٢/١٩٩٧ بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة
- ١٢/٢٠٠٩ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة
- ١٣/٢٠٠٩ مستقبل عمل المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة
- ٥/٢٠١١ دور منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ الأهداف والالتزامات المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

البرنامج الفرعي ٧

الأنشطة دون الإقليمية لأغراض التنمية

- العنصر ١: الأنشطة دون الإقليمية في شمال أفريقيا
- العنصر ٢: الأنشطة دون الإقليمية في غرب أفريقيا
- العنصر ٣: الأنشطة دون الإقليمية في وسط أفريقيا
- العنصر ٤: الأنشطة دون الإقليمية في شرق أفريقيا
- العنصر ٥: الأنشطة دون الإقليمية في الجنوب الأفريقي

قرارات الجمعية العامة

- ١٨٠/٥٦ إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية
- ٥١/٦١ التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
- ٢٣٤/٦١ تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا
- ٩٠/٦٥ تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

٢٠١/٦٦ تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا

٢١٤/٦٦ إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: نتائج المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية والبلدان المانحة والمؤسسات المالية والإنمائية الدولية المعني بالتعاون في مجال النقل العابر

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٧/٢٠١١ التقدم المحرز في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

١٢/٢٠١١ الربط القار بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق

٤٣/٢٠١١ تقديم الدعم إلى جمهورية جنوب السودان

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٢٨ (د-٣٢) مراكز البرمجة والتنفيذ المتعددة الجنسيات: تعزيز الوجود دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

٨٣٠ (MFC 1A) إصلاح اللجان الإقليمية: العلاقات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا (قرار الاجتماع الأول للجنة المتابعة الوزارية)

٨٧٤ (د-٤٣) تعزيز دور المكاتب دون الإقليمية للجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة

٨٤٩ (د-٤٠) الإحصاءات وبناء القدرات الإحصائية في أفريقيا

٨٧١ (د-٤٣) استراتيجية مواءمة الإحصاءات وتنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء

٨٨٢ (د-٤٤) تنفيذ الميثاق الأفريقي للإحصاء والاستراتيجية المتعلقة بمواءمة الإحصاءات في أفريقيا

البرنامج الفرعي ٨ التخطيط والإدارة في مجال التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط ١٣/٢٠١١

قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٧٩٩ (د-٣٠) تعزيز التنمية البشرية في أفريقيا

٨٣٩ (د-٣٥) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

٨٤٦ (د-٣٩) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

٨٥١ (د-٤٠) المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

٨٧٥ (د-٤٣) إعادة تنظيم المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط

البرنامج الفرعي ٩ سياسة التنمية الاجتماعية

قرارات الجمعية العامة

٥/٤٧ إعلان بشأن الشيخوخة

١٢٨/٤٩ تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

٨١/٥٠ برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها

١٠٧/٥٠ الاحتفال بالسنة الدولية للقضاء على الفقر وإعلان عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر

٣٥/٦٠ تعزيز بناء القدرات في مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي

١٣١/٦٢ تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين

١٧٢/٦٦ حماية المهاجرين

٢٢٩/٦٦ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري

د-٢/٢١ الإجراءات الأساسية لمواصلة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

مبادرات أخرى من أجل التنمية الاجتماعية	د-٢٤/٢
تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا	١٣٥/٦٦
السياسات والبرامج المتصلة بالشباب	١٢١/٦٦
اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة	١٢٤/٦٦
متابعة الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة	١٢٧/٦٦
متابعة الذكرى السنوية العاشرة للسنة الدولية للأسرة وما بعدها	١٣٣/٦٤
إعلان سنة ٢٠١٠ سنة دولية للشباب: الحوار والتفاهم المتبادل	١٣٤/٦٤
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين	١٢٥/٦٦
دور التعاونيات في التنمية الاجتماعية	١٢٣/٦٦
حقوق الطفل	١٤١/٦٦
تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)	٢٠٧/٦٦
تعزيز المكاسب والتعجيل بالجهود الرامية إلى مكافحة الملاريا والقضاء عليها في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، بحلول عام ٢٠١٥	٢٧٣/٦٥
الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها	١٢٦/٦٦
تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالشباب	٢٦٧/٦٥
تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة	١٥٢/٦٥
الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالشباب: الحوار والتفاهم	٣١٢/٦٥

- ٢٧٧/٦٥ الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز): تكثيف جهودنا من أجل القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز
- ٢٣٨/٦٥ نطاق اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بالوقاية من الأمراض غير المعدية ومكافحتها وطرائق عقده وشكله وتنظيمه
- ٢٣٤/٦٥ متابعة نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤
- ١٨٦/٦٥ تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة حتى عام ٢٠١٥ وما بعده
- ١٨٣/٦٥ عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع
- ١٧٠/٦٥ الهجرة الدولية والتنمية
- ١٦٣/٦٥ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤)
- ٢١٣/٦٦ مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً
- قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي
- ٢/١٩٩٧ الهجرة الدولية والتنمية
- ٤٢/٢٠٠١ الحملة العالمية للقضاء على الفقر
- ١٣/٢٠٠٣ التعاون الوطني والدولي من أجل التنمية الاجتماعية: تنفيذ الأهداف الاجتماعية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
- ١٣/٢٠٠٥ برنامج تعداد السكان والمساكن في العالم لعام ٢٠١٠
- ٢٧/٢٠٠٧ ملحق برنامج العمل العالمي للشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها
- ٤٨/٢٠٠٤ النهج المتناسق والمتكامل لمنظومة الأمم المتحدة الرامي إلى تعزيز التنمية الريفية في البلدان النامية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لأقل البلدان نمواً، من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة
- قرارات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- ٧٤٨ (د-٢٨) السكان والأسرة والتنمية المستدامة

٨٣٢ (د-٣٣) فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا

قرارات ومقررات لجنة السكان والتنمية

١/٢٠٠٧ الهياكل المتغيرة لأعمار السكان وآثارها في التنمية

١/٢٠١٠ الصحة والمرض والوفيات والتنمية

١/٢٠١١ الخصوبة والصحة الإنجابية والتنمية

١٠١/٢٠١١ الموضوعان الخاصان للجنة السكان والتنمية في عام ٢٠١٣

(الدورة السادسة والأربعون، "الاتجاهات الجديدة في الهجرة:

الجوانب الديمغرافية") وفي عام ٢٠١٤ (الدورة السابعة والأربعون،

تقييم حالة تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية)

البرنامج ١٦

التنمية الاقتصادية والاجتماعية في آسيا والمحيط الهادئ

١٨٠ - تراعي التعديلات التي أُدخلت على الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ المقررات المنبثقة عن قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦ الذي أيدت الجمعية العامة بموجبه الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه". واستُكملت الفقرتان الأولى والرابعة من الاستراتيجية في إطار البرنامج الفرعي ٤ لتضمينهما المقررات الواردة في القرار ٢٨٨/٦٦.

١٨١ - وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار العنصر ٢ (الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية في شرق وشمال شرق آسيا) من البرنامج الفرعي ٨ (الأنشطة دون الإقليمية من أجل التنمية)، تُفَحَّ الإنجاز المتوقع (أ) ليصبح نصه كالتالي:

"زيادة قدرة الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على صياغة السياسات والبرامج الإنمائية وتنفيذها، بما فيها السياسات ذات البعد الجنساني التي تتناول التنمية المستدامة، مع مراعاة نهج الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والكفاءة في استخدام الطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحد من أخطار الكوارث والتصدي لها، والحد من الفقر وتطوير الهياكل الأساسية".

١٨٢ - وطلبت اللجنة الاستشارية للممثلين الدائمين التابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تنقيح مصطلح 'النمو الأخضر' أو 'نهج النمو الأخضر' ليصبح 'الاقتصاد الأخضر'. وستُعَرَض هذه التغييرات على اللجنة لاعتمادها في دورتها التاسعة والستين، المعقودة في الفترة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ١ أيار/مايو ٢٠١٣. وبناءً عليه، نُقِّح مصطلح 'النمو الأخضر' ليصبح 'الاقتصاد الأخضر' في إطار استراتيجية البرنامج الفرعي ٤ (البيئة والتنمية)، والإنجاز المتوقع (أ) والاستراتيجية ضمن البرنامج الفرعي ٨ - العنصر ٢، وفي إطار استراتيجيته.

١٨٣ - وأقرت اللجنة في دورتها الثامنة والستين توصيات مجلس إدارة مركز الهندسة والأجهزة الزراعية لآسيا والمحيط الهادئ التابع للأمم المتحدة عن دورته السابعة (انظر E/ESCAP/68/8)، بأن تعاد تسمية المركز ليصبح "مركز المكننة الزراعية المستدامة". وتبعاً لذلك، تم تحديث البرنامجين الفرعيين ٢ و ٨ ليعكسا التسمية الجديدة.

البرنامج الفرعي ٤

البيئة والتنمية

الاستراتيجية

١٨٤ - ستتولى شعبة البيئة والتنمية المسؤولية الفنية عن هذا البرنامج الفرعي. ويُستَمَد التوجه الاستراتيجي للبرنامج الفرعي أساساً من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢. وأُخذت أيضاً بعين الاعتبار النتائج التي خلصت إليها المؤتمرات الأخرى ذات الصلة التي عقدتها الأمم المتحدة، في تحديد التوجه الذي سيأخذه البرنامج الفرعي في المستقبل.

١٨٥ - وسيستفيد البرنامج الفرعي من الإنجازات السابقة التي حققتها اللجنة في دعم بلدان المنطقة في جهودها لإدماج ركائز التنمية المستدامة الثلاث. وسيعمل البرنامج الفرعي على تيسير تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين فيما يتعلق بالاستراتيجيات الوطنية والممارسات الفضلى لدعم النمو الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وسيضطلع أيضاً بالمبادرات ذات الصلة بالسياسات من خلال تعزيز التعاون الإقليمي لزيادة القدرة على حصول الجميع على الخدمات الأساسية، وتعزيز أمن الطاقة، وإدارة الطاقة والموارد المائية بكفاءة، والتنمية الحضرية المستدامة. وسيأخذ البرنامج الفرعي بنهج متوازن إزاء المجالات الثلاثة المتمثلة في: أمن الطاقة وموارد المياه؛ وسياسة البيئة والتنمية؛ والتنمية

الحضرية المستدامة. وستُقدم المساعدة إلى الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في وضع سياسات وطنية مكيفة بصورة مناسبة مع الظروف الخاصة لكل بلد ووفقاً لمفهومها في سياق التنمية المستدامة، من قبيل سياسات الاقتصاد الأخضر.

الولايات التشريعية

١٨٦ - أضيفت الولايات التالية إلى قائمة الولايات التشريعية:

قرارات الجمعية العامة

- ٢٨٨/٦٦ المستقبل الذي نصبو إليه
- ٢٠٣/٦٧ تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
- ٢٢٦/٦٧ الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

- ٩/٢٠١٢ القضاء على الفقر
- ٢٢/٢٠١٢ الدعم المقدم من الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي
- ٣٠/٢٠١٢ دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، في ضوء قرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد، بما فيها القرار ١٦/٦١

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

- ٢/٦٨ تنفيذ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
- ٨/٦٨ تعزيز التنسيق في داخل منظومة الأمم المتحدة والتعاون مع المنظمات الإقليمية من أجل تعزيز التنمية الإقليمية

٩/٦٨ اختصاصات اللجنة الاستشارية المؤلفة من الممثلين الدائمين وغيرهم من الممثلين الذين يعينهم أعضاء اللجنة

١٠/٦٨ تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي في آسيا والمحيط الهادئ

البرنامج الفرعي ١

سياسات الاقتصاد الكلي والتنمية الشاملة

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٦/٢٠١٢ برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً

البرنامج الفرعي ٢

التجارة والاستثمار

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٣/٦٨ إتاحة التجارة اللاورقية، والاعتراف عبر الحدود بالبيانات والوثائق الإلكترونية من أجل تيسير التجارة الشاملة والمستدامة داخل المنطقة

البرنامج الفرعي ٣

النقل

قرارات الجمعية العامة

٢٦٠/٦٦ تحسين السلامة على الطرق في العالم

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٤/٦٨ تنفيذ الإعلان الوزاري بشأن تطوير النقل في آسيا والمحيط الهادئ، بما في ذلك برنامج العمل الإقليمي لتطوير النقل في آسيا والمحيط الهادئ، المرحلة الثانية (٢٠١٢-٢٠١٦)، والإطار الاستراتيجي الإقليمي لتيسير النقل البري الدولي

البرنامج الفرعي ٤

البيئة والتنمية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٧/٢٠١٢ المستوطنات البشرية

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١/٦٨ إعادة التأكيد على الحالة الخاصة وأوجه الضعف الفريدة والخصوصية للدول

الجزرية الصغيرة النامية مع تركيز على منطقة المحيط الهادئ

١١/٦٨ تحقيق أمن الطاقة من خلال الربط بين شبكاتها

البرنامج الفرعي ٥

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحد من أخطار الكوارث وإدارتها

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٣/٢٠١٢ تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في

حالات الطوارئ

٥/٢٠١٢ تقييم التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٥/٦٨ سنوات العمل لآسيا والمحيط الهادئ من أجل تطبيقات تكنولوجيا الفضاء

ونظام المعلومات الجغرافية للحد من مخاطر الكوارث وللتنمية المستدامة،

٢٠١٢-٢٠١٧

البرنامج الفرعي ٦

التنمية الاجتماعية

قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٠/٢٠١٢ الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة

والاحتفال بها

١١/٢٠١٢ تعميم مراعاة مسائل الإعاقة في خطة التنمية

٢٤/٢٠١٢ تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة

قرارات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٦/٦٨ الأعمال التحضيرية الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ للدورة الاستثنائية

للجمعية العامة بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في ما بعد ٢٠١٤

٧/٦٨ عقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة، ٢٠١٣-٢٠٢٢